ليبيا: سيادة القانون أم حكم الميليشيات؟

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2012
Amnesty International Ltd
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2012

رقم الوثيقة: AI Index: MDE 19/012/2012 Arabic
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: منظمة العفو الدولية،
الأمانة الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة. ولهذه المطبوعة حقوق طبع، ولكن يجوز إعادة إنتاجها بأية وسيلة من دون دفع رسوم، وذلك لغايات دعوية ونضالية وتعليمية، ولكن ليس لإعادة بيعها. ويطلب أصحاب حقوق الطبع تسجيل مثل هذا الاستخدام لديهم لأغراض تقييم التأثير. أما نسخها في أي ظروف أخرى، أو إعادة استخدامها في مطبوعات أخرى أو لغايات الترجمة أو التكييف، فإنه يتطلب إذناً خطياً مسبقاً من الناشر، وقد يُطلب دفع رسوم مقابل ذلك. لطلب الإذن أو لأي استفسار آخر يُرجى الاتصال بـ copyright@amnesty.org

صورة الغلاف: محتجون في طرابلس يدعون إلى انسحاب الميليشيات وإلى نزع أسلحتها. «لا لا للسلاح نعم نعم للقانون». هذا ما يريدون. © MAHMUD TURKIA/AFP/Getty Images

amnesty.org

قائمة المحتويات

1. مقدمة 5

بشأن هذا التقرير 13

2. نظام قضائي مسيء وقاصر 14

عمليات الاعتقال التعسفي 15

التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة 17

المعتقلات الإناث 23

الوفيات في الحجز 25

إبقاء الأسر في حالة ترقب وقلق 28

إجراءات مخالفة للقوانين 29

التزامات ليبيا الدولية 34

3. مخاطر تتهدد الرعايا الأجانب 36

عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية 38

الاستغلال 42

الأفراد المحتاجون إلى الحماية الدولية 42

4. الاشتباكات متواصلة وعالية الكلفة 47

الكفرة 48

التهجير 54

حالات الاعتقال والتعذيب 56

سبها 57

الأضرار التي لحقت بالممتلكات 60

تعرض الطلاب من التبو للهجمات 61

تراغن 62

حالات الاعتقال والتعذيب 63

5. خلاصة وتوصيات 65

الهوامش 70

1. مقدمة

"(رجال الميليشيات) لم يستمعوا. ضربوني بالأحزمة على ظهري ويدي وساقي. وهددوا بقتلي. وفي نهاية الأمر، قلت لهم 'أكتبوا ما تريدون، وسأوقع'."

رجل يبلغ من العمر 23 سنة ويصف ما لقيه من معاملة أثناء اعتقاله في مارس/آذار 2012 على يد إحدى الميليشيات في شرق ليبيا

أوقفت شقيقتان تبلغان من العمر 27 و32 سنة من قبل إحدى الميليشيات عند نقطة تفتيش في فبراير/شباط 2012 وأجبرتا تحت تهديد السلاح على المضي معهم إلى مزرعة قريبة. وعلقت إحداهما من الباب لساعات، وصب ماء يغلي على رأسها وضربت وطعنت، واتهمت بأنها من الموالين لحكم العقيد معمر القذافي السابق. وعُلقت الأخرى وضربت أيضاً. أما زوج إحداهما، الذي اعتقل في الوقت نفسه، فقد اختفى.

كانت هذه الأسرة بين الضحايا الذين تتزايد أعدادهم في ليبيا، والتي تتفاقم فيها حالة انعدام القانون، وحيث لم تتمكن السلطات الانتقالية من السيطرة على مئات الميليشيات التي تشكلت أثناء وعقب نزاع 2011، الذي أطاح بحكم العقيد معمر القذافي، أو لم تمتلك الرغبة في ذلك. أما اليوم، فتهدد هذه الميليشيات مستقبل ليبيا نفسه، وتلقي بظلالها على الانتخابات الوطنية المقررة في 7 يوليو/تموز، والتي تشكل منعطفاً تاريخياً لليبيين.[1] فهي تقتل الناس وتعتقلهم تعسفاً، وتعذب المعتقلين، وترحِّل مجتمعات بأكملها قسراً وتروِّعها، وفي كثير من الأحيان دونما سبب إلا رغبتها في الانتقام. كما تستخدم الميليشيات المدافع الرشاشة ومدافع الهاون وغيرهما من الأسلحة دون شعور بالمسؤولية في سياق المعارك القبلية والجهوية، وتقتل المارة ليس علاقة لهم بالقتال وتقطِّع أطرافهم. وفي كل هذا، تتصرف وكأنها فوق القانون، وترتكب الجرائم دونما أدنى خشية من أن يكون هناك عقاب.

إن تقصير الحكومة وتسويفها في التصدي لانتهاكات الميليشيات يقوضان آمال الشعب الليبي، الذي خرج إلى الشوارع بشجاعة في أوائل 2011 لوضع حد لعقود من القمع والظلم. وما لم تتخذ تدابير عاجلة لإرساء سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، ثمة خطر حقيقي بأن يعاد إنتاج أنماط الانتهاكات نفسها التي دفعت الليبيين إلى الإقدام على "ثورة 17 فبراير"، وبأن تتجذر مثلما كانت من قبل.

لقد حملت الميليشيات السلاح في بادئ الأمر للإطاحة بنظام العقيد القذافي، أو لسد الفراغ الأمني الذي خلّفه انهيار الدولة. وسرعان ما كدّست الأسلحة ورسّخت سيطرتها على أحياء ومناطق بأكملها. و العديد منها يرفض تسليم أسلحته أو الانضمام إلى الجيش أو الشرطة، ولا تعير أدنى اكتراث لما يصدر عن السلطات المركزية.

ويبدو أن المجلس الوطني الانتقالي، [2] والحكومة التي عينها، غير قادريْن على مواجهة الميليشيات، أو غير راغبيْن في ذلك. وكثيراً ما يتحدث المسؤوليون عن بواعث قلقهم الأمنية وعن انتشار السلاح على نطاق واسع لتبرير نهجهم في التفاوض مع الميليشيات، عوضاً عن مواجهتها، ولتفسير ما يحدث من تأخير في بسط سلطة الدولة. فأبلغ نائب وزير الداخلية، عمر الخضراوي، منظمة العفو الدولية أن وزارة الداخلية قد قامت بتفكيك أربع ميليشيات مسلحة "خارجة عن قانون" في طرابلس بحلول أوائل يونيو/حزيران 2012 – وهو عدد بسيط من إجمالي عدد الميليشيات التي تجوب البلاد. أما الجهود التي بذلت لإخضاع الميليشيات لإشراف هيئات رسمية فلم ترافقها أية تدابير للتحري منظّمة لضمان عدم مكافأة من أمروا بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان أو ارتكبوها بأيديهم أو تواطؤوا في ارتكابها، أو ترقيتهم وإعطائهم مناصب يستطيعون من خلالها تكرار مثل تلك الجرائم. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان أي من أعضاء هذه الميليشيات قد قدِّم إلى المحاكمة بسبب ما ارتكب من انتهاكات لحقوق الإنسان.

فأثناء النزاع المسلح وفي أعقابه مباشرة، أسرت الميليشيات المسلحة آلاف الجنود والأشخاص زعم أنهم من الموالين للقذافي ، كما قبضت على "المرتزقة" الأجانب المزعومين. وتواصل الميليشيات القبض على الأشخاص خارج إطار القانون وتحتجزهم في مراكز اعتقال سرية، وإن كان على نطاق أضيق.

كما أبلغ وزير العدل، علي عاشور، منظمة العفو الدولية، في 7 يونيو/حزيران، أن نحو 3,000 معتقل ما برحوا محتجزين في سجون تخضع "لجهاز الشرطة القضائية"، ولكنه لم يستطع إعطاء تقديرات تتعلق بعدد المعتقلين في مراكز الاعتقال غير الخاضعة لسيطرة الدولة. بينما قدَّرت "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا" (أنسميل) عدد المحتجزين خارج سيطرة الحكومة في منتصف مايو/أيار بنحو4,000 شخص.[3] أما العدد الحقيقي، فيصعب تحديده على وجه الدقة، ولكن تقديرات نشرت مؤخراً أشارت إلى أنه يصل إلى نحو 7,000.[4]

إن الحكومة الانتقالية قد حققت بعض التقدم نحو وضع السجون تحت إشراف الوزارات المعنية. فبحلول أوائل يونيو/ حزيران 2012، كان السيطرة على 33 سجناً قد انتقلت، بحسب وزارة العدل، إلى "جهاز الشرطة القضائية". وأكد مسؤولون في وزارة الدفاع أن سجن الشرطة العسكرية في بنغازي، الذي كان يضم نحو 380 نزيلاً في أوائل يونيو/حزيران، يخضع لسيطرتهم. وتشرف "اللجان الأمنية العليا المحلية"، التي أخضعت لإشراف وزارة الداخلية بموجب قرار حكومي في ديسمبر/كانون الأول 2011، على عدد من مراكز الاعتقال أيضاً. وما زال من الضروري للسلطات ضمان أن يرافق تحويل السجون إلى سلطة الحكومة المركزية إنشاء آلية فعالة للفحص والتدقيق لإقصاء أي إداريين وحراس، يشتبه على نحو معقول بأنهم قد ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان، عن مراكز المسؤولية.

لقد زارت منظمة العفو الدولية، منذ مارس/آذار 2011، ما يربو على 30 مركز احتجاز في ليبيا، بما في ذلك مراكز رسمية وشبه رسمية وأخرى غير معترف بها. وأكدت زيارات متابعة قامت بها المنظمة في 2012 لعدة مراكز أنه بينما تشهد معاملة المعتقلين احتجزوا لفترات طويلة تحسناً، على وجه العموم، يظل من يصل هذه المراكز من معتقلين جدد عرضة لمعاناة الانتهاكات. وفي مايو/أيار ويونيو/حزيران 2012، وجدت منظمة العفو الدولية أدلة على انتهاكات حديثة العهد، بما في ذلك حالات تعذيب، في 12 من 15 مركز احتجاز سمح لها بمقابلة المعتقلين فيها على انفراد.

ويظل المعتقلون عرضة، على وجه الخصوص، للضرب بغرض الانتقام حينما يحتجزوا على أيدي ضحايا أو أقارب لضحايا انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها قوات القذافي، فيقيم هؤلاء "العدل" بأيديهم؛ أو عندما يحتجز المعتقلون في مدن يُزعم أنهم ارتكبوا فيها مثل هذه الانتهاكات. وتزيد ممارسة نقل المعتقلين إلى مثل هذه الأماكن،

الشائعة تماماً، من خطر تعرض هؤلاء للتعذيب، كما تقوّض حق هؤلاء في أن يحاكموا محاكمة عادلة.

وأكثر أساليب التعذيب التي جرى الإبلاغ عنها تفشياً التعليق في أوضاع ملتوية والضرب لفترات مطولة بأدوات مختلفة، بما في ذلك القضبان الحديدية والسلاسل والكيبلات الكهربائية والعصي الخشبية والخراطيم البلاستيكية وأنابيب المياه، وأعقاب البنادق. و بعض المعتقلين قالوا أنهم تعرضوا للصعق بالصدمات الكهربائية، وللحرق بالسجائر، ولإحراق جلودهم بالحديد المحمي. وقد جمعت منظمة العفو الدولية، منذ أواخر أغسطس/آب 2011، أي عندما فقدت قوات القذافي السيطرة على العاصمة ومعظم البلاد، معلومات مفصّلة عن ما لا يقل عن 20 حالة لأشخاص لقوا مصرعهم في الحجز عقب تعذيبهم أو إطلاق الرصاص عليهم أثناء احتجازهم [5] على أيدي الميليشيات المسلحة. وكانت آخر حالة لمثل هذا النمط من القتل التي وثقتها منظمة العفو الدولية، ضحية نقل إلى المشرحة في 6 يونيو/حزيران. كما تلقت منظمة العفو الدولية معلومات لديها مصداقية بشأن حالات أخرى.

وعلى الرغم من الإفراج عن بعض المشتبه بهم وإحالتهم إلى مكاتب النيابة العامة المدنية والعسكرية المختصة، فقد اتسم الانتقال إلى توجيه تهم جنائية معترف بها إلى المعتقلين بالبطء الشديد. ومضت سنة على احتجاز بعض المعتقلين بلا تهمة. وباستثناءات نادرة، لم يتمكن المعتقلون من الاتصال بمحام، بينما يجري استنطاقهم دون حضور ممثلين قانونيين لهم، رغم الضمانات التي ينص عليها "قانون الإجراءات الجنائية الليبي". [6] وأبلغ وزير العدل منظمة العفو الدولية أن 164 شخصاً قد أدينوا في قضايا القانون العام منذ نهاية النزاع المسلح، بحلول يونيو/حزيران 2012. وطبقاً لما لدى منظمة العفو الدولية من معلومات، لم يباشَر، بحلول أوائل يونيو/حزيران، إلا بثلاث محاكمات مدنية تتعلق بجرائم ارتكبت في سياق النزاع، ما يترك آلاف الأشخاص رهن الاعتقال دون محاكمة.

مخلفات أسلحة وجدتها منظمة العفو الدولية عقب اشتباكات في مدينتي سبها والكفرة. مايو/أيار 2012. © Amnesty International

وقد أدت الاشتباكات المتفرقة بين ميليشيات مسلحة تستخدم أسلحة مثل المدافع الرشاشة والهاون على نحو متهور في المناطق السكنية إلى وفيات وإصابات في صفوف المارة ومن تواجدوا في المكان بالصدفة، ولا علاقة لهم بالقتال. وتحمل مثل هذه الاشتباكات، التي تدفعها في العادة العداوات التاريخية والصراع من أجل السيطرة على المعابر أو

البنى التحتية إستراتيجية ، في طياتها جرثومة تأليب مجتمعات محلية بأسرها ضد بعضها البعض، وتجذير الانقسامات على أسس جهوية أو قبلية أو عرقية. فقد أدت الاشتباكات المسلحة بين المجتمعات المحلية العربية ومجتمعات التبو، ذوي البشرة السوداء، في جنوب ليبيا في فبراير/شباط ومارس/آذار 2012، إلى مقتل العشرات، بمن فيهم رجال ونساء وأطفال لا علاقة لهم بالمواجهات المسلحة، وإلى تدمير واسع النطاق للممتلكات. وكثيراً ما ترافق هذه الاشتباكات عمليات اعتقال تعسفي وتعذيب على أيدي كلا الجانبين. ويسهم غياب الحلول الطويلة الأجل، التي تتصدى للأسباب الجذرية لمثل هذه التوترات، وإفلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب، في فتح الأبواب واسعة أمام مثل هذه المصادمات.

كما تقاعست السلطات أيضاً عن تسوية أوضاع مجتمعات بأسرها تم تهجيرها أثناء النزاع دون أن تتمكن من العودة إلى ديارها، التي قامت الميليشيات المسلحة، في سورة سعيها إلى الانتقام، بنهبها وإحراقها. إذ غدت مدن وقرى بأكملها عن عمد غير صالحة للسكن جراء الأعمال الثأرية للميليشيات، التي اتهمت المجتمعات النازحة بدعم الحكومة المطاح بها، وبارتكاب جرائم من أجلها. فجميع سكان مدينة التاورغاء، الذين يقدر عددهم بنحو 30,000 مواطن ليبي، أخرجوا من ديارهم على يد ميليشيات مصراتة، وما برحوا مشتتين في أنحاء شتى من ليبيا، بما في ذلك في مخيمات تفتقر إلى الموارد والمرافق في طرابلس وبنغازي.[7] وتواجه مجتمعات "المشاشية" في مناطق العونية وزاوية الباجول وعمر في جبل نفوسة محنة مماثلة على يد ميليشيات الزنتان. وفقامت الاعتداءات المسلحة على بلدتي شقيقة ومزدة – اللتين يقطنهما المشاشية- في يونيو/حزيران، من معاناة هذه المجتمعات بما في ذلك الأهالي الذين لجأوا إليهما بحثاً عن السلامة عقب نزوحهم بسبب النزاع. وأدت أعمال العنف هذه إلى مقتل 105 أشخاص، بحسب تقديرات حكومية، وإلى نزوح المزيد من الأهالي.[8] ولا يقتصر الأمر على منع هذه التجمعات السكانية من العودة إلى ديارها؛ فهي ما برحت تتعرض كذلك للاعتقالات التعسفية، ولغيرها من صنوف الانتقام.

وما انفك مواطنو الدول الأجنبية في أوضاع غير نظامية في ليبيا، ولا سيما من ينتمون منهم إلى دول أفريقية جنوب الصحراء، يواجهون خطر الانتهاكات. فمع أنهم لم يعودوا يعتقلون على نطاق واسع بشبهة أنهم "مرتزقة أجانب" مأجورين لنظام العقيد القذافي، ما زالوا مهددين طوال الوقت بأن يقبض عليهم من بيوتهم أو يعتقلوا عند نقاط التفتيش أو في الشوارع على أيدي الميليشيات المسلحة. و"الجرم" هو في العادة دخول البلاد أو الإقامة فيها "بشكل مخالف للقانون". ويحتجز هؤلاء إلى أجل غير مسمى في مراكز اعتقال تخضع لسيطرة الميليشيات المسلحة في ظروف مزرية، ودونما فرصة للطعن في قانونية اعتقالهم. واشتكى بعض هؤلاء من أنهم يتعرضون للضرب، وفي بعض الحالات بما يرقى إلى مرتبة التعذيب. وهم عرضة كذلك للاستغلال فى مجال العمل ولانتهاكات أخرى على أيدي من يعرفون أن المواطنين الأجانب من المقيمين بصورة غير شرعية لا يجرؤون على التقدم بشكاوى.

ويعامل الأفراد الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية معاملة المهاجرين غير الشرعيين. فهم لا يستطيعون التقدم بطلبات للجوء، نظراً لأن ليبيا لا تملك نظاماً للجوء قيد التطبيق، وليست دولة طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، أو في البروتوكول الملحق بها لسنة 1967. ويضاعف من محنة هؤلاء تقاعس السلطات عن التصدي لأنماط العنصرية وكراهية الأجانب المتفشية ضد الليبيين ذوي البشرة السوداء والأفارقة من دول جنوب الصحراء.

أطفال من تاورغاء النازحين في فصول دراسية سيئة التجهيز داخل مخيم للأشخاص المهجرين داخلياً في أكاديمية جنزور البحرية. مايو/أيار 2012. ©Amnesty International

وترتكب انتهاكات حقوق الإنسان هذه على خلفية نظام قضائي غير قادر ببساطة على مماشاة الحجم الهائل من القضايا، ولا يوفر ما هو مطلوب منه من عدالة وإنصاف. كما يعاني من إرث كونه أداة قمعية في ظل حكم القذافي، حيث أنشئ نظام مواز للتعامل مع "القضايا السياسية". وحتى عندما يقدم الضحايا وأقرباء من أعدموا خارج نطاق القضاء، أو عذبوا حتى الموت، الشكاوى، قليلاً ما يجري فتح تحقيقات ذات بال، الأمر الذي يفاقم مناخ الإفلات من العقاب ويسهِّل تكرار الانتهاكات. وفي اجتماع عقدته منظمة العفو في 4 يونيو/حزيران 2012 مع النائب العام، عبد العزيز الحصادي، أكد لنا التزامه بمقاضاة مرتكبي جميع الجرائم، على قدم المساواة، ولكنه لم يتمكن من أن يعطي للمنظمة أية تفاصيل عن تقديم "ثوار"، وهي التسمية الشائعة للمقاتلين المعارضين للقذافي، إلى ساحة العدالة لممارستهم التعذيب أو اقترافهم انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. ويفتقر بعض المدعين العامين والمحققين، ممن هم على استعداد للتصدي لانتهاكات "الثوار"، للقدرة على إنفاذ مذكرات الاستدعاء أو أوامر الاعتقال. وقد تعرض عدة أعضاء في النيابة العامة للترهيب، وحتى للهجمات العنيفة، على أيدي ميليشيات مسلحة.

ومن غير الشائع سماع انتقادات علنية "للثوار"، الذين يُحتفى بهم على نطاق واسع كأبطال. وحتى المسؤولون والناشطون والصحفيون والمحامون وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين يعترفون في الدوائر المغلقة بتفشي حالة انعدام القانون والانتهاكات التي يرتكبها "الثوار"، لا يثيرون بواعث قلقهم هذه في العلن، خشية التعرض لأعمال انتقامية. ومخاوفهم مبررة تماماً. فالأفراد الذين جهروا بمثل هذه الآراء اعتبروا "طابوراً خامساً"، وهو الوصف الذي يدمغ به من يُزعم أنهم من الموالين للقذافي، وقد واجهوا التهديدات والترهيب- وبما يجذِّر مناخ الرقابة الذاتية لدى المنتقدين. وعلى سبيل المثال، أبلغت المدوِّنة والناشطة الحقوقية غيداء التواتي منظمة العفو

الدولية أنها تتلقى تهديدات ورسائل تشهير بانتظام على "الفيسبوك" وعلى عناوينها الإلكترونية.[9]

محكمة استئناف طرابلس. محاكمة أبو زيد دوردة، الرئيس السابق لجهاز الأمن الخارجي، التي بدأت في المحكمة في يونيو/حزيران. يونيو/حزيران ©Amnesty International.2012

وفي خطوة ايجابية، قضت المحكمة الليبية العليا، في يونيو/حزيران 2012، بعدم دستورية القانون 37 لسنة 2012، الذي يجرِّم "تمجيد القذافي" ويفرض قيوداً غير مبررة على حرية التعبير.[10] ولا بد للسلطات الليبية من القيام بالمزيد كي تبعث بإشارة على أن مثل هذه "الخطوط الحمراء" قد انتهت مع سقوط نظام العقيد القذافي، وأنه ليس ثمة أحد فوق الانتقاد، حتى "الثوار".

وقد دأبت منظمة العفو الدولية، أثناء المظاهرات المناهضة للحكم في 2011 وما تلاها من نزاع مسلح، على نشر البلاغات المتعلقة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات القذافي، وأدانت هذه الانتهاكات، كما دعت إلى محاسبة الجناة. وما زال من يشتبه على نحو معقول بأنهم قد ارتكبوا مثل هذه الجرائم بعيدين عن مواجهة العدالة. وعوضاً عن ذلك، يجري استهداف مجتمعات وعائلات بأسرها وتضطهد بسبب ولاء أفراد منها أو أقاربهم، حقيقة أو اشتباهاً، للحكم المطاح به، أو دعمهم له.

إن التعهد أمام الملأ، من جانب المجلس الوطني الانتقالي ، بالقطع مع إرث الماضي وباحترام حقوق الإنسان يتناقض على نحو صارخ مع واقع الحال على الأرض. فبينما وعد المجلس بالتحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان والخروقات للقانون الإنساني الدولي التي يلفت نظره إليها، مرّر المجلس الوطني تشريعاً يمنح الحصانة من المقاضاة "للثوار" على ما ارتكبوه من أفعال عسكرية وأمنية ومدنية "بغرض إنجاح ثورة 17 فبراير أو حمايتها".[11] وأعطى التشريع نفسه ثقلاً قانونياً لتقارير الاستجواب وغيرها من المعلومات التي جمعها "الثوار"، فأضفى الشرعية على أعمال القبض على المعتقلين واحتجازهم واستجوابهم خارج إطار القانون، مسقطاً من اعتباره الأدلة على أنماط التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة التي تفشت أثناء عمليات الاستجواب.[12] وعلى الرغم من الأدلة

على وجود أنماط واسعة الانتشار من انتهاكات حقوق الإنسان، يواصل المسؤولون الليبيون التقليل من نطاق انتشارها ومدى جسامتها، مدعين أنها أعمال فردية ينبغي أن ترى في سياق الانتهاكات التي عاناها الليبيون في ظل حكم العقيد القذافي. وعندما ووجه عدة مسؤولين بالمعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، قفز هؤلاء إلى تحميل مسؤولية هذه الانتهاكات إلى مواليين حكم القذافي أو إلى عناصر جنائية أخلى هذا الحكم سبيلها من السجون في 2011. [13]

لقد أثارت منظمة العفو الدولية بواعث قلقها بشأن أنماط الانتهاكات التي ترتكبها الميليشيات المسلحة مع المجلس الوطني الانتقالي في عدة مناسبات من خلال المداولات الخاصة أو عبر تقارير نشرتها على الملأ.[14] وأثارت منظمات غير حكومية دولية وهيئات تابعة للأمم المتحدة بواعث قلق مماثلة. [15]ففي الدورة 19 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في مارس/آذار 2012، خلصت لجنة التحقيق الدولية على ليبيا التابعة للأمم المتحدة إلى أن "الثوار" قد ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وأن الخروقات للقانون الدولي لحقوق الإنسان ما برحت ترتكب وسط مناخ من الإفلات من العقاب.[16] وعوضاً عن تقصي هذه المزاعم واتخاذ خطوات ملموسة للحيلولة دون تكرارها، رفضت السلطات الليبية الدعوات إلى تضمين القرار المتعلق بتقديم "المساعدة إلى ليبيا في مجال حقوق الإنسان"، الذي أقر في دورة المجلس، عنصر مراقبة لحقوق الإنسان. وبعث هذا الرفض إلى الجميع برسالة مفادها أن التفحص المستقل لسجل ليبيا في مجال حقوق الإنسان أمر لم يعد يلقى الترحيب من السلطات الليبية.

إنالمجلس الوطني الانتقالي، وبصفته هيئة مؤقتة لا تملك تفويضاً ديمقراطياً، قد كافح لبسط سيطرته ولفرض سيادة القانون. بيد أن الانتخابات لاختيار 200 عضو في "المؤتمر الوطني العام"، المقررة في 7 يوليو/تموز، تمثل منعطفاً كبير الأهمية على طريق استرداد ليبيا لعافيتها، وبناء المؤسسات وترسيخ حكم القانون. كما إن الإعلان الدستوري، الذي أصدره المجلس الوطني في 3 أغسطس/آب 2011، يعطي المؤتمر الوطني العام المنتخب مهام تشمل تسمية عضوية الهيئة المكلفة بصياغة مسودة دستور البلاد، وفي تعيين الحكومة المؤقتة وإقرار التشريع اللازم للانتخابات العامة. وعلى الرغم من بعض الدعوات إلى مقاطعة الانتخابات التي أطلقها مناصرو الفدرالية احتجاجاً على ما رأوا فيه توزيعاً غير عادل للمقاعد البرلمانية بين الأقاليم المختلفة للبلد، إلا أن العديد من الليبيين ما انفكوا يعربون عن حماستهم لانتخابات تفتح أمامهم أبواب الإسهام في تحديد نهج الحكم في بلادهم وصياغة مستقبلهم. فعدد الليبيين المسجلين ممن يملكون حق الاقتراع يربو على 2.8 مليون مواطن، بينما وصل عدد المرشحين لشغل مقاعد المؤتمر إلى 2,639 مستقل و 374 هيئة سياسية تتنافس على إشغال هذه المقاعد. وحسبما يحاجج البعض، فإن باستطاعة "المؤتمر الوطني العام" أخذ قصب السبق بالقياس إلى الهيئة التي سبقته، بسبب كونه هيئة منتخبة بصورة شرعية، في جهوده للسيطرة على الميليشيات وكبح جماحها، وإرساء حكم القانون.

إن التحديات التي تواجه السلطات الليبية المنتخبة حديثاً هائلة. فهي ترث بلداً ضعيفاً بمؤسسات لا تخضع للحساب وخلو من منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية المستقلة. لن يكن من السهل تصدي لإرث نظام سمح للمسؤولين من ذوي النفوذ وقوات الأمن التصرف فوق القانون. والليبيون قد اعتادوا رؤية نظام قضائي مواز يتولى "القضايا السياسية" وخصوماً للحكومة يجردون من حقوقهم. والبلاد تخرج ليس فحسب من حرب دموية دامت ثمانية أشهر، وإنما أيضاً من 42 سنة من قمع الرأي الآخر والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان. وقد شاهد العديد من الناس، بمن فيهم أعضاء الميليشيات المسلحة، أحباءهم يفارقون الحياة أمام أعينهم وشهدوا الكثير من المظالم والجور. وبعض هؤلاء ما برح يبحث عن أقربائهم المفقودين. وما زالت رغبة الانتقام الشديدة تعصف بالكثيرين.

على هذه الأسس غير الوطيدة، تواجه الحكومة الانتقالية التي سوف يعينها المجلس الوطني العام الجديد مهمة

بعلو الجبال في أن تبني بلداً يتوطد فيه احترام حقوق الإنسان وحكم القانون. ومن الأهمية بمكان، على وجه الخصوص، الإمساك بزمام الميليشيات، وإخضاعها للمحاسبة عما ترتكبه من انتهاكات، وإرساء أعمدة مؤسسات وطنية قوية وقادرة على توفير العدالة والإنصاف. ومن شأن التقاعس عن ذلك الآن أن يغرس بذور أزمة أعمق لحقوق الإنسان في المستقبل.

وبين جملة أمور، تدعو منظمة العفو الدولية السلطات الليبية الجديدة إلى تنفيذ التوصيات التالية، كأمر يكتسي صفة الاستعجال:

- الاعتراف أمام الملأ بمدى جسامة انتهاكات حقوق الإنسان، وإدانتها دون لبس، وإيضاح نواياها بأنها سوف تقدم جميع الجناة إلى ساحة العدالة- بغض النظر عن رتبتهم أو انتماءاتهم.

- إقرار عملية تجريد من الأسلحة وتسريح للمقاتلين وإدماج لهم في المجتمع على نحو يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، دونما إبطاء. ويتعين أن تشمل هذه العملية آلية مستقلة للتحري لمنع إدماج أفراد الميليشيات، أو غيرهم من الأفراد، الذين يشتبه على نحو معقول بأنهم قد ارتكبوا جرائم يطالها القانون الدولي أو غير ذلك من الانتهاكات، في صفوف الجيش أو في قوات الشرطة والأمن، إلى حين التحقيق بشأن هؤلاء والبت في براءتهم.

- اتخاذ تدابير ملموسة، وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، لضمان التعاون السريع من جانب جميع الميليشيات في عملية التجريد من الأسلحة وتسريح المقاتلين وإدماجهم في المجتمع، وفي عملية انتقاء من سيلتحقون بالجيش وقوات الأمن.

- رفع الحصانة التي تحول دون مقاضاة مرتكبي الجرائم بمقتضى القانون الدولي وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وضمان إبعاد من يشتبه على نحو معقول بأنهم قد ارتكبوا الانتهاكات عن المناصب التي يمكن أن يكرروا من خلالها مثل تلك الانتهاكات، إلى حين التحقيق بشأنهم ومقاضاتهم.

- ضمان المعاملة الإنسانية لجميع المعتقلين واحتجازهم في مراكز توقيف رسمية، وضمان المراجعة لقانونية اعتقالهم على وجه السرعة من قبل قاض، طبقاً للمعايير المعترف بها دولياً. ويتعين إما أن توجه للمعتقلين تهمة بجريمة معترف بها ويقدموا إلى المحاكمة وفق إجراءات نزيهة، أو الإفراج عنهم. ويتعين على وجه الخصوص، ضمان أن لا تقبل أية أقوال تنتزع من المعتقل تحت التعذيب كدليل على إدانته.

- ضمان مباشرة تحقيقات في جميع حالات القتل غير المشروع أو التعذيب أو غيره من صنوف سوء المعاملة على وجه السرعة، وتقديم المشتبه بهم إلى ساحة العدالة في محاكمات نزيهة، حيثما توافرت أدلة مقبولة كافية لذلك.

- ضمان السماح بعودة الذين هجِّروا قسراً من ديارهم إلى بيوتهم على وجه السرعة، وكفالة سلامتهم، وتلقيهم الجبر المناسب، بما في ذلك التعويضات المالية والعون كي يعيدوا بناء منازلهم وحياتهم.

بشأن هذا التقرير

يستند هذا التقرير إلى المعطيات التي توصلت إليها بعثة منظمة العفو الدولية خلال زيارة إلى ليبيا في مايو/أيار ويونيو/حزيران 2012. حيث شملت الزيارة تقصياً للحقائق في كل من بنغازي والكفرة وجبل نفوسة وسبها وطرابلس والزاوية، ومحيطها.

وخلال زيارتها في مايو/أيار ويونيو/حزيران، سعت منظمة العفو الدولية إلى زيارة 19 من مراكز الاحتجاز في الزاوية وبنغازي والغريان والكفرة وطرابلس، والمناطق المحيطة بها، وفي سبها، بما في ذلك سجون رسمية ومراكز اعتقال تخضع لسيطرة الميليشيات المسلحة وهيئات أمنية وعسكرية شبه رسمية. وتمكنت المنظمة من التحدث مع معتقلين على انفراد في 15 من هذه المراكز.

وقد زارت منظمة العفو الدولية خمسة سجون تخضع لسيطرة "جهاز الشرطة القضائية"، وعلى وجه التحديد كويفية في بنغازي وعين زارة في طرابلس، وجدايم في الزاوية، والحفرة في تاجوراء، وسجن سبها المحلي. وعلى الرغم من تزويد مندوبي المنظمة بتصريح مكتوب من مدير الشرطة القضائية لزيارة السجون، لم يسمح لمنظمة العفو الدولية بمقابلة المعتقلين على انفراد في سجن جدايم. كما لم يسمح لمنظمة العفو بزيارة مرفقين للاعتقال في طرابلس يخضعان لسيطرة "الثوار" بصورة مباشرة: أحدهما يقع في منطقة الفرناج، وتسيطر عليه "كتيبة إسناد الثورة"؛ والثاني بالقرب من السوق الرئيسي في أبو سليم وتسيطر عليه ميليشيا محلية. وتمكنت المنظمة من زيارة 10 مرافق تخضع لسيطرة "الثوار" المباشرة أو مبان أمنية وعسكرية معترف بها، بما في ذلك "السرية الأولى" (سجن سابق للنساء)؛ و"السلع التموينية" في الزاوية؛ والثامنة (الكتيبة) ومركز بو رشادة لاحتجاز المهاجرين في غريان؛ و"الأمن الوقائي" و"قنفوذة" في بنغازي؛ ومركز اعتقال المهاجرين وسجن الكفرة؛ [17] ومركز اعتقال طويشة و"كتيبة أرض الرجال" في طرابلس. وزارت المنظمة كذلك سجن الشرطة العسكرية في بوهديمة في بنغازي، ومرفقاً للحبس الاحتياطي تديره "مديرية الأمن الوطني" تحت إشراف وزارة الداخلية في طرابلس.

والتقت منظمة العفو الدولية ناشطين وإدارات لمراكز اعتقال وموظفي مستشفيات وأطباء ومحامين ومعتقلين ومعتقلين سابقين وأقارب أشخاص قتلوا أو تعرضوا لانتهاكات في الحجز، وكذلك أفراد ميليشيات وموظفين محليين. كما التقت المنظمة أعضاء في المجلس الوطني الانتقالي مسؤولين عن الشؤون القضائية وحقوق الإنسان، ووزير العدل، ورئيس "جهاز الشرطة القضائية"، ونائب وزير الداخلية، والنائب العام، والمتحدث باسم النيابة العسكرية، وكذلك مسؤولين آخرين.

وقد تحفظنا على بعض الأسماء وعلى التفاصيل المتعلقة بهويات بعض الأفراد الذين وردت حالاتهم في هذا التقرير، كما أغفلنا ذكر أسماء ومواقع بعض مرافق الاعتقال وبعض الميليشيات، بغرض حماية الأشخاص من التعرض لمزيد من الانتهاكات والأعمال الانتقامية، أو احتراماً لرغباتهم.

وتعرب منظمة العفو الدولية عن شكرها وعرفانها لجميع الأفراد والمنظمات الذين ساعدوا، والتي ساعدت، على جمع المعلومات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، وعلى وجه الخصوص ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأقاربهم ممن أبدوا استعدادهم لتقاسم تجاربهم مع المنظمة.

2. نظام قضائي مسيء وقاصر

"طبعاً الناس يُضربون عندما يصلون للمرة الأولى، إنها مسألة روتينية."

شاب من بني وليد، يبلغ من العمر 17 سنة ومحتجز بلا تهمة لدى ميليشيا في غرب ليبيا منذ أكتوبر/تشرين الأول 2011، يتحدث إلى منظمة العفو الدولية في مايو/أيار 2012

معتقل يتعرض للضرب في سجن عين زارة في مايو/أيار 2012Private© .

لا يزال آلاف المعتقلين محتجزين في مختلف أرجاء ليبيا بشبهة أنهم قد قاتلوا إلى جانب الحكم السابق أو كانوا يؤيدونه.[18] ويقدر عدد المعتقلين بنحو 7,000، إلا أن العدد الحقيقي غير معروف.[19] ولم يوجَّه أي اتهام بأي جرم سوى لقلة قليلة. وباستثناءات نادرة، فإن الأبواب موصدة أمام هؤلاء في وجه الاتصال بالمحامين أو فرص الطعن في قانونية اعتقالهم.

وفي 2 مايو/أيار، تبنى المجلس الوطني الانتقالي القانون 38 لسنة 2012 بشأن بعض الإجراءات الخاصة بالمرحلة الانتقالية، ومنح القانون وزارتي الدفاع والداخلية مدة قصوى هي 60 يوماً لإحالة قضايا المعتقلين المحتجزين لدى "الثوار" إلى جهات الادعاء المعنية- المدنية أو العسكرية. وفي لقاءات مع منظمة العفو الدولية في أوائل يونيو/حزيران، أعرب مسؤولون من وزارات الدفاع والداخلية والعدل، وكذلك النائب العام، عن تفاؤلهم فيما يتعلق بإمكانية التقيد بهذا الحد الزمني الأقصى. بيد أنهم لم يتمكنوا من تقديم أي معلومات مفصَّلة بشأن عدد المعتقلين المحتجزين خارج سيطرة الحكومة.

في أوائل يونيو/حزيران، كان نحو 3,400 معتقل محتجزين في مرافق تخضع لإشراف وزارتي العدل والدفاع.[20] وأثناء لقاء عقد في 7 يونيو/حزيران، أبلغ وزير العدل، علي عاشور، منظمة العفو الدولية أن 33 سجناً يخضع لسيطرة جهاز الشرطة القضائية، ولكنه لم يقدِّم قائمة شاملة بهذه السجون. وفي 23 مايو/أيار، أعطى مسؤولون في "جهاز الشرطة القضائية" منظمة العفو الدولية قائمة بأسماء 11 سجناً تخضع لسيطرته، وهي: عين زارة، والجديدة، والسجن المفتوح، وتاجوراء (المعروف بالجفرة)، في طرابلس وضواحيها؛ والدفنية، وطمينة، والوحدة، في مصراتة؛ وسجن الخمس؛ وسجن زليتان؛ وسجن جدايم، في الزاوية. وقالوا أيضاً إن سجناً جديداً قد افتتح في

الزنتان، في 15 فبراير/شباط 2012. وطبقاً للقائمة، فإن آخر سجن أخضع لإشراف الحكومة هو سجن تاجوراء، وذلك في 21 أبريل/نيسان 2012. وأبلغ رئيس جهاز الشرطة القضائية منظمة العفو الدولية أن 30 سجناً تخضع لسيطرته، منها 25 يحتجز فيها معتقلون.

ويُحتجز باقي المعتقلين في مراكز اعتقال شبه رسمية لدى كيانات أمنية أو عسكرية،[21] أو لدى الميليشيات، في أماكن سرية. وفي منتصف مايو/أيار، قدّرت بعثة الأمم المتحدة عدد المعتقلين المحتجزين لدى الميليشيات بنحو 4,000.[22] ويظل العدد الحقيقي لمرافق الاعتقال المؤقتة غير معروف، نظراً لأن الميليشيات تواصل احتجاز أشخاص في أماكن غير معترف بها، بما في ذلك في فلل ومزارع. وعلى سبيل المثال، أبلغ رجال ميليشيا من مصراتة منظمة العفو الدولية في مايو/أيار 2012 أنهم على علم بوجود 12 مكاناً في طرابلس وحدها تستخدم من قبل ميليشيات مختلفة من مصراتة لاحتجاز من تشتبه بهم.

عمليات الاعتقال التعسفي

شنت حملات اعتقال واسعة النطاق من جانب الميليشيات، التي كانت تتصرف على نحو مستقل أو من خلال مجالس عسكرية أو لجان أمنية محلية، عندما سقطت المناطق ابتداء تحت سيطرة القوات الداعمة للمجلس الوطني الانتقالي، بصورة رئيسية. ومنح المرسوم 388، الصادر عن وزارة الداخلية في ديسمبر/كانون الأول 2011، اللجان الأمنية العليا المحلية حق القبض على المشتبه بهم واعتقالهم واستجوابهم. ووفر هذا الأساس القانوني للقبض على المشتبه بهم واعتقالهم على أيدي عدد هائل من اللجان التي أنشأتها المجالس المدنية والعسكرية والميليشيات على الصعيد المحلي.

وعلى الرغم من هذه المحاولات المحدودة من جانب وزارة الداخلية لتنظيم عدد الهيئات المخولة صلاحية القبض على الأشخاص، ما انفكت الميليشيات المسلحة تقبض على الأشخاص دون مذكرات توقيف. واعترف نائب وزير الداخلية، عمر الخضراوي، لمنظمة العفو أثناء اجتماع في 6 يونيو/حزيران، بأنه وعلى الرغم من الدعوات والقرارات الصادرة عن الوزارة، التي تحظر مباشرة القبض على الأشخاص من جانب "كتائب الثوار"، إلا أن الاعتقالات غير القانونية مستمرة.

وبالإضافة إلى اعتقالها المشتبه بهم من الأفراد، تستهدف الميليشيات المسلحة مجتمعات بأسرها متهمة بأنها قد دعمت قوات القذافي وارتكبت جرائم إبان النزاع. ويتعرض لمثل هذه الممارسات على نحو خاص، الأهالي من التاورغاء، الذين تستهدفهم ميليشيات مصراتة؛ والمشاشية، الذين تطاردهم ميليشيات الزنتان.[23]

رجل من التاورغاء يعرض أمام منظمة العفو الدولية آثار التعذيب الذي تعرض له، مايو/أيار 2012©Amnesty International .

ويقبض على المشتبه بهم من بيوتهم على أيدي مجموعات من الرجال المسلحين تسليحاً ثقيلاً، حيث

يمتطي هؤلاء صهوة شاحنات البك أب وعلى ظهرها المدافع الرشاشة المضادة للطائرات، في كثير من الأحيان. ولا يبرز هؤلاء أي مذكرات قبض صادرة عن النيابة العامة، بأي حال من الأحوال، [24] ونادراً ما يعرِّف "الثوار" بأنفسهم أو يبلغون الأهالي المهمومين إلى أين سيَأخذ أقرباؤهم. كما وثقت منظمة العفو الدولية كذلك حالات لأفراد قبض عليهم من مكان عملهم وألقي بهم في سيارات أو شاحنات بك أب، ولم يكتشف أحد لهم أثراً بعد ذلك. وتقبض الميليشيات كذلك على مشتبه بهم في الشوارع وعند نقاط التفتيش. ويتعرض لمثل هذه الممارسات، على وجه الخصوص، من يشي مظهرهم بأنهم من التاورغاء أو من مواطني الدول الأفريقية جنوب الصحراء، الأمر الذي يحد كثيراً من ممارسة حقهم في حرية التنقل.

وفي مايو/أيار 2012، قابلت منظمة العفو الدولية، في مركز اعتقال مؤقت في طرابلس تسيطر عليه ميليشيا "أرض الرجال" من مصراتة، ثلاثة من رجال التاورغاء قبض عليهم في الأيام أو الأسابيع الأخيرة. وأبلغ أحد المعتقلين منظمة العفو الدولية أنه غادر، في 8 مايو/أيار، مخيماً للنازحين في طرابلس، حيث ظل يقيم منذ فرار التاورغاء من ديارهم في أغسطس/ آب 2011، وذلك للذهاب إلى المستشفى. وقبض عليه رجلان بلباس عسكري اقتربا منه في الشارع وطلبا منه بطاقة هويته. وقال إنه لم يستجوب منذ القبض عليه، ولا يعرف أسباب اعتقاله. ولكنه أضاف: "أنا من التاورغاء ، وهذا سبب كاف". وقبض على رجلي التاورغاء الآخريْن من الشارع أيضاً في أبريل/نيسان في حادثتين منفصلتين. واعتقلا، كلاهما، على يد ميليشيات أخرى قبل أن يسلّموا إلى "ثوار" مصراتة.

وقبض في مطار طرابلس الدولي، في 6 مايو/أيار، على أربعة من التاورغاء في أواخر العقد الثالث وأوائل العقد الرابع من العمر، فور وصولهم من بنغازي. وطبقاً لقريبة لهم كانت تسافر معهم، اتجه ثلاثة رجال بملابس مدنية لم يعرِّفوا بأنفسهم نحو الرجال الأربعة، وطلبوا منهم إبراز بطاقاتهم الشخصية. وترك جميع المسافرين الآخرين لشأنهم كي يلتقطوا أمتعتهم ويغادروا. وأبلغوا المرأة أنه سوف يفرج عن قريبها عقب تحقيق سريع. وعوضاً عن ذلك، اختفى الرجال الأربعة. وبعد عدة أيام، تمكن واحد منهم من الاتصال بقريبته كي يبلغها بأنه محتجز في مصراتة.

ويرافق العنف أعمال الاختطاف هذه في كثير من الأحيان، ولا سيما حين يقاوم المشتبه بهم الاعتقال أو يطلبون معرفة سبب القبض عليهم. ويجري الحديث على نطاق واسع عن تعرض هؤلاء للنهب والسرقة. فأبلغ والد لثلاثة أطفال من سرت معتقل منذ 24 أبريل/نيسان، منظمة العفو الدولية أنه قبض عليه على أيدي عدة رجال مسلحين عقب مغادرته منزل قريب له في بنغازي. وقال:

"لم أعرف من هم. كان بعضهم باللباس العسكري وآخرون بلباس مدني. لم تكن معهم مذكرة توقيف، وبدا وكأنهم كانوا ينتظرون خروجي. سألتهم عما يريدون. ودون أي تفسير، قاموا بضربي بالبوكس في أذني؛ وراحوا يضربونني على ظهري بأعقاب بنادقهم... وقبل أن أتمكن من تمالك نفسي، وجدت نفسي في قاعدتهم."

ووصف رجل معتقل في الزاوية، لم يُجلب أمام مدع عام ليوجه إليه أي اتهام، لمنظمة العفو الدولية كيف اعتقل على يد إحدى الميليشيات المحلية:

"في أواخر يناير/كانون الثاني، حوالي الساعة 2 فجراً، كنا نغط في النوم عندما اقتحم بيتي نحو 50 رجلاً مسلحاً يمتطون شاحنات بك أب وعلى ظهرها مدافع مضادة للطائرات. لم تكن معهم مذكرة اعتقال، ولم يخبروني بسبب كوني مطلوباً ولم يحترموا حرمة بيتي، فدخلوا غرفة النوم وأخذوا حاسوبي النقال، وحتى ألعاب الأطفال الإلكترونية الخاصة بأولادي."

وأبلغ رجل تبدو عليه علائم الذهول منظمة العفو الدولية أن مجموعة من "الثوار" تمتطي صهوة شاحنات بك أب تحمل على ظهرها مدافع رشاشة طوقت بيت أخيه في طرابلس في الساعة 2 فجراً، يوم 26 أبريل/نيسان 2012، ثم اقتحموا البيت واعتقلوه دون مذكرة توقيف. وزعم "الثوار" أنه كان من الموالين (للقذافي) و"عدو للثورة"، واقتادوه إلى مركز اعتقال مؤقت في الحي. ولم يتمكن أقاربة طيلة 10 أيام من التأكد من مكان وجوده. وكان قبل ذلك قد تعرض للاحتجاز على يد ميليشيا أخرى من طرابلس لثلاثة أشهر قبل أن يخلى سبيله دون تهمة.

ويقبض على بعض الأفراد مجدداً على يد ميليشيات مسلحة عقب إخلاء سبيلهم من قبل "ثوار" آخرين. وأبلغ نائب رئيس إحدى ميليشيات مصراتة منظمة العفو الدولية أنه: "إذا أخليت سبيل أحد التاورغاء، سيعاد القبض عليه في كل الأحوال". وعرض عدة معتقلون على منظمة العفو الدولية أوامر الإفراج عنهم. وأحد هؤلاء ضابط في الجيش من بنغازي كان مقره طرابلس وقبض عليه في بادئ الأمر في 18 سبتمبر/أيلول 2011 من بيته في طرابلس على يد "ثوار" من تاجوراء. وعقب توقيعه اعترافاً بعد سبعة أيام من الضرب المتكرر، نقل إلى سجن الشرطة العسكرية في بنغازي. ورأت منظمة العفو الدولية أمر الإفراج عنه، المؤرخ في 11 مارس/آذار 2012، والموقّع من قبل رئيس النيابة العسكرية للمنطقة. وقبض عليه مجدداً في 11 أبريل/نيسان. ولم يكن يعلم شيئاً عن التهم الموجهة إليه ولا عن أسباب القبض عليه ثانية، لأنه لم يمثل أمام مدع عام.

ووصف عضو في جهاز المخابرات الليبي السابق قابلته منظمة العفو الدولية في المركز الذي اعتقل فيه، والخاضع لميليشيا مسلحة في الزاوية، اعتقاله من جديد على النحو التالي:

"يوم الخميس [ربما 10 مايو/أيار]، كنت في طريقي إلى السوق عندما أوقفتني مجموعة من 'الثوار' من سوق الجمعة [بطرابلس] كانت تجوب الشوارع في لاند كروزر. كانوا يعرفونني بالاسم وأجبروني بالقوة على دخول السيارة. أخذوني إلى مبنى في المنطقة لا يزال قيد البناء وأنزلوني إلى الطابق السفلي، حيث بقيت نحو خمسة أو ستة أيام في غرفة وحيداً. وخلال ذاك الوقت، استجوبت وتعرضت للضرب على أيدي نحو سبعة أشخاص، مستخدمين في ذلك العصي والكيبلات الكهربائية و"توبو بي بي أر"[أنابيب المياه] . ضربوني على جميع أجزاء جسمي، على ساقي وظهري وردفي. كما صعقوني بالكهرباء. وأعتقد أن مصدر التيار كان مقبساً كهربائياً في الحائط. واستمر هذا لنحو ثلاث ساعات. وكان هناك أشخاص آخرون معتقلين في المكان، وكنت أسمع ضجيج التحقيق معهم وصراخهم... حاولت إخبارهم بأن الثوار سوق الجمعة قد اعتقلوني سابقاً في معيتيقة [قاعدة عسكرية] في سبتمبر/أيلول الذي مضى وأنني حصلت على أمر بالإفراج، ولكن دون فائدة. ظلوا يكررون أنني كنت أعمل في أجهزة القذافي الأمنية ويهينونني."

ولم تَسلم الشخصيات المعروفة من هذا النمط من الاعتقال التعسفي. فعلى سبيل المثال، ألقت "كتيبة سعدون السويحلي"، في 20 يونيو/حزيران القبض على الإعلامي سليمان دوغة في أحد شوارع طرابلس. وفي مؤتمر صحفي أعقب الإفراج عنه، وصف كيف أنه قد تعرض للإهانة والضرب، وصعق بالكهرباء، عقب تسليمه إلى ميليشيا من مصراتة أخرى قامت بنقله إلى مصراتة. واتهمته الميليشيات بأنه من الموالين للقذافي وبنشر أكاذيب عن مصراتة.[25] وأفرج عنه في وقت لاحق من تلك الليلة بسبب ما أثاره اعتقاله من ضجة عامة. وفي حالة أخرى، اعتقلت كتيبة سعدون سويحلي صحفيين بريطانيين، هما نيكولاس ديفيس- جونز وغارث مونتغومري- جونسون، وزملاءهما الليبيين في 21 فبراير/شباط. ولم تسلمهما الميليشيا إلى السلطات المركزية إلا في 14 مارس/آذار.[26]

التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة

لا يزال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة يمارس في ليبيا، ولا سيما في مراكز الاعتقال التي تسيطر عليها

الميليشيات المسلحة. ويبدو أن المعتقلين يكونون أشد عرضة للتعذيب عند القبض عليهم، وفي الأيام الأولى من الاحتجاز، وأثناء الاستجواب. وأبلغ عدة معتقلين منظمة العفو الدولية أنهم ما برحوا يضربون بين الحين والآخر، إما لمعاقبتهم على سلوك لا يلقى هوى عند سجانيهم، أو للانتقام منهم بسبب جرائم مزعومة ارتكبوها.

وفي معظم الأحيان، يُضرب المعتقلون لساعات، وأحياناً وهم معلقون في أوضاع ملتوية، وتُستخدم في ذلك أدوات مختلفة، من قبيل الخراطيم وأعقاب البنادق والكيبلات الكهربائية وأنابيب المياه والأحزمة. وتشمل الأشكال الأخرى من التعذيب الصدمات الكهربائية؛ والحرق بالسجائر، وبالماء الساخن أو المواد المعدنية المحماة؛ والتهديد بالقتل أو بالاغتصاب؛ والإيهام بالإعدام الوشيك.

أحد المعتقلين يري منظمة العفو الدولية آثاراً حديثة للتعذيب الذي تعرض له في سجن يخضع لسيطرة وزارة العدل. مايو/أيار
©Amnesty International.2012

ووصف معلم مدرسة وأب لطفلين اعتقلته إحدى الميليشيات المسلحة في الزاوية في نهاية أبريل/نيسان محنته لمنظمة العفو الدولية كما يلي:

"اقتادوني من بيتنا دون مذكرة توقيف مدعين أنني كنت أتعاون مع النظام السابق. ومنذ القبض علي قبل 17 يوماً، تعرضت للضرب أربع مرات... وفي كل مرة، كانت مجموعة منهم، يصل عددها إلى ثمانية، تخرجني إلى الساحة وتضربني على جميع أنحاء جسمي- ساقيّ وردفيّ ورأسي ووجهي. ويستعملون في العادة خراطيم المياه وأي شيء يجدونه في طريقهم. وفي المرة الأولى، غبت عن الوعي."

وعندما التقته منظمة العفو الدولية عقب نحو خمسة أيام من آخر مرة ضرب فيها، كانت هناك إصابات منظورة على ذراعيه وساقيه. ولم يبدِ معتقل يتقاسم معه زنزانته استعداداً للإدلاء بتفاصيل، ولكنه تقصد أن يشير إلى جروح طازجة على جسمه وساقيه، هامساً بأنه لا يستطيع السير على قدميه. وقد مضى على اعتقاله تسعة شهور.

وفي مركز اعتقال آخر في الزاوية يخضع لسيطرة الميليشيات، قال المعتقلون إنه وقبل دقائق من وصول مندوب منظمة العفو الدولية، أبعد الحراس من زنازينهم معتقلَيْن آخريْن ما زالت آثار التعذيب ظاهرة على جسميهما. وقال معتقل آخر، وهو ضابط شرطة يبلغ من العمر 47 سنة، ما يلي:

"عندما أُحضرت إلى هنا في يناير/كانون الثاني، استجوبت في مكتبهم وضربت على جميع أنحاء جسمي بكيبلات الكهرباء والعصي وأنابيب المياه... لم يعودوا يضربونني، ولكنهم يضربون جميع القادمين الجدد. أحياناً لا أستطيع النوم حتى الساعة 4 فجراً بسبب الصرخات التي تترد أصداؤها في السجن."

وقال معتقلون محتجزون في زنازين أخرى إنهم كثيراً ما يسمعون الصرخات، ولا سيما في الليل، وآخرها في 21 مايو/أيار.

واشتكى معتقل آخر في المركز نفسه، كان قد اعتقل في 4 مايو/أيار، من أنه قد تعرض للضرب بالأحزمه وبأنابيب المياه على ظهره بصورة متقطعة في اليومين الأولين من اعتقاله. ولم يتوقف الضرب:

"آخر مرة ضربت فيها كانت في 19 مايو/أيار... اتهموني بأنه كان بحوزتي مطبوعات تمجد القذافي، ولكنني لم أستجوب بعد... فقط يأخذونني إلى الساحة ويضربونني... ولست الوحيد الذي ضرب في الآونة الأخيرة، فقد صُعق [نتحفظ على الاسم] بالصدمات الكهربائية قبل يومين فقط."

وفي مركز اعتقال في بنغازي، قابلت منظمة العفو الدولية ضابطاً عسكرياً يبلغ من العمر 43 سنة وكان يمشي بصعوبة. وتبين أنه قد تعرض للضرب المبرح بالعصي وأنابيب المياه في مختلف أجزاء جسمه على أيدي الحراس في 29 مايو/أيار، بعد أن عثر على أشياء غير مصرح بها في زنزانته. وأكد معتقلون آخرون محتجزون في القسم نفسه من السجن أنهم سمعوا صرخاته في الليلة التي ضرب فيها. وكعقوبة له، احتجز رهن الحبس الإنفرادي وحرم من الزيارات العائلية طيلة 30 يوماً. وكانت على وجه معتقل آخر أودع الحبس الانفرادي آثار تعذيب بادية للعيان عندما زارته منظمة العفو الدولية، ولكنه قال إنه يفضل عدم الحديث عن الأمر وأن لا يعرض نفسه لمزيد من الضرب.

وكان طالب يدرس الهندسة من قبيلة القذافي، وينظر إلى أخيه على أنه من مؤيدي الحكومة السابقة، يقود سيارته في 7 مايو/أيار عندما أوقفه رجال مسلحون بملابس مدنية. اقتادوه إلى مبنى لجهاز أمن سابق، يستخدم كقاعدة لميليشيا محلية. ووصف ما حدث على النحو التالي:

"شحطني حوالي ثمانية أشخاص إلى داخل زنزانة. كنت معصوب العينين وموثوق اليدين خلف ظهري. ضربوني على هذا الشكل لحوالي ساعتين. قالوا إنني مسؤول عن جرائمه [القذافي] لأنني من القبيلة نفسها. وشتموا الذات الإلهية. وتركوني على هذا النحو، واقفاً ووجهي إلى الحائط، حتى صباح اليوم التالي. وحتى بين الحين والآخر، كان أحدهم يأتي إلي ويضربني. ولم يسمح لي باستخدام المرحاض."

وعقب البقاء خمسة أيام هناك، أحضر أمام مدع عام واتهم بجريمة عادية ونقل إلى سجن رسمي. ولم يجرؤ على التقدم بشكوى بشأن ما لقي من معاملة. واشتكى معتقلان آخران، أحدهما ليبي والآخر أجنبي، وكلاهما متهمان بجرائم عادية، بأنهما قد تعرضا للصعق بالكهرباء في أبريل/نيسان في الموقع نفسه.

وكثيراً ما يتم نقل المعتقلين بين مختلف مراكز الاعتقال المؤقتة قبل أن ينقلوا إلى سجون أو مراكز اعتقال رسمية أو شبه رسمية. ويكونون عرضة على نحو خاص لأشكال من "العدالة" الغوغائية والانتقام عندما يحتجزون في مرافق اعتقال في بلدات أو مدن يزعم أنهم قد ارتكبوا جرائم فيها، أو على أيدي ضحاياهم المزعومين أو أقرباء الضحايا.

فاختُطف جراح الأعصاب **هشام أنور بن خيال** في طرابلس، في 1 أبريل/نيسان، على يد ميليشيا من الزاوية حمّلته مسؤولية وفاة قريب لأحد أعضائها، وهو فتحي محمد أبو شناف. ويدعي هؤلاء أن فتحي محمد أبو شناف توفي نتيجة للإهمال الطبي أثناء معالجته في مستشفى سبيعة العام، حيث كان هشام أنور بن خيال يرأس قسم جراحة الأعصاب. إذ احتجزوه في قاعدتهم، حيث تعرض للضرب بالعصي والسياط. وتحسنت معاملته عندما أخرج من حجزهم. ونقل فتحي محمد أبو شناف إلى مستشفى سبعة العام عقب نحو 35 يوماً من إصابته. وفي المحكمة، قال هشام أنور بن خيال إنه لم يكن الطبيب المعالج لحالته، وقد أجريت للمريض عمليتان جراحيتان في مسعى لإنقاذه.[27] ورغم ذلك، فقد اتهم بقتله ويحاكم في مدينة الزاوية، حيث يتفشى شعور قوي معاد له بين السكان.

ضُرب هشام أنور بن خيال بالعصي والسياط على أيدي ميليشيا مسلحة في الزاوية، في أبريل/نيسانPrivate©

وفي 26 مارس/آذار، اعتقلت ميليشيا من الزاوية أستاذاً جامعياً من مدينة صرمان، هو **محمد عمارة سريبة**، من الشارع دون مذكرة توقيف. واحتجزته لنحو 12 يوماً في قاعدتها قبل أن تحيله إلى النيابة، التي نقلته بدورها إلى سجن جدايم الرسمي. وطبقاً لمحاميه، تعرض للضرب والإهانة في القاعدة. إذ زعمت إحدى طالباته السابقات من الزاوية أنه قد هددها "وأساء إلى الشعب الليبي" عندما أدانت حكم القذافي علناً في قاعة محاضراته. وتعود الحادثة إلى أبريل/نيسان 2011، عندما كانت الزاوية تحت سيطرة قوات القذافي عقب حملة قمع وحشية ضد المحتجين. وأنكر الأستاذ الجامعي المزاعم، وحاجج بأن كل ما حدث هو أنه أبلغها بأن قاعة المحاضرات ليست هي المنبر المناسب لمثل هذه النقاشات وحذرها بأن تتوخى الحرص في التعبير عن آرائها، نظراً لمناخ القمع السائد. وقبل القبض عليه، دخل رجال مسلحون بملابس مدنية الحرم الجامعي للبحث عنه مرتين، في نوفمبر/تشرين الثاني 2011 ومارس/آذار 2012.

وأوقفت سيارة **أحمد فتحي لهبولي**، وهو من بلدة الأصابعة ويبلغ من العمر 25 سنة، عند نقطة تفتيش بالقرب من الغريان في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2011. واعتقل لثلاثة أشهر لدى مليشيتين مسلحتين مختلفتين في الغريان اتهمتاه بقتل سبعة أشخاص من سكان المدينة. وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه خلال الأيام الثلاثة الأولى من الاعتقال، تعرض للجلد بالسوط وللضرب بقضيب معدني، وصُعق بالكهرباء أربع مرات في ساقيه بواسطة أسلاك متصلة بالتيار العام. وقال إنه لم يحصل على أي طعام أو ماء خلال الأيام الثلاثة هذه، وأنه منع من استخدام المرحاض. وقال إن تم تقييد يديه في 6 نوفمبر/تشرين الثاني (أول أيام العيد) وضرب بكيبلات كهربائية وعصي خشبية من منتصف الليل حتى 4 فجراً. وأفرج عنه في فبراير/شباط دون اتهام.

وتحدثت منظمة العفو الدولية إلى نحو ثمانية رجال من الأصابعة كانوا معتقلين فيما سبق في الغريان. ووصفوا على نحو متسق كيف تعرضوا للضرب لفترات مطولة بأدوات مختلفة، بما فيها الأحزمة وأنابيب المياه وكيبلات

الكهرباء؛ وكيف علقوا من قضبان معدنية؛ وصعقوا بالصدمات الكهربائية.

أبلغ ثمانية رجال من الأصابعة منظمة العفو أنهم تعرضوا للتعذيب على أيدي ميليشيتين من الغريان. أحدهم يكشف عن الندوب التي خلفها التعذيب. يونيو/حزيران 2012©Amnesty International

إذ قبض على الطالب الجامعي **إبراهيم محمد إبراهيم**، البالغ من العمر 24 سنة، في 13 يناير/كانون الثاني مع أخيه على يد رجال مسلحين عند نقطة تفتيش بالقرب من الغريان. ونقلا إلى قاعدة لميليشيا محلية مسلحة في الثامنة. وأبلغ منظمة العفو الدولية ما يلي:

"ربطوا يديّ خلف ظهري. وأجبرت على الجلوس وعلى وضع قدمي داخل آلة معدنية يشبه شكلها حذوة الفرس ونستعملها هنا لترقيق الحديد. ثم قاموا بشيء ما، ورحت أشعر بقدمي تُعصران. وضُربت كذلك بسلسلة معدنية على جميع أنحاء جسمي، بما في ذلك على رأسي. ولكمت في عيني. ثم طلبوا مني خلع ملابسي وتركت في البرد على الأرضية الاسمنتية العارية... وعقب الضرب في اليوم الثاني، اضطروا إلى جري إلى زنزانتي، فلم أعد أستطيع المشي."

وأفرج عن إبراهيم محمد إبراهيم بعد ثلاثة أيام بلا تهمة.

وفي تقريرها المعنون *الميليشيات تتهدد الآمال المعقودة على ليبيا الجديدة*، أوردت منظمة العفو الدولية تفاصيل وفاة **عز الدين الغول**، من أهالي الأصابعة، نتيجة تعذيبه، وعقب 24 ساعة من قبض الميليشيات في الغريان عليه.[28]

والتقت منظمة العفو الدولية رجلاً يبلغ من العمر 25 سنة كان قد تنقَّل بين خمسة مراكز اعتقال مختلفة قبل أن يفرج عنه دون تهمة في فبراير/شباط. حيث قضى قرابة ستة أشهر رهن الاعتقال. واشتكى بأنه قد مرّ "بحفلات ترحيب" من الضرب في مرافق الاعتقال الأربعة الأولى. ثم وصف وصوله إلى قاعدة الميليشيا الثالثة:

"عندما وصلت هناك، قاموا بتربيط قدمي ويدي. ثم علقوني من ساقيّ إلى قضيب معدني، فأصبحت رأسي مدلاة إلى الأسفل قريباً من الأرض. وتركوني على هذا الحال وراحوا يضربونني بأنابيب المياه... ولا أدري كم من الزمن استمر ذلك، حتى فقدت الوعي... كنت محظوظاً، فقد قاموا بضرب رجل من مدينتي [نتحفظ على الاسم] حتى الموت."

وأبلغ جندي من طرابلس منظمة العفو الدولية أنه قبض عليه في الشارع أوائل أبريل/نيسان 2012 من قبل "ثوار" من الهضبة، الحي الذي يسكن فيه، بطرابلس. ومضى إلى القول:

"أخذوني إلى مقرهم في الهضبة لثلاثة أيام. وهناك، ضربوني على وجهي وعلى جميع أنحاء جسمي بعصي خشبية. واستمر هذا قرابة ساعتين. ثم ربطوا أسلاكاً كهربائية بأصابع قدميّ، وصعقوني عدة مرات... ثم سلموني إلى "ثوار" من المنصورة أخذوني إلى بيت احتجزوني في طابقه السفلي ليومين، في غرفة بلا هواء... وأجبرت على أن

أعترف، تحت التهديد بسكين، بأنني قد قتلت "ثواراً" ... وعقب ذلك، تحسنت المعاملة ونقلت إلى "كتيبة الصاعقة"، ومن هناك إلى بنغازي... لا أعرف سبب كل عمليات الترحيل هذه... ولكن حالما وصلت إلى هنا، وقّعت على شيء، ولكنني لشدة خوفي لم أقرأ ما الذي وقعت عليه." ولم توجه إليه بعد أية تهمة رسمية بجريمة جنائية.

وأبلغ قائد محلي لمخابرات القذافي العسكرية منظمة العفو الدولية أنه قد اعتقل في أربعة أماكن مختلفة في طرابلس ومصراتة وبنغازي. وعُذب ثلاث مرات، بما في ذلك بواسطة الضرب على أيدي نحو 14 شخصاً مستخدمين الكيبلات الكهربائية والعصي الخشبية وأنابيب المياه؛ وعن طريق التعليق من قضيب معدني ويداه مكبلتان، بينما انهالوا عليه بالضرب لأربع ساعات؛ وبإيقاظه من نومه في الساعة 3 فجراً من قبل ثلاثة أشخاص راحوا يركلونه ويدوسون على وجهه بحذائهم العسكري. وقال:

"لم يتوقف الضرب عندما كنت أنقل من مكان إلى آخر. وكان بعض الأشخاص يأتون من الخارج إلى داخل الزنازين "للتعرف" على المعتقلين، وإذا ما أكدوا معرفتهم بك، تتعرض للضرب."

وعندما رأته منظمة العفو الدولية، كان في سجن رسمي، ولم يكن قد ضرب منذ مارس/آذار. بيد أنه أعرب عن خشيته على سلامة ابنه البالغ من العمر 25 سنة، والذي كان حتى ذلك الوقت رهن الاعتقال لدى ميليشيا مسلحة.

وأبلغ جندي من بني وليد قبض عليه في أكتوبر/تشرين الأول واحتجزته ميليشيا مسلحة في غرب ليبيا، منظمة العفو الدولية ما يلي:

"اعتقلت في أربعة أماكن مختلفة حتى الآن... لم تكن هناك تحقيقات جنائية، وإنما ضرب وإهانات... في المرة الأخيرة، ضربت في وقت قريب من 7 مايو/أيار على أيدي مجموعة من الرجال- بعضهم بملابس مدنية وآخرون بملابس عسكرية- دخلوا زنزانتي وجروني منها إلى مكتبهم، ثم ضربوني بأيديهم وبعصي و'باتوبو بي بي أر' (بأنابيب مياه). وعندما نقلنا إلى هنا أول ما نقلنا، توفي رجل آخر من بني وليد في زنزانتي إثر تعرضه للضرب."

تعرض محمد سلوقة للضرب على أيدي رجال الميليشيا من مصراته في فبراير/شباط 2012. ولايزال في انتظار تحقيق العدالةPrivate©

وأكد معتقلون آخرون ممن قابلتهم المنظمة على انفراد مزاعمه.

وفي بعض الحالات، كانت الميليشيات المسلحة تضرب الأفراد أو تسيء إليهم دون اعتقالهم.

محمد الهادي رجب سنوقة، البالغ من العمر 54 سنة، كان يملك مقهى صغير على الشاطئ في طرابلس في موقع كانت ميليشيات من الزنتان ومن مصراتة تتقاتل من أجل السيطرة عليه. فاشتكى إلى مسؤولين في طرابلس من "ثوار" مصراتة، و ثم أجبروا على مغادرة المنطقة في أوائل فبراير/شباط. ولكنهم عادوا أثناء الاحتفالات بالذكرى الأولى "لثورة 17 فبراير". وأخبر منظمة العفو الدولية بما حدث

عقب ذلك:

"في 24 فبراير/شباط، جاء نحو سبعة "ثوار" من مصراتة إلى المقهى، وكان بعضهم يرتدي ملابس مدنية وآخرون عسكرية، وطلبوا ماء. وبينما كنت أسكب الماء، دفعوا بي إلى الرمال وراحوا يضربونني على رأسي ووجهي وباقي أجزاء جسمي مستخدمين أعقاب بنادقهم، ومركِّزين على ظهري. وقاموا بوثق يدي خلف ظهري. وسمعت أحدهم يقول: 'اقتلوه'. لم أستطع التنفس، إذ كان وجهي مغروزاً في الرمل. وفي نهاية المطاف، فقدت الوعي. ولم ينقذني سوى قدوم كتيبة محلية – كتيبة صقور سوق الجمعة – التي سمعت صوت إطلاق نار فجاءت إلى المكان. وأطلق "ثوار" مصراتة قذيفة صاروخية (أر بي جي) على المقهى، فدمروه تدميراً كاملاً... وتقدمت بشكوى إلى الشرطة في الليلة نفسها، ومن ثم تقدمت بشكوى إلى النيابة العامة، ولكنهم أخبروني أن أذهب إلى مركز شرطة المدينة. وهناك أبلغوني بأن علي الذهاب إلى اللجنة الأمنية العليا."

وفي 16 مارس/آذار، سافر محمد الهادي رجب سنوقة إلى مصراتة للتقديم شكوى. ولم يستقبله رئيس اتحاد "الثوار"، ولذلك ترك شكوى مكتوبة لدى مجلس مصراتة المحلي. وفي وقت كتابة هذا التقرير، في أواخر يونيو/حزيران، لم يكن أي إجراء قد اتخذ بعد. وندب محمد الهادي رجب سنوقة حظه قائلاً:

"ليست لدى [الحكومة] في طرابلس القوة كي تقبض على أي شخص من مصراتة. فمصراتة والزنتان أقوى من الحكومة ومن اللجان الأمنية. فهم يفعلون ما يشاءون."

والتقت منظمة العفو الدولية بعدد من المعتقلين السابقين الذين تقدموا بشكاوى عقب الإفراج عنهم إلى مراكز الشرطة أو مكاتب النيابة العامة بشأن ما لقوه من معاملة. وبحسب علم منظمة العفو الدولية، لم تفتح أي تحقيقات حتى الآن في هذا الشأن، ولم يقدّم أي من "الثوار" إلى ساحة العدالة بسبب تعذيب المعتقلين أو الإساءة إليهم.

المعتقلات الإناث

تعرَّض للقبض والاعتقال التعسفي عدد من النساء أقل بكثير بالمقارنة مع الرجال في ليبيا، ولدى من اعتقلن شكاوى أقل فيما يتعلق بالمعاملة التي تقلينها. ومع ذلك، فقد قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق عدة حالات من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية التي عانت منها نساء جرى اعتقالهن.

إمرأة في السابعة والعشرين سكب ماء يغلي عليها من قبل أفراد ميليشيا مسلحة في فبراير/شباط 2012. وتقول تقارير الأطباء إنها تعاني من حروق شديدة من الدرجة الثالثة إلى الرابعة.
مايو/أيار 2012
©Amnesty International.

ففي 14 فبراير/شباط 2012، أوقفت مجموعة من الرجال المسلحين شقيقتين تبلغان من العمر 32 و27 سنة، مع زوج الأخت الكبرى وطفل صغير، عند نقطة تفتيش. وطبقاً للشقيقتين، أجبرهم الرجال المسلحون على الخروج من السيارة تحت تهديد السلاح وأخذوهم إلى مزرعة قريبة. وأوثقت يدا الأخت الصغيرة خلف ظهرها وعلقت من يديها بالباب. وتركت في هذا الوضع لنحو خمس ساعات، وصب ماء يغلي على رأسها وجسمها، وضربت بكيبلات بلاستيكية وبعصي خشبية على مختلف أنحاء جسمها. وطعنت كذلك في بطنها. وأثناء تعرضها للضرب، سُئلت عن ولائها المزعوم للحكم السابق، وعن أنشطتها أثناء نزاع 2011 وعلاقتها "بموالين"

آخرين.

ثم أخذت المرأتان والطفل الصغير إلى بيت خاص وهما معصوبتا العينين. وضربت الأخت الصغرى بالعصي وهي ملقاة على الأرض، بينما ضربت الأخت الكبرى بالعصي وبكيبلات بلاستيكية، ولا سيما على يديها. وهددت الأخت الكبرى بالضرب وهي معلقة بإفريز النافذة من يديها الموثقتين. وعقب عشرة أيام، أخلي سبيل المرأتين والطفل دون تهمة. وقبيل الإفراج عنهم، حذرهما رجال مسلحون بأن شقيقهما سوف يقتل وسيدمر بيتهم إذا ما تقدمتا بشكوى.

وما زال مكان وجود زوج الأخت الكبرى مجهولاً. إذ فصل عنهما عند القبض عليهم. وفي المزرعة، سمعته زوجته يصرخ في غرفة أخرى. ولم يأخذه المسلحون مع المرأتين إلى مكان الاحتجاز الثاني.

وعندما التقت منظمة العفو الدولية الأخت الصغرى بعد نحو ثلاثة أشهر من اعتقالها وتعذيبها، كانت الندوب لا تزال مرئية على جسمها. وكانت آثار الحروق ما زالت شديدة على نحو خاص في عنقها وثدييها وظهرها. وما زالت تعاني من اضطراب في مهاراتها الحركية. ويؤكد تقرير طبي صادر عن مستشفى الجراحة الحروق و التجميل واطلعت عليه منظمة العفو الدولية، أنها قد عانت من "حروق ناجمة عن سائل يغلي من الدرجة 3- 4 ومن جروح ملتهبة".

واختطفت **حسناء شعيب**، البالغة من العمر 31 سنة، من بيتها بطرابلس في أوائل أكتوبر/تشرين الأول على يد مجموعة من الرجال المسلحين يرتدون زى عسكري. ولم يبرزوا أي مذكرة توقيف، ولكنهم قاموا بتفتيش البيت ثم غادروه وبرفقتهم حسناء شعيب. وقالت إنها اعتقلت لثلاثة أيام في مبنى الأوقاف الإسلامية السابق بطرابلس. وأرغمت هناك على الجلوس على كرسي مربوطة اليدين خلف ظهرها وصعقت بالكهرباء بأسلاك تم وصلها بساقها اليمنى وبأعضائها التناسلية وبرأسها. وأبلغت منظمة العفو الدولية أنها تعرضت للضرب وللجلد بالسياط حتى فقدت الوعي. وقام تم صب البول عليها. ولا يزال جرح تسببت به حواف القيد المعدني ظاهرة على رسغها نتيجة نزع الأصفاد بعنف من يديها – بإطلاق عيار ناري - بعد ضياع المفاتيح.

وأثناء تعذيبها، استجوبت حسناء شعيب حول علاقتها المزعومة مع شخصيات في الحكومة السابقة واتهمت بأنها من الموالين للقذافي وبأنها قنّاص. وهدد الحراس حسناء شعيب بجلب والدتها واغتصابها ما لم تعترف. واعترفت، في نهاية المطاف، بأن لديها بندقية كلاشنيكوف. وعقب الإفراج عنها دون تهمة بعد ثلاثة أيام، تقدمت بشكاوى إلى "اللجنة الأمنية العليا"، التي تتخذ من كلية ضابطات الشرطة مقراً لها، [29] وإلى النائب العام، [30] وإلى مدعي عام طرابلس، وإلى مجلس طرابلس العسكري. ويؤكد تقرير طبي صادر عن طبيب شرعي، وصور لظهرها وركبتيها وذراعيها التقطت بعد وقت قصير من الإفراج عنها، واطلعت عليهما منظمة العفو الدولية، ما ذهبت إليه في شهادتها. وفي منتصف يونيو/حزيران، تلقت مكالمة هاتفية من الشخص الذي قبض عليها، وكذلك مكالمات هاتفية مجهولة المصدر، تحذرها من عدم سحب شكاواها. وتعرضت شقتها لإطلاق نار في مارس/آذار، في منتصف الليل.

وأبلغت امرأة تنتمي إلى قبيلة القذافي، وكانت معتقلة في سجن رسمي في وقت كتابة التقرير بتهم القتل العمد، منظمة العفو الدولية أنها تعرضت للضرب بكيبلات كهربائية وبالقبضات من قبل الحراس في الأيام التي تلت القبض عليها في سبتمبر/ أيلول 2011. وقالت إنهم جروها من شعرها وإنهم كانوا يدعونها "قذافية" ويصفونها بأنها "ساقطة".

الوفيات في الحجز

قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق ما يربو على 20 حالة وفاة في الحجز على أيدي الميليشيات منذ سبتمبر/أيلول 2011.©Private

جمعت منظمة العفو الدولية معلومات مفصلة بشأن ما لا يقل عن 20 حالة وفاة في الحجز، على يد الميليشيات المسلحة، في شتى أنحاء ليبيا، منذ سبتمبر/أيلول 2011. وأكدت السجلات الطبية وتقارير الطب الشرعي، التي تفحصتها المنظمة، أن الوفيات كانت نتيجة لانتهاكات- في معظم الأحيان جراء الضرب المتكرر، الذي أدى إلى نزيف داخلي وإلى فشل كلوي حاد.

وفي حالتين اثنتين، على الأقل، توفي المعتقلان جراء إصابتهما بعيارات نارية أثناء احتجازهما، وعقب أشهر من القبض عليهما.

وفي مناسبات عديدة، سواء من خلال المذكرات أو أثناء الاجتماعات، لفتت منظمة العفو الدولية نظر السلطات الليبية إلى وقوع وفيات في الحجز نتيجة التعذيب. ففي تقريرها المعنون *الميليشيات تتهدد الآمال المعقودة على ليبيا الجديدة*، قدَّمت منظمة العفو معلومات مفصّلة بشأن ست من مثل هذه الحالات.[31]

وفي معظم الحالات التي قامت منظمة العفو الدولية بتوثيقها، تقدمت عائلات الضحايا بشكاوى إلى مكاتب النيابة العامة المعنية، وحصلت على أدلة شرعية قوية وصور لآثار الانتهاكات. ومما يفاقم من بواعث القلق على نحو مروع عدم إجراء أي تحقيقات فعالة، علماً بأنه يتعين إخبار مراكز الشرطة بصورة أتوماتيكية إذا ما نقل شخص إلى المستشفى عقب وفاة لأسباب غير طبيعية، كما يتعين أن لا تجري أية عملية تشريح للجثة ما لم يتم ذلك بطلب من النيابة العامة المعنية. ولذا، فحتى عندما لا يتقدم الأهل بشكوى رسمية، تظل النيابيات العامة ملزمة بمباشرة التحقيقات. ونظراً لعدم اتخاذ أي خطوات ملموسة لتقديم الجناة إلى ساحة العدالة في أي من الحالات التي قامت منظمة العفو الدولية بتوثيقها، فمن غير المفاجئ أن تستمر الانتهاكات التي تفضي إلى الوفاة في الحجز دون رادع.

ففي حوالي الساعة 8 صباحاً من أحد الأيام الأخيرة في مايو/أيار، قبض رجال مسلحون من صبراتة على **فؤاد يوسف حسن إبراهيم**، وهو ضابط في الشرطة القضائية يبلغ من العمر 24 سنة، من مكان عمله في سجن جدايم، بالزاوية. وسافرت عائلته وسط ذهولها مما حدث، من العجيلات إلى صبراتة في محاولة يائسة للعثور عليه وأخطرت المجلس المحلي باختطافه. ولم تتلق أي رد. وفي 6 يونيو/حزيران، أحضرت جثته إلى المشرحة. وتظهر الصور التي شاهدتها منظمة العفو لجثته كدمات وكشوط وآثار حروق سطحية على جسمه. وكانت هناك كذلك علامات مرئية للأصفاد على يديه ورجليه. وبحسب أقوال الأطباء الشرعيين، توفي نتيجة لفشل كلوي حاد.

أطلق أحد رجال الميليشيا النار على رأس علي فريد العجيلي في 27 مايو/أيار. وكان قد اعتقل في أبريل/نيسانPrivate© .

وفي 14 أبريل/نيسان، قبض على **علي فريد العجيلي**، وهو من بلدة النهضة، بالقرب من غريان، ويبلغ من العمر 38 سنة وأب لطفل واحد، مع ثلاثة من أقربائه- وهم عبد الله الهادي العجيلي، وعبد الباري الهادي العجيلي، ومحمد عبد الرزاق سالم- في سياق مصادمات بين ميليشيا مسلحة من الغريان والمقيمين في النهضة. وطبقاً لما قاله والده، كان علي فريد يتعاون مع المجلس العسكري في غريان ومع "الثوار"، ولكنه اختلف معهم حول الطريقة التي يعامل بها المعتقلون وما يحدث من سرقات. واحتجز الرجال الأربعة في مركز اعتقال "الثامنة"، الذي تسيطر عليه ميليشيا مسلحة من الغريان، ولم يسمح لأسرهم بزيارتهم. وفي 27 مايو/أيار، ظهرت جثة علي فريد في المشرحة وقد استقر عيار ناري في رأسه. وتفحصت منظمة العفو الدولية تقرير الطب الشرعي المؤرخ في 28 مايو/أيار، الذي أكد هذا. وفي اليوم نفسه، تقدمت العائلة بشكوى لدى النيابة العامة.

وعقب وفاة علي فريد، أفرج عن أقربائه الثلاثة. وقالوا إن الأربعة تعرضوا للضرب أثناء حبسهم. واستخدمت ضدهم أساليب تعذيب مختلفة، بما في ذلك الحرق بالسجائر والمعدن المحمى، وكذلك الضرب المتكرر بسلاسل معدنية في كل مكان من أجسامهم.

واختفى **بشير سعيد بن حسين**، البالغ من العمر 74 سنة، في 28 مايو/أيار من شارع في طرابلس، كما اختفت السيارة التي كان يقودها. وقضت عائلته الأيام الثلاثة التي تلت وهي تبحث عنه بلا وعي عقب إبلاغ الشرطة. وفي 31 مايو/أيار، تلقوا في الساعة 9 صباحاً مكالمة من مستشفى ترهونة تبلغهم بأنه قد عثر على جثته ذاك الصباح في حفرة في ترهونة. وطبقاً لتقرير شرعي اطلعت عليه منظمة العفو الدولية، كانت هناك كدمات وجروح في ظهره وكتفيه ويديه وقدميه؛ كما أصيب بكسور في جمجمته؛ وبدت آثار أصفاد بصورة مرئية على رسغيه. وعثر على سيارته في منطقة من قرة بولي.

وفي 10 مايو/أيار، قبض على **هشام صالح الفيتوري**، وهو عضو في ميليشيا الأوفياء المسلحة ويبلغ من العمر 25 سنة، ومعه مجموعة من رجال الميليشيا، عند نقطة تفتيش بالقرب من ترهونة على أيدي ميليشيا مسلحة من مصراتة، عقب اشتباكات. ولم تعلم عائلته شيئاً بشأن مصيره ومكان وجوده إلى أن سمعوا عبر قنوات غير رسمية، في 25 مايو/أيار، بأن جثته موجودة في مشرحة مصراتة. واكتشفت العائلة لاحقاً أنه قد توفي عقب ثلاثة أيام من القبض عليه في 13 مايو/أيار. وحصلوا في بداية الأمر على تقرير شرعي أعدّ في مصراتة وجاء فيه أنه قد توفي لأسباب طبيعية. وتمكنوا من نقل الجثة إلى طرابلس وطلبوا إجراء تشريح آخر للجثة. وخلص تقرير التشريح الثاني إلى أنه قد توفي نتيجة نزيف داخلي ونتيجة فشل كلوي حاد. وأكد التقرير، الذي اطلعت عليه منظمة العفو الدولية، وجود جروح عميقة في جميع أنحاء جسمه.

وهو ليس الشخص الوحيد الذي لقي مصرعه نتيجة التعذيب على يد ميليشيات مصراتة المسلحة. فبحسب بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، توفي ثلاثة أشخاص في 13 أبريل/نيسان في مرفق اعتقال في مصراتة تسيطر عليه "اللجنة الأمنية العليا".[32] وقد وثَّقت منظمة العفو الدولية على نحو مستقل وفاة واحد منهم، وهو برنوص بوصع ، البالغ من العمر 44 سنة والأب لطفلين، والذي غطت جسمه الكدمات والجروح، بما في ذلك جرح مفتوح في مؤخرة رأسه.

رجل عذبته الميليشيات في الغريان. وكان ابن عمه علي فريد العجيلي قد قتل في الحجز في مايو/أيارPrivate©

وفي حالة أخرى، لم يسمح للأقارب بزيارة موظف في شركة للأغذية يبلغ من العمر 29 سنة عقب القبض عليه من قبل ميليشيا مسلحة مقرها طرابلس في 21 مارس/آذار. وعقب عدة محاولات وتدخل من جانب ميليشيا مسلحة أخرى، اعترف الحراس للعائلة، في نهاية المطاف، بأنه قد نقل إلى مستشفى طرابلس المركزي. وهرع الأهل إلى المستشفى ليكتشفوا أنه في وحدة العناية المركزة، ومسجل تحت اسم مختلف، منذ 30 مارس/آذار. وتوفي في 2 مايو/أيار. وطلبت العائلة إجراء تشريح لجثته خلُص إلى أنه قد توفي نتيجة نزيف في الرأس تسبب عن كسر في الجمجمة. وتقدمت عائلته بشكوى لدى الشرطة والنيابة العامة.

وقبض على **إمحمد سالم علي عقيلة**، وهو جندي من أصابعة يبلغ من العمر 33 سنة، على يد "ثوار" محليين في نهاية سبتمبر/أيلول 2011. وعقب اعتقاله من قبل تنظيمين مختلفين للميليشيا، نقل إلى سجن جدايم الخاضع لسيطرة الشرطة القضائية. واتهم بأنه قد أعدم سبعة رجال من الحرشة، بالقرب من الزاوية، خارج نطاق القضاء. وفي 20 فبراير/شباط 2012، أبلغت عائلته عبر قنوات غير رسمية أنه قد توفي. وتبين أن مجموعة من الرجال المسلحين من الحرشة قد اختطفوه من سجن جدايم في الليلة التي سبقت وظلوا يضربونه حتى فارق الحياة. ورأت منظمة العفو الدولية صوراً لجثة إمحمد سالم علي عقيلة مغطاة بصورة شبه كاملة بالكدمات. وأظهر تقرير شرعي تفحصته منظمة العفو معلومات إضافية عن سبب الوفاة. وتقدمت العائلة بشكوى إلى مركز الشرطة المحلية في الحرشة وإلى النيابة العامة في الزاوية، بما في ذلك ضد الحرس في سجن جدايم، الذين سمحوا لرجال الميليشيا بدخول السجن.

وطبقاً لمعلومات توافرت لمنظمة العفو الدولية، فقد لقي ما لا يقل عن خمسة أشخاص آخرين مصرعهم نتيجة للتعذيب في مراكز اعتقال مختلفة في الزاوية منذ سبتمبر/أيلول 2011- وهم محمد بتور، وهيثم الضعيف، وعيسى شقلابوا ، وعلي الخرباش، وسليمان الساسي كريم.

في فبراير/شباط 2012، توفي أمحمد سالم بسبب التعذيب على أيدي مليشيا الزاويةPrivate©

وفي قضية أخرى، قبض على **كياري محمد علي كياري**، وهو أب لثلاثة أطفال يبلغ من العمر 55 سنة، في 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2011 على الطريق أثناء قيادته سيارته من بيته في تراغن إلى سبها، حيث يعمل، ومعه زوجته وابنته وقريبتان لهم. حيث أوقفتهم أفراد ميليشيا مسلحة من التبو أبلغوا أقاربه بأنه سوف يحقق معه ويفرج عنه خلال فترة وجيزة. وبعد ستة أيام، تلقت العائلة مكالمة هاتفية تبلغهم بأن جثته موجودة في مستشفى مرزوق. وطبقاً لتقرير الطب الشرعي الذي اطلعت عليه منظمة العفو الدولية، توفي في 23 أكتوبر/تشرين الأول نتيجة "ضربة على الرأس بأداة حادة". وأشار التقرير إلى أن يديه كانتا موثقتين.

إبقاء الأسر في حالة ترقب وقلق

لا يعرف الأهل عادة أين تعتقل الميليشيات من اقتادتهم من الأقرباء. ويبدأون بشكل محموم بمحاولة الحصول على معلومات من أماكن الاعتقال المعروفة، وبمراجعة المجالس المدنية والعسكرية المحلية.[33] وفي معظم الحالات، وحينما ينقل الأفراد إلى مركز رسمي أو شبه رسمي، يحصل الأهل على بعض المعلومات- وعادة عبر قنوات غير رسمية- بشأن أماكن وجود أحبائهم. وفي حالات أخرى، لا يحصل الأهل على أية معلومات حتى بعد مرور أشهر على الاختطاف.

كانت آخر مرة تحدث فيها **بشير عبد النبي**، البالغ من العمر 24 سنة، إلى عائلته في العيد، في سبتمبر/أيلول 2011. وكان قد قبض عليه عندما اجتاح مقاتلون مناهضون للعقيد القذافي طرابلس في أواخر أغسطس/آب 2011. وأبلغ أحد أقاربه منظمة العفو الدولية ما يلي:

"ليست لدينا فكرة عن مكانه. أبلغنا في بداية الأمر أنه قد قبض عليه من الشارع على أيدي ثوار من تاجوراء، سلموه لاحقاً إلى ثوار من الزاوية. ذهبنا إلى كل مكان، وإلى جميع السجون في طرابلس، وفي الزاوية... وعندما اتصل بنا في العيد، لم يقل من الذي كان يحتجزه... نسمع إشاعات بأنه محتجز في جديدة [طرابلس]، وفي جدايم [الزاوية]، ولدى أولاد عجينة [ميليشيا في الزاوية].حتى أن البعض يقولون إنه قد رحِّل إلى مصراتة، ولكن حيثما سألنا، ليس من خبر مفيد، ويقال لنا إنه ليس محتجزاً هناك... وتقدمنا بشكوى إلى النائب العام، ولكن ليس من خبر أيضاً. كل ما نريد هو معرفة ما إذا كان حياً أم ميتاً."

حوالي 13 مارس/آذار، دخلت مجموعة من الرجال المسلحين يعتقد أنها من سوق الجمعة مكتب **شعبان الطربان**، وهو مهندس يبلغ من العمر 60 سنة، في منطقة مزران من طرابلس. وسمع أقاربه عن اعتقاله من سائقة وسكرتيره، اللذين كانا حاضرين. وأبرز أحد الرجال بطاقة هويته، حسبما ذكر، مؤكداً أنه عضو في ميليشيا مسلحة من سوق الجمعة. ومنذ ذلك الوقت، لم يتمكن أقارب شعبان الطربان من الحصول على أي معلومات حول مكان وجوده، رغم أنهم سألوا جميع مراكز الاعتقال المعروفة في طرابلس وضواحيها، وتقدموا بشكاوى لدى النيابة العامة والمجلس الوطني الانتقالي. وكان شعبان الطربان يشغل فيما سبق منصب المفتش العام في الصناعة و المعادن و قبل ذلك مدير الشركة الوطنية للشاحنات والحافلات. وغادر ليبيا إبان النزاع، وعاد مع عائلته في يناير/شباط. وقبيل القبض عليه، لم يستدعي للاستجواب.

إحدى الأسر المكلومة الأخرى طرقت جميع الأبواب بحثاً عن مكان وجود **بشير عبد الله بدوي**، الأب لسبعة أطفال والبالغ من العمر 57 سنة، والرئيس السابق لإدارة البحث الجنائي في طرابلس. إذ اختطف مع ابنه حسام، وهو طالب يبلغ من العمر 19 سنة، على يد ميليشيا مسلحة في 13 أبريل/نيسان بالقرب من بيته في عين زارة، بطرابلس. واعتقل ابنه محمد، البالغ من العمر 24 سنة، أيضاً بالقرب من بيت العائلة في اليوم نفسه في حادثة منفصلة. وعادت قريبات بشير بدوي إلى البيت ليجدن نحو 15 رجلاً داخل المنزل يقومون بتفتيشه دون مذكرة تفتيش، وعرّفوا بأنفسهم في البداية على أنهم أعضاء في اللجنة الأمنية العليا المحلية، ومن ثم بأنهم أعضاء في كتيبة طلائع فبراير. وغادر المسلحون المكان بعد أن كسروا الأبواب واستولوا على ذهب ونقود. وفي اليوم التالي، أفرجوا عن محمد. وفي 15 أبريل/نيسان، قدِم إلى البيت رجلان مسلحان عرَّفا بنفسيهما على أنهما عضوان في كتيبة الشهيدة صبرية بن ساسيمن تاجوراء، ومعهما حسام، الذي كان الخوف بادياً عليه، وطلبا مفاتيح السيارة الرسمية لبشير بدوي ووثائق تتبع إدارة التحقيق الجنائي كانت بحوزته. وعندما رفضت العائلة تسليمهما الوثائق، اقتاد الرجلان حسام بعيداً عن المكان، ولم يفرجوا عنه إلا بعد ثلاثة أيام. وكان حسام في حالة مزرية عقب الإفراج عنه بعد ثقب طبلة أذنه الأيسر نتيجة للضرب المتكرر. ويشير تقرير شرعي أيضاً إلى أن حسام عانى من إصابات في الوجه والرأس والركبتين والظهر. وتقدمت العائلة بعدة شكاوى إلى مركز شرطة عين زارة وإلى النائب العام. كما بعثت بشكاوى إلى رئيس المجلس الوطني الانتقالي، مصطفى عبد الجليل، وإلى عدة وزراء. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن مكان وجود بشير بدوي قد عرف بعد. وأبلغت عائلته منظمة العفو الدولية أن كتيبة الشهيدة صبرية بن ساسي قد أنكرت أنه محتجز لديها.

إجراءات مخالفة للقوانين

خضع المعتقلون، في معظم مراكز الاعتقال التي زارتها منظمة العفو الدولية، للاستجواب حول جرائمهم المزعومة. وفي بعض الحالات، بلغت التحقيقات مرتبة الاستجواب اللفظي الذي يرافقه ضرب متواصل. وفي حالات أخرى، انحصرت التحقيقات الجنائية في الجرائم المزعومة وقرارات اعتقال الأشخاص أو الإفراج عنهم في يد أفراد أو لجان مختلفة ممن منحوا أنفسهم صلاحية "التحقيق" أو "المقاضاة"- ومن هؤلاء من لم يكن يملك أي خبرة قانونية أو اطلاع على دور النيابة العامة. وتجرى هذه التحقيقات دونما إشراف من النيابة العامة أو بمشاركتها. ولم يسمح

للمحامين أبداً بالحضور أثناء مثل هذه التحقيقات، بينما ظل من قاموا باعتقال المشتبه بهم إما حاضرين أو قاربين منهم .

معتقل سابق يُري منظمة العفو الدولية الندوب التي تسبب بها ضربه المتكرر. وأفرج عنه بلا تهمة عقب ثلاثة أيام في حجز ميليشيا مسلحة. مايو/أيار
©Amnesty International 2012

وأبلغ معتقلون منظمة العفو الدولية أنهم وقعوا على "اعترافات" انتزعت منهم تحت التعذيب، أو قدموا أدلة جرّموا فيها أنفسهم خشية التعرض لمزيد من التعذيب. وفي بعض الحالات، كانت عيون المعتقلين تعصب أثناء الاستجواب.

فأبلغ رجل من التاورغاء، يبلغ من العمر 23 سنة وعاش معظم حياته في بنغازي، منظمة العفو الدولية أنه قد وقع اعترافاً عندما لم يعد باستطاعته تحمل التعذيب أثناء اعتقاله على يد ميليشيا مسلحة في شرق ليبيا في مارس/آذار 2012. وأوضح قائلاً:

"أرادوا مني أن أعترف بأنني كنت على خط الجبهة في مصراتة. ظللت أقول لهم إنني لم أكن حتى في مصراتة إبان القتال. ولم يستمعوا لذلك. ضربوني بالأحزمة على ظهري ويدي وساقي. وهددوا بقتلي. وفي نهاية الأمر، قلت لهم 'أكتبوا ما تريدون، وسأوقع'."

والرجل معتقل الآن في سجن رسمي، ولكنه لم يمثل أمام النيابة العامة بعد.

ووقّع رجل آخر يبلغ من العمر 48 سنة وأب لثمانية أطفال واعتقلته نفس الميليشيا لمدة شهرين ما بين يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول 2011، "اعترافاً" مماثلاً دون قراءته. وهم متهم بأنه "طابور خامس" ويسعى إلى تقويض "ثورة 17 فبراير". ووصف ظروف اعترافه على النحو التالي:

"قاموا أول الأمر بعصب عيني. ثم أخذوني إلى مكتب، على ما أعتقد، وألقوا بي إلى الأرض ووجهي إلى الأسفل. ثم راحوا يضربونني ويصعقون ساقي بالصدمات الكهربائية. وأجبرت كذلك على رفع يدي في الهواء أثناء ضربهم لي بعصا. واستمر الضرب من مغيب الشمس حتى الصباح التالي. ولم أعد أحتمل ووقّعت."

وأبلغ طالب يبلغ من العمر 18 سنة وينتمي إلى عائلة يفترض أنها موالية، ومتهم بالتطوع في قوات القذافي، منظمة العفو الدولية أنه وقّع "اعترافاً" حالما قبض عليه في 19 أغسطس/آب 2011 عند نقطة تفتيش بين طرابلس والزاوية. وقال إنه تعرض للضرب على جميع أنحاء جسمه بالحبال والعصي والأحزمة، وصعق بالكهرباء أربع أو خمس مرات بواسطة سلك موصول بمصدر التيار العام. وعرض أمام منظمة العفو الدولية آثار جروح وسناً مكسورة قال إنها كسرت نتيجة لكمة تلقاها. وما زال معتقلاً لدى الميليشيا نفسها في مكان مختلف، ولم يُجلب بعد

أمام مدع عام.

وفي تطور يبعث على القلق، أضفى إقرار القانون 38 لسنة 2012 ثقلاً قانونياً على التحقيقات التي يجريها "الثوار" ومختلف اللجان خارج إطار القانون. إذ تنص المادة 2 من القانون على أنه "لمحاضر الثوار بشأن إثبات الوقائع وسماع الشهود وأقوال المحتجزين من أعوان النظام السابق حجية محاضر جمع الاستدلال التي يجريها مأمور الضبط القضائي وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية وذلك متى ما انبعثت فيه الثقة وفقاً للسلطة التقديرية لقاضي الموضوع." [34] وعندما أثارت منظمة العفو الدولية بواعث قلقها بشأن استخدام المعلومات المنتزعة تحت التعذيب أو الإكراه كأدلة في الإجراءات القضائية، قال النائب العام، عبد العزيز الحصادي، إن المدعين العامين سوف يجرون تحقيقاتهم الخاصة بهم، دون النظر إلى أية معلومات جمعت قبل مباشرتهم دورهم. إن على السلطات الليبية التقيد بالتزاماتها بمقتضى الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وعدم الاعتداد بالأقوال التي يتم الحصول عليها تحت التعذيب دون استثناء.

وأبلغ وزير العدل منظمة العفو الدولية أن قرابة 3,000 فرد معتقلون استناداً إلى أوامر صادرة عن النيابة العامة. بيد أنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كانوا جميعاً قد مثلوا أمام المدعي العام فعلياً وجلبوا أمام محكمة لتمكينهم من الطعن في قانونية احتجازهم. فالأغلبية العظمى من المعتقلين الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية، بمن فيهم أشخاص محتجزون منذ سنة، قالوا إنهم لم يجلبوا أمام النيابة العامة. وبحسب علم منظمة العفو الدولية، لم تُحل إلى محاكم مدنية حتى أوائل يونيو/حزيران سوى ثلاث قضايا ذات صلة بالنزاع.

ما إن تحال القضايا إلى المحاكم، وفي بعض القضايا النادرة في بنغازي أثناء مرحلة التحقيق الجنائي، حتى يمنح المعتقلون فرصة الاتصال بالمحامين. وأبلغ مسؤولون عن المعتقلات منظمة العفو الدولية أنهم لا يعارضون زيارة المحامين للسجون، ما داموا قد حصلوا على التصريح الضروري لذلك من النيابة العامة. بيد أن أغلبية المعتقلين العظمى لم تتمكن من الاتصال بمحام، ولم يبلغ هؤلاء بحقهم في طلب محام كما لم يكونوا على علم بذلك.

وفي مراكز الاحتجاز التي يشرف عليها "جهاز الشرطة القضائية"، أبلغ إداريون منظمة العفو الدولية أن نتائج التحقيقات الجنائية- التي تجريها لجان "قضائية" مختلفة- قد مُررت الآن، إما إلى النيابة العامة أو العسكرية. وعلى سبيل المثال، قال وكيل سجن عين زارة، الذي بقي في منصبه عقب تحويل السجن إلى إشراف وزارة العدل، إن أعضاء النيابة استجوبوا بعض المعتقلين داخل السجن، وأن 223 من 435 "قضية سياسية"- أو قضية على صلة بالنزاع- قد أحيلت إلى النيابة العسكرية. وعرضت على منظمة العفو الدولية أوامر بالإفراج، بعضها موقع من النيابة العسكرية وأخرى من مدير السجن، الذي بقي أيضاً في منصبه عقب سيطرة وزار العدل على شؤون السجن. وأبلغ معظم من قابلتهم منظمة العفو الدولية من المعتقلين في عين زارة _ وبعضهم قبض عليهم في أوائل سبتمبر/أيلول 2011- المنظمة بأنهم لم يمثلوا شخصياً أمام مدع عام. وفي سجن تاجوراء، أبلغ المدير منظمة العفو الدولية أن التأخير في إحضار المعتقلين أمام النيابة المعنية يعود جزئياً إلى بواعث قلق أمنية تتصل بنقل المعتقلين على الطرق، ولكنه أكد أن ملفات المعتقلين قد أحيلت إلى النيابات العامة المعنية.

وفي سجن الشرطة العسكرية في بوهديمة، الذي يضم نحو 380 فرداً متهمين بأنهم كانوا جنوداً أو متطوعين لدى الحكومة السابقة، كانت التحقيقات من جانب الادعاء العسكري قد بدأت، رغم أن العديد من المعتقلين- وبعضهم معتقل منذ مارس/آذار 2011- اشتكوا من عمليات تأخير مطولة. وفي وقت كتابة التقرير، لم تكن قد أحيلت إلى المحاكمة سوى قضيتان. وفي إحداهما، وتتعلق بنحو 40 من المشتبه بهم متهمين بإنشاء "كتيبة النداء"، كانت جلسات الاستماع قد علِّقت- عقب طلب من الدفاع بإحالة المحاكمة إلى المحاكم المدنية. أما المحاكمة الثانية،

والمتعلقة بمقتل رئيس هيئة أركان جيش المجلس الوطني الانتقالي، عبد الفتاح يونس العبيدي، فقد أجلت حتى 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 لإفساح المجال أمام استعراض أدلة جديدة.[35] وزاد من تعقيد هذه القضية الحساسة سياسياً من أساسها مقتل جمعة الجازوي، الذي وقع أمر القبض على عبد الفتاح يونس واستدعي للتحقيق في يونيو/حزيران لدوره المزعوم في قتله، في اعتداء نفذه مجهولون.

واحتجز معظم المعتقلين الذين نقلوا فيما بعد إلى الشرطة العسكرية واستجوبوا في "معسكر 17 فبراير" في بنغازي، الذي يخضع لسيطرة الميليشيات المسلحة. وأبلغ عدة معتقلين منظمة العفو الدولية أنهم احتجزوا بمعزل عن العالم الخارجي ووقعوا "اعترافات" هناك تحت التعذيب.

انضم أسامة جمعة (إلى اليمين) إلى قوات المجلس الوطني الانتقالي وشارك في معارك بني وليد وطرابلس قبل القبض عليه في ديسمبر/كانون الأول 2011. وهو في الصورة مع رئيس المجلس مصطفى عبد الجليل. ©Private

واعتقل **أسامة جمعة** في "معسكر 17 فبراير"، عقب خطفه و استجوابه عبد مقهى في بنغازي، في 15 ديسمبر/كانون الأول 2011؛ واتهم بإطلاق النار على المتظاهرين. وكان يعمل في كتيبة الفضيل بوعمر في بنغازي،[36] قبل أن يفر من الخدمة و ينضم إلى المعرضة. وعقب قضائه أسبوعاً في "معسكر 17 فبراير"، نقل أسامة **جمعة** إلى سجن الشرطة العسكرية في بوهديمة، حيث كان في وقت كتابة التقرير لا يزال هناك. وطبقاً لمعلومات توافرت لمنظمة العفو الدولية، تعرض للضرب على أيدي أربعة رجال عند وصوله إلى بوهديمة، وكانت الندوب الناجمة عن التعذيب لا تزال بادية للعيان بعد نحو أربعة أشهر.

ولم يسلم أقارب أسامة عياد من الاستهداف من قبل الميليشيات المسلحة. ففي 29 أبريل/نيسان، تعرضت سيارتهم لإطلاق نار بالقرب من مبنى الأوقاف الإسلامية في بنغازي، حوالي منتصف الليل. وجرحت زوجته في رأسها جراء إصابتها بشظية. وبينما كانوا يحاولون الفرار، لاحظ ركاب السيارة وجود سيارة كتب عليها "كتيبة 17 فبراير"، وفيها نحو 10 رجال ملثمين. وتعرض بيت العائلة لعملية اقتحام في 8 مايو/أيار على يد مجموعة من 20 رجلاً مسلحاً لم يبرزوا مذكرة تفتيش. وزُعم أنهم كانوا يبحثون عن والد أسامة ، ولكنهم غادروا ومعهم مصاغ العائلة الذهبي عوضاً عن ذلك. وفي 12 مايو/ أيار، أغار مسلحون بالمثل على مزرعة العائلة وقاموا بنهبها. ولم يتلق والد أسامة أي استدعاء رسمي للاستجواب. وقبل اعتقاله، كان أسامة قد انضم إلى القوات الموالية للمجلس الوطني الانتقالي في معارك طرابلس وبني وليد، وعمل في حماية و تأمين أعضاء المجلس.

وأغلق التحقيق في القضية من قبل النيابة العسكرية في 5 فبراير/شباط، ولكن ملفه لم يكن قد أحيل إلى المحاكمة بعد. وثمة شكاوى أيضاً من أن محاميه قد واجهوا عقبات أثناء محاولتهم الاطلاع على ملفه الكامل، ما حال دون ممارسته حقه في دفاع كاف.

[caption]

تعرضت زوجة أسامة عياد لإصابات في رأسها جراء إصابتها بشظية أثناء مهاجمة رجال مسلحين سيارتها في بنغازي، في 29 أبريل.©Amnesty International

وعلى ما يبدو، فإن التأجيلات في عرض المشتبه بهم على النيابة العامة أقصر زمناً في قضايا القانون العام، التي يشمل معظمها أشخاصاً متهمين بجرائم قتل واعتداء وسرقة وسكر وعربدة. ومع ذلك، فقد قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق بعض الخروقات في الإجراءات الواجبة في مثل هذه القضايا، بما في ذلك تأخيرات في إحالة القضايا إلى النيابة، وتعرض المشتبه بهم للضرب أثناء التوقيف الاحتياطي.

وعلى سبيل المثال، قال رجل يبلغ من العمر 30 سنة ومعتقل في سجن رسمي لمنظمة العفو الدولية أنه قضى 15 يوماً في أوائل مايو/أيار في مقر لميليشيا مسلحة، في مبنى سابق للأمن الخارجي، في مدينة سبها، قبل أن ينقل إلى النيابة بتهم تتعلق بحيازة مخدرات ومشروبات كحولية. وقال إنه قبض عليه من قبل مجموعة من الرجال المسلحين كانوا يرتدون ملابس مدنية. ووصف ما لقيه من معاملة على النحو التالي:

"في اليوم الأول، ضربني أربعة أو خمسة منهم بالعصي وبالقضبان المعدنية. واستمر هذا من وقت الغروب حتى ساعة متأخرة من الليل. وقاموا بوصل بعض الأسلاك الكهربائية بأصابع قدمي وصدموني بالكهرباء بضعة مرات... واشتكيت إلى النيابة العامة. ولا أدري ما إذا كانت أي إجراءات قد اتخذت."

إن بناء نظام قضائي فعال وإرساء سيادة القانون أولوية لا غنى عنها لكسر الحلقة المفرغة للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب، وإحقاق العدالة وإنصاف الضحايا. رغم إدراك منظمة العفو الدولية للتحديات التي تواجه المدعين العامين والشرطة والمحققين الجنائيين وغيرهم من الموظفين في قطاع القضاء، في ضوء سلطة الأمر الواقع التي تفرضها الميليشيات المسلحة. وقد سلط العديد من الأشخاص العاملين في قطاع القضاء الضوء على الصعوبات والتهديدات التي تواجههم أثناء أدائهم لواجباتهم، ويحاججون بأنه من غير الممكن تحقيق العودة إلى نظام قضائي فعال إلا عندما تتحسن الحالة الأمنية.

فأبلغ ضابط قضائي يقوم بتحقيقات جنائية في الزاوية، بما في ذلك في قضايا وفاة تحت التعذيب وحالات قتل غير مشروع أخرى، منظمة العفو الدولية بأنه قد تلقى تحذيرات شفوية بأن يتوخى الحذر. وقد تلقى منزل زميل له كان يحقق في عملية قتل تتعلق بأحد رجال الميليشيات المحلية، إطلاق ناري لم يعرف مصدره في منتصف ليلة 3 مايو/أيار.

واختطف **علي جمعة**، أحد أعضاء النيابة العامة، في الساعة 11 من مساء 25 أبريل/نيسان 2012 من بيته في طرابلس على يد ميليشيا "بشير السعداوي" المسلحة. وفي الطريق إلى المقر التابع للميليشيا، بالقرب من وزارة الزراعة، عصبت عيناه وضرب بالقبضات وبأعقاب البنادق. ويعتقد أن الميليشيا اختطفته لأنهم سمعوا بأنه قد أمر

بالقبض على بعض أعضائها بالعلاقة مع قضية تزوير تعود إلى 2010. وأفرج عنه عقب عدة ساعات. وبينما فتح تحقيق في الحادثة، إلا أنه من غير الواضح ما إذا كان قد تم توقيف أحد بالعلاقة مع الاختطاف والضرب.

وهذه ليست قضية العنف الوحيدة ضد أعضاء النيابة العامة التي تم تسجيلها. ففي ديسمبر/كانون الأول 2011، دخلت مجموعة من الرجال المسلحين مكتب النائب العام، عبد العزيز الحصادي، وأمروه، تحت تهديد السلاح، بالإفراج عن متهم.

ووصف محام يمثل جنوداً وموالين مزعومين للقذافي لمنظمة العفو الدولية التحديات التي تواجه فرق العاملين في الدفاع، بما في ذلك جراء وجود رجال مسلحين داخل مكاتب النيابة العامة والمحاكم، أثناء التحقيقات وجلسات الاستماع. وقال المحامي:

"أخبروني داخل غرفة المحكمة، 'إذا أفرج عنهم، فستدفع الثمن'. وتلقيت كذلك عدة مكالمات من مجهولين تطلب مني 'ترك القضية، أو مواجهة العواقب'... عائلتي تشعر بالقلق، ولا يريدونني أن أعمل بشأن هذه القضايا. ولكن هذا واجبي، أن احترم حقوق الدفاع. ولسوء الحظ، لا يشعر زملائي جميعاً بهذا فحسب، وإنما صار بعضهم يبتعد عن القضايا التي تخص الموالين للقذافي. أخبرت أنني لم أعان بما في الكفاية أثناء الثورة، ولم يستشهد أحد من عائلتي، ولهذا فإنني أقبل التوكيلات في هذه القضايا."

وأبلغ محام آخر، يمثل عائلات مؤيدين مزعومين للقذافي نهبت ممتلكاتهم وتم الاستيلاء عليها، منظمة العفو الدولية أن عمله صعب نظراً لأن قلة من الأشخاص على استعداد للتوكل في مثل هذه القضايا، إذ يخاطرون بأن يتهموا بموالاة الحكم السابق. واشتكت عائلة في طرابلس يُزعم أنها من الموالين للقذافي لمنظمة العفو الدولية بأن عدة محامين رفضوا طلبهم تولي قضاياهم، مبدين عدم استعدادهم للدفاع عنهم.

التزامات ليبيا الدولية

يتعين على السلطات الليبية، بصفتها دولة طرفاً في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، و"اتفاقية مناهضة التعذيب"، تجريم التعذيب، ومباشرة تحقيق حيثما توافرت أسس معقولة للاشتباه بأن أعمال تعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية قد وقعت- حتى عندما لا يجري تقديم شكاوى رسمية، وتقديم الأشخاص المسؤولين عن ذلك إلى ساحة العدالة، وتقديم جبر ضرر للضحايا.

وتقتضي هذه الالتزامات من السلطات كذلك اتخاذ تدابير لمنع التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة، بما في ذلك عن طريق منح هيئات مستقلة الحق في مراقبة أوضاع المعتقلين في جميع السجون وغيرها من أماكن الاحتجاز.

كما إن القانون الليبي يجرِّم التعذيب ويحكم بالسجن من ثلاث إلى 10 سنوات على "كل موظف عمومي يأمر بتعذيب المتهمين أو يعذبهم بنفسه". [37] بيد أن التشريع الليبي لا يحدد جريمة التعذيب أو ينص صراحة على المنع المطلق للتعذيب تحت جميع الظروف.

وليبيا ملزمة أيضاً بمنع القبض والاعتقال التعسفيين، وبالسماح لأي شخص يحرم من حريته بفرصة فعالة للطعن في قانونية اعتقاله أمام محكمة (المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية). ويتعين عليها ضمان إبلاغ من يقبض عليهم سريعاً بأي تهم موجهة ضدهم. كما يتعنين أن يُحضر من يوجه إليه الاتهام أمام سلطة قضائية خلال فترة معقولة. ويحدد قانون الإجراءات الجنائية الليبي فترة 48 ساعة كحد أقصى لإحالة

المشتبه بهم إلى النيابة العامة، قابلة للتمديد إلى سبعة أيام فيما يتعلق بجرائم معينة تشمل الجرائم "ضد الدولة".

ويتضمن القانون الليبي بعض الضمانات ضد التعذيب والقبض والاعتقال التعسفيين. وعلى سبيل المثال، تنص المادة 14 من القانون رقم 20 لسنة 1991 بشأن تعزيز الحرية على ما يلي: "لا يجوز سلب أو تقييد حرية أي إنسان أو تفتيشه أو استجوابه إلا في حالة اتهامه بارتكاب فعل معاقب عليه قانوناً وبأمر من جهة قضائية مختصة وفي الأحوال والمدد المبينة في القانون". وتشمل الضمانات الأخرى متطلب أن يبرز ضباط الأمن مذكرة توقيف صادرة عن السلطة ذات صلاحية عند القبض على مشتبه به أو اعتقاله (المادة 30 من قانون الإجراءات الجنائية)، وشرط اعتقال المشتبه بهم في "سجون المخصصة لذالك" فقط (المادة 31)، وحق المعتقلين في الطعن في قانونية اعتقالهم (المادة 33)، وحق المحامين في أن يكونوا حاضرين أثناء التحقيق في قضايا جنائية (المادة 106)، وحق المتهم في أن يعيَّن له محام إذا لم يوكِّل المتهم محامياً (المادة 321).

3. مخاطر تتهدد الرعايا الأجانب

"أنا عبد في العصر الحديث".

مواطن من دول جنوب الصحراء الكبرى محتجز في ليبيا، مايو/أيار 2012

خلال حكم العقيد القذافي، عاش الرعايا الأجانب– لا سيما مواطنو دول جنوب الصحراء الكبرى– حالة من عدم اليقين والخوف من تغير السياسات، والاعتقال التعسفي والاحتجاز إلى أجل غير مسمى، ومن التعذيب والتجاوزات الأخرى. وعقب "ثورة 17 فبراير"، أصبح وضعهم أكثر صعوبة في ظل المناخ العام للخروج على القانون وانتشار السلاح بين السكان، وفشل السلطات في التصدي للعنصرية وكراهية الأجانب، اللذين غذّاهما الاعتقاد على نطاق واسع بمشاركة "مرتزقة أفارقة" في القوات المسلحة للحكومة التي أطيح بها.

أطفال في مركز اعتقال بورشادة للمهاجرين. حيث يعتقل ما يربو على 1,000 رجل وامرأة وطفل في بورشادة من قبل ميليشيا مسلحة لكونهم "مهاجرون بلا وثائق". مايو/أيار 2012©Amnesty International .

فالرعايا الأجانب الذين لا يحملون وثائق، وخاصة أولئك القادمون من دول جنوب الصحراء الكبرى، ما برحوا عرضة للاعتقال التعسفي، والاحتجاز إلى أجل غير مسمى في ظل ظروف قاسية، والضرب أو غيره من صنوف سوء المعاملة، التي تصل في بعض الحالات إلى حد التعذيب. أما الأفراد الذين يحتمل أنهم بحاجة إلى الحماية الدولية فمعرضون للأشكال نفسها من الانتهاكات التي تواجه المهاجرين غير النظاميين، بينما تظل أبواب طلب اللجوء موصدة في وجوههم. وتعمل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في ليبيا دون مذكرة تفاهم رسمية، ولم تسجل أي طالب لجوء جديد أو تتخذ قرارات بشأن اللجوء منذ يونيو/حزيران 2010.

وأثناء الصراع وفي أعقابه مباشرة، ألقت الميليشيات المسلحة القبض على مئات من الأفارقة من مواطني دول جنوب

الصحراء الكبرى للاشتباه بأنهم قد حاربوا مع قوات القذافي. وعذبت الميليشيات أو أساءت معاملة العديد منهم. وفي نهاية المطاف، أفرج عن العديد منهم نظراً لعدم كفاية الأدلة. ولم توجّه للمحتجزين المتبقين تهماً رسمية. واليوم، يقبض على مواطني دول جنوب الصحراء الكبرى ويحتجزون لجرائم تتصل بمخالفة أنظمة الهجرة، وذكر عدد منهم أنهم قد ضربوا أو أسيئت معاملتهم.

وعلى الرغم من الانتهاكات الموثقة بحقهم، يتواصل سيل الوافدين الجدد من خلال حدود ليبيا الطويلة والمليئة بالثغرات، هرباً من الحرب أو الاضطهاد أو بحثاً عن فرص اقتصادية أفضل في ليبيا أو ما بعدها. ويستخدم القادمون من الجنوب طريقين بشكل أساسي: الكفرة في الشرق، وسبها في الغرب.

إن من حق السلطات الليبية السيطرة على حدود البلاد ووضع شروط لدخول وإقامة المواطنين الأجانب. ومع ذلك، يتعين عليها وهي تفعل هذا أن تحترم التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك حق الشخص في الحرية وفي الأمان على نفسه، وحقه في أن لا يقبض عليه أو يحتجز تعسفياً، وفي أن لا يطرد دون مراعاة الأصول القانونية، والحق في المساواة أمام القانون.

وقد زارت منظمة العفو الدولية، في مايو/أيار ويونيو/حزيران 2012، أربعة مرافق اعتقال معروفة باسم "مراكز إيواء " المصممة لاستيعاب المهاجرين غير الشرعيين – وهي طويشة في طرابلس، وبورشادة في غريان، وقنفودة قرب بنغازي، ومركز احتجاز الكفرة. وفي ذلك الوقت، كانت هذه تضم نحو 1,680 شخصاً. كما قابلت منظمة العفو الدولية أجانب محتجزين لمخالفتهم الأنظمة المتعلقة بالهجرة في مركز احتجاز السلع التموينية، الخاضع لسيطرة ميليشيا من الزاوية. ومن الصعب معرفة عدد الأفراد المحتجزين لجرائم تتعلق بالهجرة على وجه الدقة، نظراً لأنه يتغير باستمرار مع الاعتقالات الجديدة، والإفراجات وعمليات الترحيل، وكذلك بسبب النقل بين مراكز الاحتجاز المختلفة.

طفل رضيع ينام في مركز اعتقال بورشادة. وأبلغت أمه منظمة العفو الدولية أنه قبض عليها من بيتها في طرابلس في أوائل مايو/أيار لعدم حيازتها الوثائق المطلوبة. مايو/أيار 2012©Amnesty International

واحتجزت النساء في اثنين من مرافق الاحتجاز التي تمت زيارتها، وهما طويشة وبورشادة، ولم تكن فيهما أي حارسات من النساء.[38] وبموجب "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء"، "تكون مهمة رعاية السجينات والإشراف عليهن من اختصاص موظفات السجن النساء حصراً". وعثرت منظمة العفو الدولية على عدد قليل من القصّر غير المصحوبين بولي أو وصي محتجزين مع البالغين، ومرة أخرى خلافاً للمعايير الدولية.

وتحدثت منظمة العفو الدولية أيضاً إلى رعايا أجانب محتجزين في سجني الكويفية وسبها بشبهات جنح صغرى، وغيرها من جرائم القانون العام، وإلى أفراد احتجزوا في سجن عين زارة اتهموا بأنهم مرتزقة أجانب.

وشمل المعتقلون في جميع هذه المرافق مواطنين من بوركينا فاسو، والكاميرون، وتشاد، ومصر، وإريتريا، وإثيوبيا، وغانا، والنيجر، ونيجيريا، والصومال، والسودان. وتسيطر الميليشيات المسلحة على "مراكز إيواء "، في غياب

للإشراف من جانب السلطات المحلية أو المركزية، التي لا يتعدى دورها تقديم القليل من الدعم المادي، مثل الغذاء والعلاج الطبي. ولا يملك المحتجزون الفرصة في أن يطعنوا في قانونية احتجازهم أو الشكوى من المعاملة التي يلقونها، كما إنهم لم يمثلوا أبداً أمام السلطات القضائية.

وقد اعترف مسؤولون من وزارتي العدل والداخلية لمنظمة العفو الدولية أنهم لا يشاركون إلا لماماً في اعتقال واحتجاز المهاجرين. وأبلغ نائب وزير الداخلية، عمر الخضراوي ، منظمة العفو الدولية أنه في "الأوقات العادية"، تمارس وزارة الداخلية الرقابة على مراكز احتجاز المهاجرين، لكنه قال إن الوزارة لم تعد منذ اندلاع النزاع تمتلك القدرات أو الموارد اللازمة لمواصلة القيام بذلك. وفي اجتماع مع منظمة العفو الدولية في 7 يونيو/حزيران، أشار وزير العدل إلى أنه، وبموجب القانون، فإنه يجب ترحيل الرعايا الأجانب الذين يثبت انتهاكهم للتشريعات الليبية التي تنظم دخولهم وإقامتهم بعد قضائهم مدة عقوبتهم.

ويجرِّم القانون الليبي دخول ليبيا والإقامة فيها بصورة غير شرعية، وعلى سبيل المثل دون حيازة تأشيرة الدخول المناسبة أو عبر نقاط حدودية غير رسمية. كما يجرم مثل هذه الأفعال دونما تمييز بين المهاجرين واللاجئين، وضحايا الاتجار بالبشر أو الآخرين ممن هم بحاجة للحماية الدولية. ويسمح قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية لسنة 2010 بالاحتجاز إلى أجل غير مسمى، متبوعاً بالترحيل، لمن يعتبرون مهاجرين غير شرعيين. ولا يمكن لمن يعتقلون الطعن في أساس اعتقالهم أو في قرارات ترحيلهم.

إن القانون والممارسة الليبيين لا يفيان بمقتضيات القانون والمعايير الدوليين، اللذين ينصان على أن احتجاز طالبي اللجوء والمهاجرين لا يجوز إلا في ظروف استثنائية للغاية، وكملاذ أخير. وعلاوة على ذلك، يتطلب الاحتجاز،حتى يكون مشروعاً، إجراء تقييم لحالة الفرد. وفي جميع الحالات المعروفة لدى منظمة العفو الدولية، لم يتم الوفاء بأي من هذه الشروط.

عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية

أبلغ إداريون وحراس في مراكز للاعتقال منظمة العفو الدولية أنه ليست هناك موارد كافية لتلبية احتياجات المحتجزين، وأن الحكومة أخفقت في معالجة هذه المشكلة. وقالوا إنهم لم يتلقوا أي رواتب، ويعتمدون على التبرعات من الأفراد العاديين أو المنظمات الإنسانية لتوفير الضروريات الأساسية للمحتجزين. وأكدوا صعوبة مراقبة الحدود في ليبيا، لا سيما في ضوء الحالة الأمنية العامة في مرحلة ما بعد النزاع. وقالوا إن المجتمع الدولي، والحكومات الأوروبية خصوصاً، لم توفر الموارد الكافية والمساعدة التقنية اللازمة لليبيا، بينما تتوقع وقف تدفق الوافدين إلى شواطئها. وقالوا إن دافعهم لاعتقال واحتجاز المهاجرين كان "الواجب الوطني" في ظل عدم وجود دولة قوية قادرة على التصدي لمشكلة "الهجرة غير الشرعية".

وكثيراً ما يقبض على مواطني دول جنوب الصحراء الكبرى عند نقاط التفتيش أو يتم اعتراضهم في الصحراء أو في البحر، أو يقبض عليهم وهم يحاولون ركوب القوارب. وأخبر العديد من المحتجزين من مواطني دول جنوب الصحراء الكبرى منظمة العفو الدولية أنهم ضبطوا خلال مداهمات منزلية أو ألقي القبض عليهم في الشارع أو في أماكن التسوق. وكان بعض المحتجزين وافدين جدداً إلى ليبيا، بينما عاش البعض الآخر وعمل في ليبيا لسنوات عديدة. وكما هو الحال في قضية المعتقلين الليبيين، أنشأت الميليشيات المسلحة شبكات من المتعاونيين. وطبقاً لمسؤولي الاحتجاز، يقبض "ثوار" مركز الاحتجاز على"المهاجرين غير الشرعيين" مباشرة، أو يسلمون إليهم من قبل "ثوار" آخرين، أو ينقلون من مراكز الاحتجاز الأخرى، أو يحوّلون إليهم من السجون العادية بمجرد أنتهاء مدة عقوبتهم.

مركز اعتقال بورشادة. مايو/أيار 2012Amnesty International© .

أوقِف أحد جامعي القمامة من الذين عاشوا في ليبيا لمدة ثلاث سنوات، ، وهو من مالي، جنباً إلى جنب مع 10 ماليين وأربعة نيجيريين من منازلهم في عين زاره، بطرابلس، في أواخر مارس/آذار 2012. وقال إنهم اقتيدوا من قبل مجموعة من ستة أو سبعة رجال باللباس العسكري، ووضعوا في مركبات دفع 4 × 4، وسلِّموا بعد حوالي 100 كيلومتر إلى ميليشيا مسلحة قرب غريان، حيث وجدوا آخرين من الليبيين وغير الليبيين محتجزين. وقال:

" على مدار الأيام الثلاثة الأولى، قاموا بضربي مرتين يومياً بالأسلاك الكهربائية في جميع أنحاء جسمي... سألوني إذا ما كنت أملك سلاحاً، وإذا ما كنت أعرف كيفية إطلاق النار. لم يتهمونـي رسمياً بأي شيء، سوى بكونـي مرتزقاً. وبعد شهر، نقلونـي إلى هنا [بو رشادة]... وهنا، لم أتعرض للضرب، ولكن الوضع سيء. أنا رهن الاحتجاز، ولا أعرف ما الذي سيحدث لي" .

وألقي القبض على عامل مياومة نيجيري عمره 32 عاماً على يد ميليشيا مسلحة من ترهونة في 3 مايو/أيار 2012 عند نقطة تفتيش بينما كان مسافراً من سبها إلى طرابلس، ومعه 49 آخرون من دول جنوب الصحراء الكبرى، بما في ذلك النيجر ونيجيريا ومالي. واحتجزتهم الميليشيات لمدة ثلاثة أيام، تعرضوا خلالها للصفع والضرب بالأسلاك الكهربائية. وقال إنه فر من ليبيا خلال الصراع، ولكنه قرر العودة للبحث عن حياة أفضل. وأخبر مواطنه الذي كان معتقلاً معه منظمة العفو الدولية ما يلي:

" عندما أوقفنا بعض الجنود عند نقطة التفتيش، أمرونا بالانبطاح أرضاً وأخذوا يسألوننا عن وجهتنا، ومن أين جئنا. وبعد تفقدهم جوازات سفرنا، وملاحظتهم عدم امتلاكنا تأشيرات أو أختام دخول، اخذونا إلى قاعدتهم. وما إن وصلنا حتى راحوا يضربونني بقضيب حديدي. وخلال الأيام الثلاثة التالية، صفعت أو ركلت دون سبب وجيه، ومثلاً إذا لم أمشِ بالسرعة التي يريدون. وأخذوا كل ما نملك من مال وهواتف" .

ونقلت المجموعة، في نهاية المطاف، إلى مركز احتجاز تسيطر عليه ميليشيا مسلحة في الزاوية.

وأبلغت امرأتان نيجيريتان، وهما في العشرينيات من العمر، منظمة العفو الدولية أنه قبض عليهما من منزلهما في حي قصر بن غشير في طرابلس حوالي الساعة 11 من مساء 18 أبريل/نيسان 2012. وقالت إحداهن، وكانت قد عاشت في ليبيا لمدة ثلاث سنوات:

"اقتحمت مجموعة كبيرة منهم المنزل، لا أعرف عددهم. بعضهم كان يرتدي الزي العسكري، وآخرون بملابس مدنية، وغيرهم كانوا يرتدون سراويل عسكرية لكن مع قمصان عادية. قلبوا المكان رأساً على عقب، واستولوا على النقود والهواتف. وطلبوا بطاقاتنا الشخصية. كنت أحمل جواز سفر لكن دون تأشيرة دخول. دفعونا داخل

سياراتهم ولكموني في بطني، واخذونا إلى محطة بالقرب من المنزل، حيث كان هناك الكثير من الجنود. بقينا هناك لمدة يومين، قبل أن ننقل إلى هنا. الوضع الآن أسوأ حتى من أيام حكم القذافي؛ إنهم يهينونك ويسلبونك، ولا تستطيع أن تقدم شكوى. هنا، إذا طلبت شيئاً، أو شكوت، يضربونك بالسوط أو بعصا، أو يصفعونك".

وأخبرت خمس عشرة شابة نيجيرية يقبعن في زنزانة واحدة منظمة العفو الدولية أنهن اعتقلن في سوق طرابلس في 25 مارس/آذار 2012 على يد رجال مسلحين يرتدون ملابس مدنية. وروين كيف جرى تحميلهن في السيارات ونقلن أولاً إلى قاعدة للميليشيا، حيث تم ربط أيديهن خلف ظهورهم وركلن وصفعن. وفي قاعدة ميليشيا ثانية، صودرت هواتفهن ونقودهن وجوازات سفرهن. وقلن إنه عندما وصلن إلى مركز الاحتجاز، حيث قابلتهن منظمة العفو الدولية، تم تفتيشهن عاريات من قبل رجال. وقالت إحداهن: *"كان ذلك مهيناً. كان هناك خمسة رجال حاضرين، عندما أجبرت على خلع جميع ملابسي، والانحناء. واحد منهم أدخل يده في أعضائي التناسلية. وكان علينا جميعاً أن نخضع لذلك، واحدة تلو الأخرى".*

ضرب المعتقلين

تختلف المعاملة في مراكز الاحتجاز، وتعتمد أحياناً على الحراس أنفسهم. ويبدو أن المعاملة الأسوأ من نصيب أولئك الذين يشتبه في أنهم "مرتزقة أفارقة".[39] ومع ذلك، اشتكى رعايا أجانب محتجزون فقط لجرائم تتعلق بالهجرة أو تتصل بالقانون العام أيضاً إلى منظمة العفو الدولية من الضرب، الذي وصل في بعض الحالات إلى حد التعذيب. وفي بعض الأحيان، بدا أن ضرب المعتقل ليس سوى عقوبة له على جريمته المزعومة، أو لارتكابه بعض المخالفات؛ وفي حالات أخرى، بدا عشوائياً، أو لمجرد تقديم الشخص شكوى تتعلق بظروف الاحتجاز.

أحد المواطنين الغانيين المعتقلين في ليبيا يظهر لمنظمة العفو الدولية آثار التعذيب. مايو/أيار 2012 ©Amnesty International

في هذا السياق، التقت منظمة العفو الدولية معتقلاً غاني الجنسية عمره 24 سنة من الذين اعتقلهم مسلحون مجهولون عند نقطة تفتيش في فبراير/شباط 2012 بينما كان في طريقه من سبها إلى طرابلس، جنباً إلى جنب مع غانيين آخرين ومواطن من توغو. واعتقل لعدم حمله أوراق سليمة. وقال الرجل إنه تعرض للضرب الشديد في نهاية مارس/آذار2012 بعد محاولة هروب فاشلة. وقال إنه اقتيد إلى الفناء وتعرض للضرب لمدة أربع ساعات في جميع أنحاء جسده، لا سيما على ذراعيه، ومرة ثانية، على يد مجموعة كبيرة من الرجال المسلحين. وأكدت ندوبه، التي ما برحت بادية للعيان بعد نحو شهرين، روايته.

وكشف تشادي محتجز في المرفق نفسه عما خلفه التعذيب من ندوب على جسمه لمنظمة العفو الدولية. ويعتقد أن معاملته هذه كانت نتيجة لوجود خلاف لفظي بينه وبين رب عمله، الذي سلمه إلى مركز الاعتقال. وأخبر منظمة العفو الدولية ما يلي:

"كان هذا قريباً من مطلع مارس/آذار. أخذت خارجاً. وتم ربط يدي وراء ظهري، وعلقت من يدي بفرع شجرة. ثم ضربني حوالي سبعة أو ثمانية أشخاص لمدة ساعة مستخدمين عصياً غليظة. كل هذا لأنه ليبي واشتكى علي – وأنا

أجنبي عاجز لا صوت لي."

وأخبر رجل عمره 37 سنة من الكاميرون اعتقل بتهمة التزوير في سجن الكويفية، الخاضع لسيطرة إدارة الشرطة القضائية، منظمة العفو الدولية أنه احتجز يوم 19 مارس/آذار 2012 على يد رجال مسلحين يرتدون ملابس مدنية من الحي الذي يقيم فيه ببنغازي. وصادروا الأشياء القيمة في منزله، بما في ذلك جهاز حاسوب، وأخذوه إلى ما يعتقد أنه كان مركزاً للشرطة. وهناك، أجبر على الانبطاح على الأرض، ويداه موثقتان خلف ظهره، وضرب بالهراوات في جميع أنحاء جسده، وعلى أذنه اليسرى. واشتكى أن الضرب أدى إلى إضعاف سمعه. وبعد أربعة أيام، تم نقله إلى أحد السجون الرسمية.

وأبلغ رجل نيجيري، يبلغ من العمر 42 عاماً ومحتجز في أحد السجون الرسمية، منظمة العفو الدولية في ديسمبر/كانون الأول 2011 أنه تعرض للتعذيب هناك، وعلى ما يبدو لتصرفات مخالفة للتعليمات. وقال:

"شحطوني من زنزانتي إلى الفناء، وعلّقت مثل "فروج يشوى". كانت يداي موثقتين مع ساقي ومطويتين بين ذراعي. ثم وضعوا قضيباً حديدياً تحت ركبتي، وجرى تعليقي. ثم راحوا يضربونيي بأنبوب مطاطي".

وكان قد تعرض سابقاً للضرب بأعقاب البنادق، عندما اعتقل في أغسطس/آب 2011 من منزله على يد رجال مسلحين يرتدون زي الميدان العسكري. ورداً على سؤال حول ما إذا كان قد اشتكى من معاملته عندما مثُل أمام الادعاء العام، تنهد قائلاً: "أنا هنا أجنبي، وليس لكلامي قيمة."

في سجن رسمي آخر، وصف رجل من النيجر متهم بجريمة من جرائم القانون العام، لمنظمة العفو الدولية ما حدث عندما اعتقل من منزله أول مرة في حوالي منتصف أبريل/نيسان 2012 على يد رجال مسلحين بملابس مدنية:

"اخذوني إلى قاعدتهم في مبنى حكومي قديم وربطوا يدي خلف ظهري، وعلقوني من يديّ إلى باب. ثم سكبوا الماء علي، وصعقوني ببعض الصدمات الكهربائية... كما ضُربت وأنا على هذا النحو بخراطيم مطاطية على ظهري وساقيّ. وبعد ذلك، أرغموني على اتخاذ وضعية "البوش آب" للضغط وركبي على الأرض، وراحوا يضربونني ويركلونني بأحذيتهم. وبعد انتهاء الضرب ، بدأ الاستجواب... هناك الكثير من التمييز هنا، إنهم لا يحبون الناس ذوي البشرة الداكنة، وقد وصفوني بالعبد".

لم تنج المرأة من التعذيب، ولكن يبدو أنها أقل تعرضاً من الرجال للتعذيب ولغيره من صنوف المعاملة السيئة. ومع ذلك، أبلغت عدة نساء من الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى منظمة العفو الدولية أنهن ضربن أو صفعن عند القاء القبض عليهن، أو أثناء احتجازهن. واشتكت معظم نساء غرب أفريقيا المحتجزات في مركزي طويشة وبورشادة للاعتقال، من أنه يجري تفتيسشهن عاريات من قبل رجال لدى وصولهن.[40]

وأبلغت امرأة نيجيرية عمرها 22 سنة كانت قد عاشت في ليبيا لمدة عامين للقيام بالعمل المنزلي، منظمة العفو الدولية أنه ألقي القبض عليها من منزل في طرابلس مع مجموعة أخرى من النيجيريين أواخر مارس/آذار 2012. وقالت إنها قبل أن تنقل إلى مركز احتجاز بورشادة، احتجزت على يد رجال مسلحين لمدة ستة أيام في أحد معسكرات الجيش المهجورة، على ما يبدو. وقالت إنها تعرضت هناك للضرب بعصا على جميع أنحاء جسمها، بما في ذلك رأسها، كما ضُرب رأسها بأحد الأبواب.

الاستغلال

يتعرض الرعايا الأجانب المقيمون بشكل غير شرعي، بما في ذلك أولئك الذين تحتجزهم الميليشيات، للاستغلال من جانب أولئك الذين يعرفون أن المهاجرين غير الشرعيين لا يملكون أية وسيلة للشكوى أو السعي إلى الانتصاف.

وأبلغ العديد من المحتجزين في اثنين من مرافق الاحتجاز، على الأقل، منظمة العفو الدولية أنهم اضطروا للقيام بمختلف الأعمال المنزلية اليدوية للميليشيات المسلحة التي تحتجزهم. واعترف مسؤول رفيع المستوى في بنغازي لمنظمة العفو الدولية بأن احتجاز المهاجرين أصبح "تجارة".

فأخبر رجل من الكاميرون عمره 24 سنة، موجود في ليبيا منذ مارس/آذار 2012، منظمة العفو الدولية أنه قدِم إلى ليبيا للبحث عن عمل، جراء شح فرص العمل في الوطن. وبعد أسبوعين من وصوله، ألقي القبض عليه على يد مجموعة من الرجال المسلحين كانوا يرتدون ملابس مدنية لدخوله البلاد بدون تأشيرة، وقد احتجز منذ ذلك الحين. وقال إنه أجبر كل يوم على القيام بوظائف غريبة أثناء وجوده في الحجز، بما في ذلك تفريغ الذخائر.

وقال رجل مالي احتجز في مركز الاعتقال نفسه إنه "عبد العصر الحديث" – إذ يجبر على العمل ويتعرض للشتائم العنصرية والضرب "لعدم إطاعته" سجانيه. وقال أجانب معتقلون في مرفق آخر للاحتجاز، لمنظمة العفو الدولية، إنهم يجبرون على تنظيف والتقاط القمامة. وقالوا إنهم جميعاً ليسوا في وضع يمكنهم من الرفض.

واشتكى محتجزون وافقوا على العمل في حالات أخرى، من عدم الدفع لهم أو تلقي أجور أقل مما وعدوا به. فعلى سبيل المثال، أبلغ رجل من "الأورومو" من إثيوبيا عمره 17 سنة واحتجز في ليبيا في ثلاثة مواقع منفصلة منذ إلقاء القبض عليه في يناير/كانون الثاني 2012، منظمة العفو الدولية، أنه كان يعمل لمدة شهر كراع للماشية بموجب ترتيب مع الميليشيات التي ألقت القبض عليه، ولكنها لم تدفع. وشكا رجل سوداني، معتقل منذ أكتوبر/تشرين الأول 2011، أنه كان قد وعد براتب قيمته 100 دينار (80 دولار أمريكي) شهرياً للقيام بأعمال المطبخ، ولكنه بدلاً من ذلك تلقى 50 ديناراً (40 دولاراً).

الأفراد المحتاجون إلى الحماية الدولية

لم يبذل أي جهد يذكر للتمييز ما بين المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين وطالبي اللجوء. ونتيجة لذلك، يواجه أولئك اللذين يحتمل أن يكونوا بحاجة إلى حماية دولية أيضاً القبض والاحتجاز التعسفيين.

فأخبر أحد المحتجزين الإريتريين، 26 عاماً، منظمة العفو الدولية أنه غادر بلاده قبل أربع سنوات هرباً من النزاع، وبناء حياة أفضل. وعقب توفير مبلغ كاف من المال بينما كان يعيش في السودان، دفع للمهربين 1,200 دولار أمريكي لإدخاله إلى ليبيا. وبعد رحلة دامت ستة أيام عبر الصحراء مع 20 آخرين من الإريتريين وستة سودانيين، وصل إلى ليبيا في منتصف أبريل/نيسان 2012. واعتقلوا في الكفرة فور وصولهم تقريباً على يد مجموعة من الرجال المسلحين، وهم محتجزون في مركز اعتقال الكفرة منذ ذلك الحين. وقال الرجل إنه سجل نفسه لدى المفوضية العليا للاجئين في الخرطوم وأراد تقديم طلب لجوء إلى ليبيا، ولكن لم تكن هناك أية إمكانية للقيام بذلك.

وأخبر صومالي عمره 25 عاماً ومعتقل في الكفرة منظمة العفو الدولية أنه غادر العاصمة الصومالية، مقديشو، في أبريل/نيسان 2012 بسبب الوضع الأمني هناك. وبعد رحلة 10 أيام عبر الصحراء مع غيره من مواطنين صوماليين وسودانيين آخرين، ألقى رجال مسلحون من دوريات حرس الحدود القبض على شاحنتهم. فهرب المهرِّب، لكن جميع الركاب، بمن فيهم تسعة صوماليين آخرين، اقتيدوا إلى الحجز.

مركز اعتقال الكفرة. مايو/أيار 2012Amnesty International© .

ووصلت مجموعة من حوالي 20 من النساء الصوماليات، إلى ليبيا بعد انتهاء الصراع، وأبلغن منظمة العفو الدولية أنه تم اعتراض طريقهن في البحر من قبل سفينتين كبيرتين تحملان ليبيين على متنهما، في 29 مارس/آذار 2012. ووصفن كيف نزلن إلى اليابسة في الفجر على ساحل طرابلس مع نحو 80 شخصاً آخرين من جنسيات مختلفة، وتم اعتراضهم من قبل قوات خفر السواحل الليبية حوالي الساعة 3 من بعد ظهر ذلك اليوم. ونقلوا جميعاً على الفور إلى مركز احتجاز في تاجوراء، حيث قضوا مدة أسبوع، قبل أن يتم نقلهم إلى مركز احتجاز طويشة.

وأخبر مواطن صومالي، عمره 20 سنة ومحتجز في مركز اعتقال قنفودة وقتل والده جراء النزاع في موطنه، ، منظمة العفو الدولية ما يلي:

"قررت الفرار إلى مكان آخر، حيث قد أكون قادراً على العثور على أمن وحياة أفضل. وبدلاً من ذلك، كانت رحلة رهيبة، ووجدت نفسي في بلد رهيبة. وصلت للكفرة في يناير/كانون الثاني 2012، وبدأت متاعبي... المهربون طلبوا منا دفع فدية، نحو 700 دولار أمريكي. حتى أولئك الذين دفعوا، لم يتم إطلاق سراحهم. بدلاً من ذلك، أخذوا جميع ممتلكاتنا، والنقود والهواتف. وانتهى بنا المطاف في حجز في حي للتبو. كانت ظروفنا لا تليق بالبشر. لم نأكل سوى مرة واحدة في اليوم؛ ولم يكن هناك مياه صالحة للشرب ولا يوجد طبيب ولا صابون. كما ضربت دون أي سبب بأعقاب البنادق وبعصا معدنية وبأنابيب المياه. بقينا هناك لفترة من الوقت حتى بدأت الاشتباكات [حوالي 12 فبراير/شباط 2012]، وتم قصف مركز الاحتجاز، ولقي شخص مصرعه.. بعض الناس فر أثناء الفوضى، وسلِّم المئات إلى منظمات دولية... وقبل شهرين، تم نقل 600 منا في شاحنة تجارية إلى قنفودة... أنا هنا منذ شهرين الآن، وليس هناك أي تغيير. بالنسبة للصوماليين، الحياة صعبة. هل هذا هو مصير اللاجئين "

ويقر مسؤولو مركز الاحتجاز أنه لا يمكن إعادة مواطنين من الصومال وإريتريا إلى بلدانهم الأصلية. ومع ذلك، لا يوجد نهج موحد لمعالجة وضع الأفراد الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية.

وأخبر مدير مركز احتجاز بورشادة منظمة العفو الدولية أنه يجري إطلاق سراح الصوماليين أو الإريتريين حالما يأتي ممثلو سفاراتهم ويتم التأكد من جنسياتهم وتوقيع وثائق بهذا الخصوص. ويتاح للممثلين القنصليين الوصول إلى ملتمسي اللجوء واللاجئين ويفرج عنهم إفراجاً مشروطاً بناء على اعتراف الحكومة بمواطنة هؤلاء الأفراد. ويشكل هذا مشكلة كبيرة في الحالات التي يفر بها طالبو اللجوء من الاضطهاد في بلدانهم الأصلية. إن ليبيا ملزمة، في إطار التزاماتها بعدم الإعادة القسرية، بضمان سلامة الأفراد الذين يطلبون الحماية. ويتعين أن يشمل هذا ضمان السرية بشأن من يلتمسون اللجوء وعدم تعريض طالبي اللجوء أو أسرهم للخطر المباشر أو غير المباشر.

رعايا أجانب معتقلون في قنفودة، وبينهم صوماليون وإريتريون. ولا مجال أمامهم ليتقدموا بلطبات لجوء أو يطعنوا في قانونية اعتقالهم. مايو/أيار 2012.Amnesty International©

كما أقر المدير سياسة بتغريم المواطنين الصوماليين أو الإريتريين الذين يلقى القبض عليهم وبإعادتهم إلى بورشادة. ويعني عدم القدرة على دفع غرامة ألف دينار (795 دولاراً أمريكياً) البقاء رهن الاحتجاز إلى أجل غير مسمى. وقد التقت منظمة العفو الدولية بثلاثة من ضحايا هذه السياسة.

فأخبر إريتري عمره 28 سنة منظمة العفو الدولية أنه غادر المنزل لأسباب أمنية بعد اعتقال والده. وقد عاش في طرابلس لحوالي سبعة أشهر وقام بمحاولتين فاشلتين للوصول إلى أوروبا. ففي كل مرة، كانت تعترضه زوارق خفر السواحل ويحتجز الركاب من قبل الميلشيات. وعندما اجتمعت منظمة العفو الدولية به، كان محتجزاً للمرة الثانية منذ أواخر أبريل/نيسان2012 ،كما لم يكن يملك أي مبلغ من المال لدفع ثمن حريته.

ولم تتمكن امرأتان صوماليتان من المحتجزين في بورشادة أيضاً من دفع ألف دينار (795 دولاراً) للحصول على حريتهما. وأوضحتا أنهما اعتقلتا من منزلهما في الزاوية، واقتيدتا إلى بورشادة للمرة ثانية حوالي منتصف مايو/أيار. وجاءت الفترة الأولى التي قضياها في بورشادة محاولة في أبريل/نيسان للوصول إلى أوروبا في زورق متهالك، ما اضطر ركابه إلى العودة. واستقبلوا في الساحل الليبي من قبل رجال مسلحين قاموا باحتجاز الركاب.

وفي مركز احتجاز قنفودة، يتم اتباع نهج مختلف فيما يخص مواطني الصومال. إذ أوضح عضو في الميليشيا

المسلحة المسيطرة على المركز ومديره لمنظمة العفو الدولية أنهم يبحثون عن فرص عمل لهم من خلال "رعاة ليبيين" للأجانب المحتجزين. وفي برامج العمل تلك، يعطون الأولوية "للمسلمين الصوماليين أخلاقيين" إذا كانت لديهم جوازات سفر سارية المفعول، وشهدت لهم سفاراتهم بالصلاح، و"تكن لديهم أمراض معدية".

وفي مركزي اعتقال طويشة والكفرة، اللذين تسيطر عليهما إحدى الميليشيات المحلية في طرابلس وخليط من ميليشيا محلية في الكفرة وميليشيا " درع ليبيا" من بنغازي، على التوالي،[41] ليست هناك خطط ملموسة للتعامل مع المواطنين الإريتريين والصوماليين. ومع ذلك، اعترف بأن هؤلاء الأفراد لا يمكن إبعادهم.

مركز اعتقال قنفودة. حيث كان ما يربو على 225 شخصاً من جنسيات مختلفة، بما في ذلك من الصومال وباكستان والسودان وتشاد ومصر، معتقلين في مايو/أيار 2012 .
©Amnesty International

وكان من الواضح أن الإداريين والحراس في جميع مرافق الاحتجاز عاقدو العزم على ترحيل جميع الرعايا الأجانب – باستثناء الصوماليين والإريتريين – الذين لا يحملون وثائق صحيحة والذين دخلوا أو بقوا في البلد بشكل غير نظامي. وجرت بعض عمليات الترحيل فيما سبق لرعايا تشاديين وسودانيين ومصريين ونيجيريين، بين حالات أخرى، وفي بعض الأحيان بمساعدة من المنظمة الدولية للهجرة. وأوضح مسؤولو مراكز الاحتجاز لمنظمة العفو الدولية أن التأخير في عمليات الترحيل – وفترات الاحتجاز المطولة المترتبة على ذلك – هي نتيجة لعدم قيام سفارات بعض الدول بتأكيد جنسية من لا يحملون وثائق سارية المفعول، وفي اتخاذ الترتيبات اللازمة لعمليات الترحيل. وتحدثوا أيضاً عن وجود صعوبات لوجستية ومالية. وقدِّمت ضمانات لمنظمة العفو الدولية بأنه لا تجري عمليات ترحيل غير طوعية، ولم توثِّق المنظمة مؤخراً أي حالة من حالات الإعادة القسرية.

وفي حين تظل سياسة الامتناع الفعلي عن ترحيل المواطنين من الصومال وإريتريا موضع ترحيب منا، فإن غياب نظام فعال للجوء وعدم تقييم الحالات، كلاً على حدة، يعني عدم وجود ضمانات كافية ضد الإعادة القسرية، وبما يخالف التزامات ليبيا الدولية و الإعلان الدستوري. فالمادة 10 من الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني

الانتقالي في 3 أغسطس/آب، تضمن الحق في التمتع باللجوء، وتقر بمبدأ عدم الإعادة القسرية "للاجئين السياسيين".

إن ليبيا دولة طرف في "اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تنظم جوانب محددة لمشكلة اللاجئين في أفريقيا" (اتفاقية اللاجئين في أفريقيا)، التي تنص على أن "تتعهد الدول أعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية ببذل أقصى مساعيها – في إطار التشريعات الخاصة بها – لإيواء و كفالة استقرار أولئك اللاجئين الذين لا يستطيعون أو لا يرغبون – لأسباب وجيهة –في العودة إلى بلد منشئتهم الأصلي أو إلى البلد الذي يحملون جنسيته".

وليبيا ملزمة أيضاً بعدم إعادة أي فرد إلى بلد يمكن أن يتعرض فيه للتعذيب أو لأشكال أخرى من سوء المعاملة، أو "تتعرض فيه حياته أو سلامته البدنية أو حريته للتهديد". وهذه الالتزامات مدرجة في المادة 2 من "اتفاقية اللاجئين في أفريقيا"، فضلاً عن المادة 7 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية السياسية"، والمادة 3 من "اتفاقية مناهضة التعذيب"، التي صادقت عليها ليبيا.

ما يلفت النظر أنه وعلى الرغم من التجاوزات الموثقة توثيقاً جيداً التي تواجه طالبي اللجوء والمهاجرين في ليبيا، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تواصل مساعيها للتعاون مع السلطات الليبية في مجال مكافحة الهجرة.[42]

4. الاشتباكات متواصلة وعالية الكلفة

"بدأ إطلاق النار والانفجارات يوم الجمعة... وكانت إسراء جالسة تحت الشباك. ثم فجأة... لاحظنا أن إسراء قد جرحت في ظهرها؛ هرعنا بها إلى المستشفى، ولكنها فارقت الحياة في الطريق."

مروة بهلول الغول تصف لمنظمة العفو الدولية كيف أصيبت شقيقتها، البالغة من العمر 19 سنة، بشظايا قاتلة في 14 يناير/كانون الثاني 2012، عندما هاجمت ميليشيا من غريان بلدة الأصابعة، بزعم تخليصها من العناصر الموالية للقذافي.[43] وكان المقاتلون قد اتخذوا مواقع لهم على بعد نحو 300 متر من بيتها.

اسراء بهلول الغول، 19 سنة، قتلت في 14 فبراير/شباط 2012، عندما أصيب منزلها في الأصابعة أثناء الاشتباكات.©Private .

بعد ثلاثة أيام من مقتل معمر القذافي في مسقط رأسه، سرت، في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2011، أطلق "إعلان التحرير" رسمياً إشارة انتهاء الأعمال العدائية. بيد أنه لم يضع حداً فعلياً للمواجهات المسلحة في ليبيا.[44] وفي واقع الحال، ما برحت الاعتداءات والاشتباكات المسلحة المتفرقة تندلع في مختلف أنحاء البلاد، وبما يؤدي إلى مقتل مقاتلين والمارة وسكاناً محليين. وفي بعض الحالات، استمرت الاشتباكات لبضع ساعات؛ بينما تواصلت في حالات أخرى لمدد أطوال بكثير وعلى نحو متكرر.

وأشعلت فتيل العنف توترات محلية وقبلية وسياسية طال عليها العهد، وضاعفت من حدتها في بعض الأحيان الصراعات على السلطة، وسهّل اندلاعها تكديس الميليشيات للأسلحة ورغبتها في استخدام أسلحة من قبيل المدافع الرشاشة والمقذوفات المضادة للدروع والهاونات، بما في ذلك في المناطق السكنية.

وقد دفع السكان المحليون وغيرهم ممن لم يشاركوا في القتال الثمن: فقتلوا، وجرحوا، وهجروا من ديارهم أو

أصبحوا بلا مأوى. وكثيراً ما رافق الاعتقال التعسفي والتعذيب أعمال العنف هذه.

إن الأفعال التي قامت بها الميليشيات المسلحة في سياق هذه الاشتباكات تشكل انتهاكاً لعدد من الحقوق، بما في ذلك الحق في الحياة، والحق في حرية الشخص وأمنه على نفسه، وحق الشخص في أن لا يتعرض للتعذيب. كما شكل سلوك الميليشيات انتهاكاً للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وعلى سبيل المثال الحق في السكن الملائم والحق في مستوى معيشي لائق. وربما يشكل التدمير الواسع النطاق للمنازل عملية إخلاء قسري غير مشروعة، وبما يشكل خرقاً للمادة 11 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، الذي انضمت إليه ليبيا كدولة طرف. [45] وبالمثل، فإن تدمير المصالح التجارية أو مصادر العيش يشكل انتهاكاً للحق في مستوى معيشي لائق.

ولقد بدا المجلس الوطني الانتقالي بلا حول ولا طول وغير قادر على منع مثل هذه الاشتباكات. فدعواته إلى وقف إطلاق النار وإلى المصالحة إما يتم تجاهلها أو يتأخر التجاوب معها. واشتكى العديد من الضحايا لمنظمة العفو الدولية بشأن عدم تحقيق تقدم على المستوى الوطني في تقصي الحقائق بشأن قصص العنف، وتقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى ساحة العدالة، وتقديم التعويضات للضحايا عما لحق بهم من خسائر.

وفي هذا السياق، شكّل المجلس الوطني الانتقالي عدداً من لجان تقصي الحقائق للتحقيق في بعض الاشتباكات، ولكن لم تعلن نتائج لمثل هذه التحقيقات على الملأ حتى الآن، بينما لم يخضع الجناة لأي محاسبة، وما زال الضحايا ينتظرون تلقي ما يستحقون من جبر لما لحق بهم من ضرر.

وتسلط وتيرة وقوع هذه الاشتباكات وتكرار حدوثها، ولا سيما في غرب وجنوب البلاد، المزيد من الضوء على أهمية السيطرة على الميليشيات كمسألة ملحة، وتسريع جهود تجريد المسلحين من أسلحتهم، والتصدي للأسباب الجذرية للعنف.

ويكشف العنف المتفشي في جنوب ليبيا النقاب عن مدى تجذر العنصرية وكراهية الأجانب ضد الليبيين ذوي البشرة الداكنة من غير العرب. فلطالما اشتكى أفراد مجتمعات التبو والطوارقة من التمييز والعنصرية، ومن عدم قدرتهم على تجديد وثائقهم الثبوتية أو الحصول على وثائق جديدة لأطفالهم. وهذه المجتمعات من بين الأشد فقراً، وتعيش في مناطق عشوائية تفتقر إلى الخدمات. وتحاجج الأغلبيات العربية ضد هذه المجتمعات بالقول إن ولاءها هو في الأساس لروابطها القبلية مع سكان مالي وتشاد والنيجر، وليس لليبيا، ويحملونها مسؤولية الأعمال الإجرامية وأعمال التهريب.

وفيما يلي أمثلة ذات دلالة عامة عما يقع من اشتباكات محلية. وقد شهدت ليبيا، منذ زيارة منظمة العفو الدولية لليبيا في مايو/أيار ويونيو/حزيران 2012، المزيد من المواجهات. فعلى سبيل المثال، أدى العنف الذي اندلع في جبل نفوسة في منتصف يونيو/حزيران إلى مقتل 105 أشخاص، وإلى جرح ما يربو على 500 آخرين، وفقاً للتقديرات الحكومية. [46] كما أدى إلى تهجير الآلاف، [47] العديد منهم من أبناء قبائل المشاشية الذين حرموا من العودة إلى ديارهم من قبل ميليشيات الزنتان بسبب تأييدهم المزعوم لقوات القذافي إبان النزاع.

الكفرة

منذ نهاية النزاع المسلح في 2011، اندلع القتال عدة مرات في مدينة الكفرة النائية في جنوب شرقي البلاد. ويجعل موقع المدينة الجغرافي منها ملتقى رئيسياً تتقاطع عنده سبل طالبي اللجوء والمهاجرين القادمين من القرن

الأفريقي، ومعقلاً مهماً لأعمال التهريب. والمدينة مقر كذلك لمجتمع من الأقلية الليبية ذات البشرة السوداء، من قبائل التبو، الذين يتواجدون أيضاً في مناطق أخرى من ليبيا، وكذلك في دولتي النيجر وتشاد المجاورتين.

ويعود العداء بين مجتمع التبو والأغلبية العربية من قبيلة الزوية العربية إلى ما قبل انتفاضة 2011. فأثناء حكم العقيد القذافي، ظل أبناء التبو يشتكون من السياسات والممارسات التمييزية التي يواجهون، بما في ذلك حرمانهم من وثائقهم الثبوتية وجوازات السفر. وقد قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق حالات لعمليات هدم وإخلاء قسري لبيوت التبو في الكفرة ابتداء من نوفمبر/تشرين الثاني 2009. [48] واشتكت أغلبية السكان العربية في المدينة من تورط أفراد من التبو غير الليبيين في أعمال عنف وتصرفات أخرى مخالفة للقانون. وانضم التبو خلال الانتفاضة إلى القوات المناهضة للقذافي، بينما قام قائد محلي من التبو، هو عيسى عبد المجيد، بتمثيل الكفرة في المجلس الوطني الانتقالي لفترة وجيزة، قبل أن يستقيل في أكتوبر/تشرين الأول 2011 احتجاجاً على ما وصفه باستمرار التهميش لأبناء التبو والتمييز ضدهم.

واشتدت سوية التوترات بين التجمعين السكانيين في أواخر 2011، وعلى ما يبدو بشأن السيطرة على الحدود. فنشبت مواجهات عند النقاط الحدودية، وانتشرت من ثم لتصل إلى مدينة الكفرة نفسها. وعندما زارت منظمة العفو الدولية المدينة في أواخر مايو/أيار 2011، كان الوضع فيها متوتراً للغاية ويسودها التقسيم. كما كان الاختلاط والتواصل بين الجانبين ضعيفاً. ولم تضم المجالس المحلية المدنية والعسكرية للكفرة أي ممثلين للتبو، بينما بسط قادة التبو العسكريين سيطرة فعليه على أحياء التبو في المدينة.

وحمّل كل من الجانبين الطرف الآخر مسؤولية العنف وخرق اتفاقات إطلاق النار. فاشتكى الأهالي من التبو من التهميش والعنصرية ورفض الأغلبية إشراكهم في السلطة. بينما اشتكى أهالي الزوية من مشاركة مقاتلين من التبو غير الليبيين ضدهم، ومن أجندات أجنبية تسعى إلى خلق "دولة للتبو"، وهي ادعاءات رفضتها قيادات التبو. وانخرطت لواء درع ليبيا التابعة لبنغازي، التي بعثت بها وزارة الدفاع في أبريل/نيسان للحفاظ على السلم والأمن في المنطقة الحدودية، في مصادمات مسلحة مع مقاتلي التبو. وقال هؤلاء إنهم وقفوا إلى جانب "إخوتهم العرب"، بينما ادعى ضباط الكتيبة أن قادة التبو العسكريين رفضوا إخلاء النقاط الاستراتيجية وتسليمها إليهم، والسماح لواء درع ليبيا بدخول أحياء التبو. وعقب الاشتباكات الأخيرة بين هذه القوات ومقاتلي التبو في يونيو/حزيران، ورد أن أسامة الجويلي، وزير الدفاع، دعا إلى سحب لواء درع ليبيا وإحلال كتائب أخرى محلها. [49]

وبغض النظر عن الأسباب والجذور التاريخية للمشكلة، فإن سكان الكفرة قد تحملوا العبء الأكبر للمصادمات المسلحة. فبحسب سجلات المستشفى المحلي، قتل 69 شخصاً جراء الاشتباكات في فبراير/شباط 2012 ونتيجة إصابتهم بعيارات نارية وبجروح ناجمة عن شظايا القذائف، وكان 37 من هؤلاء من التبو. وقال سكان محليون إن عدد القتلى كان أكبر من ذلك، نظراً لعدم تسجيل جميع من قتلوا. [50] وخلصت بعثة للأمم المتحدة زارت المنطقة لتقدير الخسائر في أواخر فبراير/شباط إلى أنه "واستناداً إلى معلومات تلقتها في الميدان من كلا الجانبين، فإن ما يربو على 100 شخص قد لقوا مصرعهم نتيجة للقتال". [51] وتشير سجلات المستشفى المحلي إلى إصابة 250 شخصاً آخر بجروح، بينهم 130 من التبو و120 من أصول أخرى.

وكان بين من قتلوا أفراد لا علاقة لهم بالقتال، بمن فيهم نساء وأطفال ورجال عزَّل من السلاح. ففي الأحياء العربية، لقي ثلاثة أشخاص مصرعهم، بينهم فتاة، جراء إصابتهم بجروح نجمت عن شظايا. وفي مناطق التبو، تشير سجلات المستشفى إلى أن نحو 19 شخصاً أصيبوا بشظايا، بمن فيهم ثلاثة أطفال وثلاث نساء. وعلى ما يبدو، فإن كلا الجانبين قاما بإطلاق نار متهور، بينما تمركز مقاتلون من كلا الجانبين في المناطق السكنية أو

بالقرب منها، معرِّضين السكان لأخطار أكبر. واستخدمت في القتال أسلحة لا تميز وعشوائية بطبيعتها، بما أدى إلى ارتفاع عدد الإصابات بين السكان.

أصيبت فاطمة الابيرش ، 16 سنة، بإصابة قاتلة وهي تغسل الملابس في بيتها أثناء اشتباكات في الكفرة. وتظهر الصورة إلى اليمين البوابة التي كانت تقف وراءها في ذلك الوقت. مايو/أيار 2012©Amnesty International

وكان بين من قتلوا الطالبة فاطمة حمد حسين الابيرش ، البالغة من العمر 16 سنة. فقرابة الساعة 5 من مساء 13 فبراير/شباط، كانت فاطمة تغسل الملابس في بيتها الواقع في حي السوسي، في ساحة مكشوفة خلف باب معدني، عندما بدأ القصف. فضربت قذيفة، يعتقد أن مصدرها مدفع هاون، البيت وأصابت شظاياها الباب المعدني.

وأصيبت فاطمة الابيرش إصابة قاتلة في بطنها. وأجرى الأطباء عمليات جراحية لإنقاذها، ولكن كان الأوان قد فات. وفي البيت، عثرت منظمة العفو الدولية على بقايا قذيفة هاون وشاهدت آثار تدمير تؤكد صحة رواية العائلة. وقال والد الضحية إن قذائف هاون كانت تطلق من الجهة الجنوبية الغربية، حيث توجد أحياء التبو.

وأبلغت عزة كريم، المتزوجة حديثاً والبالغة من العمر 26 سنة، منظمة العفو الدولية أنها تطلب العدالة لمقتل زوجها، **محمد عيسى بورجب**، البالغ من العمر 27 سنة، والذي فارق الحياة جراء إطلاق النار عليه من قبل رجال من التبو في فبراير/ شباط. ووصفت ما حدث على النحو التالي:

"حوالي الساعة 10 صباحاً، كنا، زوجي وأنا، نتجه بسيارتنا من بيتنا في القريات إلى المستشفى [الكفرة العام]، حيث كان لي موعد مع الطبيب. وعندما وصلنا الدوار الأخضر، تعرضت سيارتنا لإطلاق نار ووقفنا على الفور. ونظرت إلى كرسي السائق وأدركت أن زوجي قد أصيب. خرجت من السيارة ورحت أصرخ طلباً للنجدة. أردت نقله إلى المستشفى. وكانت هناك مجموعة كبيرة من مسلحي التبو في كل مكان؛ ولم يقدموا لي يد المساعدة. وعوضاً عن ذلك، ضربوني بأعقاب بنادقهم على ذراعي وكتفي... وأريد لمن فعلوا ذلك أن يعاقبوا."

ويشير تقرير تفحصته منظمة العفو الدولية إلى أن محمد عيسى بورجب توفي نتيجة إصابته بعيار ناري في الرأس.

وكانت منطقتا الشورى وقدرفي للتبو أكثر الأحياء تضرراً من القتال، حيث يمكن رؤية الأضرار التي لحقت بالبيوت وبغيرها من مرافق البنية التحتية. واعترف أعضاء مجلس الكفرة المحلي بأن الميليشيات العربية استخدمت الأسلحة الثقيلة أثناء القتال. وبرّروا هذه الأعمال بالقول إن مقاتلي التبو كانوا يعرضون الأمن للخطر وكانوا مسؤولين عن عدة اعمال إطلاق نار قاتلة.

فأصيب **كوري وهلي لينو**، ويبلغ من العمر 66 سنة ولديه 14 من الأبناء، بجروح قاتلة نتيجة إصابته بشظايا قذيفة بعد ظهر 15 فبراير/شباط. وأبلغت إحدى بناته منظمة العفو الدولية ما يلي:

الباب الخارجي الذي أصيب كوري وهلي لينو خلفه بجروح قاتلة من شظايا القذائف. مايو/أيار 2012
©Amnesty International

"منذ الصباح الباكر، بدأت أعمال قصف وانفجارات متواصلة، ولكننا كنا محاصرين داخل الحي [الشورى]، ولم يكن لدينا مكان نذهب إليه. كان والدنا قرب باب البيت عندما سمعنا صوت انفجار قوي فعلاً. فأصابت الشظايا جميع أنحاء جسمه، بما في ذلك صدره. وحاول أقاربنا نقله إلى عيادتنا الميدانية، ولكنه لم يصمد... ومنذ ذلك الوقت، لم يكلمنا أي مسؤولين حكوميين أو يسألونا عما حدث. إننا مهمشون."

وطبقاً لشهادة وفاة صادرة عن العيادة الميدانية الليبية، توفي كوري وهلي لينو نتيجة جروح نجمت عن شظايا أصابت صدره.

توفيت هدمة كردي عادل، 69، مع حفيدتها في منطقة التبو من قدرفي في 13 فبراير/شباط أثناء اشتباكات بين التبو وقبائل عربيةPrivate©

وأبلغ سكان محليون منظمة العفو الدولية أن **هدمة كردي عادل**، البالغة من العمر 69 سنة، وحفيدتها **أمينة محمد كني**، وهي في الرابعة، قتلتا عندما تعرض بيتهما في قدرفي للنيران حوالي الساعة 5 من بعد ظهر 13 فبراير/شباط.

وأبلغ جيران **سوقي رمضان سوقي**، البالغ من العمر 63 سنة، منظمة العفو الدولية أنه كان في طريقه إلى المسجد لأداء صلاة الظهر في منتصف فبراير/شباط عندما أصيب بجروح في الرأس. ونقل إلى طرابلس، حيث توفي في 4 مارس/آذار. وطبقاً لتقرير تشريح أولي للجثة اطلعت عليه منظمة العفو الدولية، نجمت وفاته عن "انفجار قذيفة" أصابت رأسه.

وتمكنت **خديجة سوقي بركة**، البالغة من العمر 56 سنة، من النجاة من المواجهات. ووصفت لمنظمة العفو الدولية محنة عائلتها على النحو التالي:

*"يوم الخميس [16 فبراير/شباط]، حشرنا جميعاً، نحو 20 امرأة وطفلاً، داخل منزلنا في قدرفي. كنا منذ الصباح الباكر نسمع أصوات الانفجارات وإطلاق النار تأتينا من بعيد؛ وراحت الأصوات تقترب. كنت أجلس على السرير نفسه الذي جلست عليه حفيدتي، **خديجة [محمد إبراهيم]**، التي لم تبلغ الرابعة بعد، عندما أصيب البيت.*

" وقد ظللت طيلة الأشهر الثلاثة الماضية أتلقى العلاج، بداية في طرابلس، ثم في بنغازي. لا أزال غير قادرة على المشي، بعد أن أصابتني الشظايا في ساقي وفخذي... وفقدت خديجة أصبعين من أصابع قدمها. ودمر بيتنا في قدرفي بالكامل، ونعيش حالياً هنا في الشورى مع أقارب لنا."

فقدت خديجة محمد إبراهيم اثنين من أصابع قدمها عندما تعرضت منطقة قدرفي للتبو لإطلاق نار في 16 فبراير/شباط. يونيو/حزيران 2012. .
©Amnesty International

واندلعت الاشتباكات مجدداً في منتصف أبريل/نيسان بين "لواء درع ليبيا" ومقاتلي التبو. وأبلغ سكان محليون منظمة العفو الدولية أن منطقتي الشورى وقدرفي للتبو تعرضتا للقصف ثانية. وطبقاً لسجلات المستشفى الميداني المحلي، قتل 10 أشخاص وجرح 53 غيرهم أثناء الجولة الثانية من العنف. وأبلغ مقاتلون تابعون لدرع ليبيا منظمة العفو الدولية أن مقاتلي التبو هاجموهم أولاً، ولم يكن أمامهم خيار سوى فتح النار على أحياء التبو.

أماني جاب الله 9 سنوات، تعرضت للأصابة في 21 إبريل/نيسان، خلال المصادمات التي وقعت في الكفرة. وقد توفيت بسبب حروجها في يونيو/حزيران. مايو/أيار 2012 .Amnesty International. ©..

وكانت **أماني جاب الله**، البالغة من العمر تسع سنوات بين الضحايا. وفي 9 مايو/أيار، زارتها منظمة العفو الدولية في مركز طرابلس الطبي، حيث كانت تتلقى العلاج لإصابات لحقت بها في بطنها في 21 أبريل/نيسان. وتوفيت متأثرة بجروحها في أوائل يونيو/حزيران. وآنذاك، أبلغت أختها الكبرى منظمة العفو الدولية ما يلي:

"كانت أماني، أختي الأصغر مني أيضاً، مع والدتي في البيت في قدرفي عندما بدأ القصف... وهرعتا، دون وعي منهما، إلى خارج البيت بحثاً عن ملجأ، وأصيبت أماني بعيار ناري في ظهرها؛ فمزقت الرصاصة ظهرها لتصل إلى معدتها. من يمكن أن

يفعل هذا لطفل؟ إن وضعنا صعب للغاية في الكفرة حتى الآن بعد توقف القصف، ولكننا نشعر بخوف شديد ولا نغادر أحياءنا... وقد أغلقت المدارس أبوابها، وليس هناك من عمل... كنا نعاني تحت حكم القذافي، والآن نعاني من جديد... لا نستطيع العيش حياة طبيعية عندما تتعرض أحياؤنا للقصف، بين الحين والآخر."

وقتل **إبراهيم كامل موسى**، وهو أب لأربعة أطفال يبلغ من العمر 35 سنة، أثناء اشتباكات في وقت قريب من 20 أبريل/ نيسان. وأبلغت زوجته المكلومة منظمة العفو الدولية ما يلي:

"في الصباح الباكر، حوالي الساعة 10، كنت داخل غرفة المعيشة مع أطفالنا الأربعة، بينما كان واقفاً في فناء البيت. سمعت ضجيجاً عالياً وإطلاق نار... وعندما هرعت إل الخارج، وجدته وسط بركة من دمه."

وأبلغ **جمعة سنوسي عبد الله**، البالغ من العمر 70 سنة، منظمة العفو الدولية من فراشه في المستشفى في طرابلس أنه كان قد أنهى للتو صلاة الجمعة في 20 أبريل/نيسان، في مزرعته بقدرفي، عندما أصيب منزله بقذيفة وجرح في بطنه. ونقل إلى المستشفى الميداني، ثم نقل إلى طرابلس بعد أسبوع.

وأصيبت **خديجة مختار** بشظية أثناء أعمال العنف. وأبلغ والدها منظمة العفو الدولية أنها كانت تلعب في بيت جار لهم في 23 أبريل/نيسان عندما أصيبت في ساقيها وذراعيها. وأصيب ابن جارهم، **موسى بكر إبراهيم**، البالغ من العمر ست سنوات، بجروح من شظية أصابت ذراعه وساقه اليسرى. وأبلغ أقاربه منظمة العفو الدولية أن والد موسى، البالغ من العمر 69 سنة، كان قد قتل في 11 فبراير/شباط 2012 أثناء عملية القصف الأولى لقدرفي.

وعانى سكان الأحياء العربية أيضاً أثناء الجولة الثانية من العنف. فطيقاً لسجلات مستشفى الكفرة العام، توفي ثلاثة أشخاص وجرح 50 آخرون، بمن فيهم مقاتلون.

كانت خديجة مختار وموسى بكر إبراهيم يلعبان في البيت عندما أصيبا بشظايا قذيفة في 23 أبريل/نيسان 2012.
مايو/أيار 2012©Amnesty international

توفيت خديجة محمد، في الصورة مع شقيقها وشقيقتها، في 23 أبريل/نيسان عندما تعرض بيتها في الكفرة لإطلاق نار. . ©Private

وكانت **خديجة محمد حمد**، البالغة من العمر ثماني سنوات في غرفة المعيشة في بيت عائلتها بمنطقة بوما عندما تعرض البيت لإطلاق نار في 23 أبريل/نيسان حوالي الساعة 3 من بعد الظهر. وأصيبت في صدرها. ونقلتها أسرتها المكلومة إلى المستشفى، ولكنها فارقت الحياة. وأصيبت أختها زهرة، 11 سنة، وأخوها أحمد، 9 سنوات، بجروح شظايا خفيفة في ساقيهما. ويقع بيتهم قرب المطار، حيث كانت "لواء درع ليبيا" تعسكر في وقت المواجهات.

التهجير

أدى القتال وما تلاه من توترات إلى نزوح عائلات من كلا جانبي النزاع. ففقدت عدة عائلات من التبو في منطقة منيانا ممقتنياتها الضئيلة التي كانت بحوزتها ومصادر عيشها وبيوتها. وكانت هذه المنطقة، المكونة من أكواخ وبيوت بدائية بسقوف من الصفيح، مهجورة تماماً عندما زارتها منظمة العفو الدولية في أواخر مايو/أيار. وتعرضت عدة مساكن للحرق كلياً. ووصفت امرأة من التبو تبلغ من العمر 22 سنة ما حدث قائلة:

"كنا في بيتنا، أمي وشقيقتاي وإخواني الثلاثة، عندما سمعنا صوت إطلاق نار حوالي الساعة 5.30- 6 مساء يوم 15 فبراير/شباط. وخرجنا من البيت لنرى ما حدث، عندما واجهتنا أعداد كبيرة من الرجال المسلحين بملابس مدنية، وكانوا على ظهر شاحنات بك أب تحمل مدافع مضادة للطائرة. وأخبرونا بأن نغادر. كان هناك تسعة رجال بجانب بيتنا وحده. كنا جميعاً من النساء والأطفال هناك. ولم يعطونا فرصة حتى لجمع أمتعتنا. وأمام عيني هاتين، صبوا النفط على البيت وأضرموا فيه النار. وكنا مرعوبين إلى حد أننا لم نستطع التفوه ولو بكلمة واحدة."

وعقب ذلك، لجأت المرأة إلى بيت قيد البناء، بلا ماء جار أو كهرباء، مع خمس نساء أخريات وأزواجهن ونحو 30

عقب اضطرارهم إلى مغادرة بيوتهم أثناء الاشتباكات المسلحة، لجأ نحو 40 من التبو إلى بيت قيد الإنشاء، لا ماء فيه ولا كهرباء. مايو/أيار 2012.©Amnesty International .

من الشبان غير المتزوجين والأطفال.

وأدى القتال كذلك إلى تهجير عدة عائلات عربية كانت تعيش في "الحي الأوسط" القريب من مناطق التبو. وأبلغ **أبو بكر عمر حسن** منظمة العفو الدولية أن مقاتلي التبو المسيطرين على الحي عرضوا على السكان، أثناء العنف في فبراير/شباط، ضمان مرور آمن لهم. وغادر الحي مع عائلته ومع عائلات عربية أخرى. وما إن تراجع العنف، حتى عاد إلى بيته ليجد أنه قد نُهب. فجلب أمتعة جديدة وعاد إلى بيته. وعندما اندلع العنف مجدداً في أبريل/نيسان، فر مرة أخرى في 19 أبريل/ نيسان لشعوره بعدم الأمان عقب دخول مقاتلي التبو بيته وتفتيشه. وعقب الهدنة، عاد مرة أخرى ليجد بيته وقد نهب: لم يبق شيء. ومنذ ذلك الوقت، استأجر بيتاً مع زوجته وأطفاله التسعة في المنطقة العربية. وكان جاره، **أحمد محمد داود**، قد مر بتجربة مماثلة، وانتقل أيضاً مع عائلته من العقار الذي يملكه. وتقدم كلاهما بشكاوى لدى الشرطة والنيابة العامة والمجلس المحلي لكفرة.

أبو بكر عمر حسن يطلع منظمة العفو الدولية على بيته المنهوب. يونيو/حزيران 2012
.©Amnesty International

حالات الاعتقال والتعذيب

أثناء الاشتباكات في فبراير/شباط، قامت الميليشيات المسلحة من التبو والعرب، على السواء، باعتقال أشخاص. وطبقاً لأحد أعضاء المجلس المحلي للكفرة، أسرت ميليشيات التبو سبعة من العرب. وقيل إن عدداً منهم تعرض للتعذيب.

كان **محمد أحمد محمد داود**، البالغ من العمر 23 سنة، بين من اعتقلوا من "الحي الأوسط". وأبلغ منظمة العفو الدولية أن مقاتلين من التبو أوقفوا سيارته، أثناء الاشتباكات في فبراير/شباط، وقاموا باقتياده مع عمه عامر محمد داود وصديق لهما من بنغازي كان في زيارة لهما. وأخذوا جميعاً في سيارات منفصلة إلى مكان غير معلوم، وصفه بأنه منزل عائلي داخل مناطق التبو. ومضى إلى القول:

"استجوبوني بشأن عدد الأسلحة والسيارات التي نملكها [المجتمعات العربية للكفرة]. أدخلت إلى غرفة، حيث ضربت على جميع أنحاء جسمي بقضيب معدني صغير لنحو ساعة، أو ساعة و15 دقيقة. وهددوا بقتلي. لم يعطوني أي ماء أو طعام لثلاثة أيام، ولم يدعوني أذهب إلى المرحاض. أبقوا على يدي موثقتين لثلاثة أيام، وحرقوا ساقي بسيجارة. وللأيام الثلاثة الأولى، كان الحراس يأتون إلي ويضربونني... وأخلي سبيل بعد ثمانية أيام في تبادل للسجناء، ولكنهم لم يعيدوا لي سيارتي."

واحتجز **الشامع هبة الشامع**، وهو عضو في المجلس المحلي للكفرة ويبلغ من العمر 36 سنة، هو الآخر لدى ميليشيات من التبو لستة أيام عقب القبض عليه في 21 فبراير/شباط بالقرب من الخط الأمامي للقتال. وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه وعقب القبض عليه مباشرة، جرى تكبيل يديه وعصب عينيه وألقي به أرضاً، ثم ضرب لنحو 15 دقيقة بأعقاب البنادق، بما في ذلك على أذنه اليسرى ووجهه. أبقي عليه مكبل اليدين ومعصوب العينين طيلة فترة احتجازه؛ وكان محتجزوه يطعمونه بأيديهم ويساعدونه على التبول. وتحدث عن التحقيق معه حول القوة العسكرية للعرب في المنطقة وهو راكع على ركبتيه ويُخضع لعمليات إعدام وهمية بوضع ماسورة بندقية بالقرب من صيوان أذنه. وقال إنه ضرب في اليومين الأولين، بما في ذلك بمسطرة معدنية، وخصوصاً بين ساقيه. كما تعرض للركل. وقال إنه فقد القدرة على السمع بأذنه اليسرى نتيجة للضرب.

شاب يري منظمة العفو الدولية العلامات التي خلفتها حروق السجائر على مؤخرة عنقة وهو معتقل. مايو/أيار
©Amnesty International 2012

واعتقلت الميليشيات العربية عدداً من التبو. فأبلغ ممرض من التبو يبلغ من العمر 36 سنة منظمة العفو الدولية أن رجالاً مسلحين بملابس مدنية قبضوا عليه مساء 12 فبراير/شباط قريباً من شارع السوق – وهو شارع يفصل أحياء التبو عن الأحياء العربية – بينما كان يبيع الخبز. وأمروه بالخروج من سيارته، وربطوا يديه خلف ظهره، ثم اقتادوه إلى المبنى السابق لجهاز الأمن الخارجي. وقال إنه أفرج عنه في وقت لاحق من اليوم، ولكنهم استولوا على هاتفه ونقوده.

وأبلغ رجل آخر من التبو قبضت عليه ميليشيات عربية في فبراير/شباط بالقرب من "الجزيرة

الخضراء"، وكان مسرحاً للاشتباكات، منظمة العفو الدولية عن اعتقاله حتى أواخر فبراير/شباط. وتذكر أن أربعة آخرين من التبو اعتقلوا معه في قاعدة عسكرية، وقال إنه على الرغم من أنه لم يعذَّب هو شخصياً، إلا أنه شاهد آخرين يضربون بالأحزمة على ظهورهم.

وقابلت منظمة العفو الدولية شابين من التبو قبض عليهما وعذبا أيضاً على يد ميليشيا مسلحة عقب الاشتباكات. ووصف أحدهما، وهو تاجر يبلغ من العمر 24 سنة، ما حدث له على النحو التالي:

"حوالي 20 مايو/أيار، كنت أقود سيارتي عائداً من بنغازي إلى الكفرة مع صديق عندما أوقفنا رجال مسلحون من الكفرة عند نقطة تفتيش قريباً من الظهر. طلبوا منا هويتينا الشخصيتين وفتشوا السيارة. وفي صندوق السيارة، وجدوا بعض الأغطية البلاستيكية لبطاقات الهوية، واتهمونا بتزوير الوثائق. أخذوا هاتفينا وراحوا يستجوبونني. 'هل تعمل مع عيسى [عبد المجيد]؟ وما عدد الأسلحة والسيارات التي يملكها؟' ثم أوثقوا يدي خلف ظهري بشريط بلاستيكي وعصبوا عيني. وألقوا بي في السيارة، ومضوا لفترة من الوقت. وعندما وصلنا إلى قاعدتهم، أظن أنها كانت في القربات، ألقوا بي على الأرض مكبلاً وضربوني بالعصي وبقضبان معدنية على جميع أنحاء جسمي. وداسوا علي ببساطيرهم كذلك. واستمر هذا عدة ساعات، حتى ما بعد المغيب. واتهموني بالعمل مع عيسى. وحوالي الساعة 9 مساء، أزالوا الشريط البلاستيكي ووضعوا مكانه قيداً معدنياً. وتركت داخل غرفة مكبل اليدين، ولم يسمح لي بالذهاب إلى المرحاض، أو يعطوني أي طعام. وفي صباح اليوم التالي، ضربت على ظهري بكيبلات كهرباء لمدة حوالي 30 دقيقة، وسألوني من ثم أسئلة عن مكان وجود عيسى وخططه."

وفي وقت لاحق من اليوم، نقل الرجلان إلى سجن الكفرة المحلي، الذي تسيطر عليه "لواء درع ليبيا"، وأحيلا إلى النيابة العامة وأفرج عنهما في 22 مايو/أيار دون تهمة. ولم تُعد سيارته إليه. وقال صديقه البالغ من العمر 20 سنة إنه ضُرب على باطن قدميه بخرطوم بلاستيكي (أسلوب للتعذيب يدعى الفلقة) ولحُرق بالسجائر على مؤخرة عنقه. وعندما قابلتهما منظمة العفو الدولية، كلاً على حدة، بعد ثمانية أيام، كانت آثار الإصابات متطابقة تماماً مع ما أدلوا به من أقوال.

سبها

أدت التوترات بين المجتمعات العربية ومجتمعات التبو إلى أعمال عنف في مدينة سبها، في جنوب غرب البلاد، [52] في أواخر مارس/آذار. وعندما انهارت المفاوضات بين ممثلي التبو والعرب [53]، وتحولت إلى مواجهات مسلحة، انتشر العنف إلى المناطق السكنية، تاركاً بصماته على من لا علاقة لهم بالقتال وعلى السكان المحليين. واستمر العنف لنحو ستة أيام، وذهب ضحيته 81 شخصاً، طبقاً لمعلومات قدّمها سكان محليون ومهنيون طبيون إلى منظمة العفو الدولية. [54] وكما كان الحال في الكفرة، حمّل كل طرف المسؤولية إلى الطرف الآخر عن اندلاع الأعمال العدائية. فقال التبو إنه قد جرى الاعتداء على ممثليهم وقتلوا أثناء المفاوضات، بينما حاجج "أولاد سليمان"، القبيلة العربية التي تشكل الأغلبية، بأن التبو، وبينهم مقاتلون غير ليبيين، هاجموهم أولاً في محاولة للسيطرة على المباني الحكومية بهدف الاستيلاء على السلطة في ليبيا. وطبقاً لمصادر "أولاد سليمان"، قتل 32 شخصاً أثناء العنف- جميعهم من الرجال- في سياق المواجهات المسلحة.

وقال سكان محليون من التبو والطوارق [55] إن الميليشيات العربية استعملت صواريخ "غراد" ومدافع الهاون، وحتى المدفعية، في هجماتها. وزارت منظمة العفو الدولية المنطقة في أواخر مايو/أيار، ووجدت أن هناك بعض الدمار المتطابق مع ادعاءات القصف، وكذلك بقايا صواريخ "غراد". ويظهر شريط فيديو شاهدته منظمة العفو الدولية ميليشيات عربية وهي تطلق النار عشوائياً على أحياء للتبو مستخدمة مدافع مضادة للطائرات بسبطانة

واحدة وأخرى متعددة السبطانات، ومدافع ميدان، وقذائف مضادة للدروع. وبدت أعمدة من الدخان تتصاعد داخل مناطق التبو والطوارقة. وأبلغ ناشطون محليون ومهنيون صحيون وأعضاء في مجلس القاهرة المحلي – وهو حي أغلبيته من الطوارق والتبو يعرف أيضاً باسم تيوري- منظمة العفو الدولية أنهم قد قاموا بتوثيق 49 حالة وفاة على صلة بالنزاع بين السكان في طيوري وحجارة، وهو حي آخر للتبو. وأدى الاستخدام المتهور للنيران إلى إصابات مميتة ذهب ضحيتها أشخاص لا صلة لهم بالقتال.

كانت ضاوية بركة آدم قد لجأت إلى منزل قريب (في الصورة) عندما أصابتها شظية إصابة قاتلة، مايو/أيار 2012
©Amnesty International

فأصيبت **ضاوية بركة آدم محمد**، وهي أم لتسعة أبناء في الستين من العمر، إصابة قاتلة في 27 مارس/آذار حوالي الساعة 4.30 من بعد الظهر، عندما حاولت البحث عن ملجأ لها في بيت أحد الأقارب في منطقة الكرامة من طيوري. وطبقاً لأقوال أقاربها، كانت تجلس في غرفة المعيشة بالقرب من الباب عندما ضربتها شظية تحت أذنها وفي رأسها وفي ساقيها. وفقدت الوعي على الفور ولم تستعده أبداً.

وفي الحي نفسه، كان **عز الدين توكة**، البالغ من العمر 6 سنوات، يلعب مع ثلاثة أطفال آخرين في 28 مارس/آذار عندما ضربت قذيفة البيت، فقتل في الحال. وأبلغ ابن عمه منظمة العفو الدولية أنه سقط على الأرض فوراً، وأن الدماء غطت جسمه حتى رأسه وصدره وذراعيه. وأصيب طفلان آخران بجروح شظايا ثانوية.

قتل عز الدين توكة، 6 سنوات، عندما أصابته شظية في 28 مارس/ آذار. في الصورة شقيقته تقف أمام بيتهما. مايو/أيار
©Amnesty International2012

أصيب حنفي محمد أحمد وابنته نوره بجروح من شظايا قذيفة في 28 مارس/آذار أثناء الاشتباكات في سبها. وفقدت نوره الإبصار بعينها اليسرى. مايو/أيار 2012.
©Amnesty International

السيد إبراهيم فقد الإبصار بعينه اليمنى عندما أصيب بشظية في 26 مارس/آذار. وتوفيت زوجته، عائشة دمازي ، 48 سنة، عقب إصابتها في اليوم نفسه أمام مستشفى سبها. مايو/أيار ©Amnesty International2012 .

وقابلت منظمة العفو الدولية **حنفي محمد أحمد**، وهو رجل من الطوارق يقيم في طيوري. وقال إن سيارته تعرضت في حوالي الساعة 4.30 من بعد ظهر 28 مارس/آذار لإصابة بمقذوفة، وأن الشظايا أصابته وابنته، نوره، وأقارب آخرين كانوا يختبئون في مكان قريب. ووقعت الحادثة في مزرعة تبعد نحو 10 كيلومترات عن بيتهم في طيوري. وكانوا قد فروا إليها في وقت سابق من النهار بحثاً عن الأمان، نظراً لأن طيوري كانت تتعرض للقصف. وفقدت نوره القدرة على الإبصار بعينها اليسرى نتيجة لذلك، بينما كسرت يد حنفي.

وقتل وجرح متفرجون آخرون كذلك. ففي 26 مارس/آذار أصابت عيارات نارية **عائشة** دمازي ، وهي امرأة من التبو تبلغ من العمر 48 سنة، خارج مستشفى سبها العام، حيث كانت تعمل كعاملة تنظيف. وطبقاً لما قاله ابن عم لها كان يرافقها في حينه، أصيبت عندما خرجا من باب المستشفى وتوفيت عقب ساعات قليلة. وأصيب زوج عائشة، **السيد إبراهيم**، البالغ من العمر 66 سنة، في اليوم نفسه في مزرعته بطيوري عندما ضربته شظايا في ساقيه وبطنه وعينه اليمنى.

كان عبد الرحمن علي يلعب في بيته مع طفلين آخرين عندما بدأ القصف في 28 مارس/آذار. مايو/أيار ©Amnesty International2012

وفي حجارة، وهو حي آخر للتبو، كان **عبد الرحمن علي** يلعب في بيته مع طفلين آخرين عندما بدأ القصف في حوالي الساعة 3 من بعد ظهر 28 مارس/آذار. وأصيب في عنقه وساقيه.

الأضرار التي لحقت بالممتلكات

تسبب العنف بأضرار شديدة في الممتلكات، ولا سيما في منطقتي حجارة والنصرية للتبو اللتين دخلتهما الميليشيات العربية. وكانت هاتان المنطقتان تعانيان أصلاً من الإهمال الاقتصادي وتفتقران إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية. ويعيش العديد من التبو ومن الطوارق في أكواخ أو بيوت بلا سقوف، وأدت الهجمات إلى خسارتهم ما لديهم ومصادر عيشهم.

بيت محروق في حجارة عقب الاشتباكات المسلحة في مارس/ آذار مايو/أيار 2012
©Amnesty International

وأبلغ سكان في المنطقة منظمة العفو الدولية أنهم عندما عادوا عقب توقف الأعمال العدائية، وجدوا أن أضراراً شديدة قد لحقت ببيوتهم، وفي بعض الحالات تعرضت للحرق والتدمير. ويظهر شريط فيديو ميليشيات عربية تدخل هذه الأحياء، وعلى ما يبدو عقب مغادرة السكان لها. وفي حادثتين، على الأقل، كان أفراد منها يحملون صفائح غاز. ورأت منظمة العفو الدولية بيوتاً في منطقتي حجارة والناصرية وقد بدا أن النار قد أضرمت فيها عن عمد.

سكان الناصرية يظهرون لمنظمة العفو الدولية بيوتهم المحروقة والمدمرة، إثر هجوم على أيدي الميليشيا العرب في مارس/آذار 2012. مايو/أيار 2012 ©Amnesty International

وأبلغ سكان محليون في النصرية، وهو حي للتبو تقطنه نحو 80 عائلة، بحسب التقديرات المحلية، منظمة العفو الدولية أنه، وفي حوالي الساعة 1.30 من بعد ظهر 27 مارس/آذار، دخلت حيهم ميليشيات عربية مسلحة على ظهر دبابات وشاحنات بك أب نصبت عليها مدافع رشاشة. ومع تقدم الميليشيات، فر الأهالي ولم يرد ذكر إصابات. وعندما عادوا، وجدوا أن بيوتهم ومركباتهم قد أحرقت أو أصيبت بأضرار. وقامت منظمة العفو الدولية بتقييم الأضرار الشديدة وتبين لها أن دواخل عشرات من البيوت قد تفحمت ولم تعد صالحة للسكن.

وأدى القتال وتدمير الممتلكات بالعديد من السكان إلى أن يفروا إلى مرزق، على بعد نحو 130 كيلومتراً. وقد عاد بعضهم في محاولة منهم لإعادة بناء حياتهم وإنقاذ ما تبقى من ممتلكاتهم.

تعرض الطلاب من التبو للهجمات

أبلغ الطلاب المقيمون داخل حرم جامعة سبها من التبو منظمة العفو الدولية أنه تعرضوا للمضايقات على أيدي الميليشيات العربية أثناء المصادمات. وقالوا إنه جرى اقتحام غرفهم وسرقة مقتنياتهم. واعتقل العديد منهم كذلك وتعرضوا للتعذيب.

فأبلغ **محمد قاسم**، وهو طالب قانون يبلغ من العمر 20 سنة، منظمة العفو الدولية أنه قبض عليه حوالي الساعة 4 من بعد ظهر 27 مارس/آذار بالقرب من سكن الطلاب على أيدي حوالي سبعة رجال مسلحين واقتيد إلى مركز اعتقال غير رسمي. ووصف معاملته على النحو التالي:

"اقتادوني إلى داخل غرفة، حيث طلبوا مني أن أخلع بنطلوني. ترددت، فقام أحدهم بضربي بعقب بندقية. ثم قام بلسعي في جانبي بقطعة من المعدن المحمي... وبعد ذلك ربطت يداي وعلقت من نافذة، بينما كانوا يصبون الماء علي... ضربوني بعصا على ظهري وعلى جميع أنحاء جسمي. وأجبروني على القول أمام آلة تصوير إنني لست ليبياً... سألوني عن عدد مقاتلي التبو وعدد أسلحته... أخبرتهم أنني طالب. ولكنهم لم يكترثوا."

وأبلغ محمد قاسم منظمة العفو الدولية أنه اعتقل لنحو أربعة أيام مع 38 شخصاً آخر من التبو. وأثناء احتجازه، لم يسمح له بمغادرة الزنزانة، وكان عليه أن يتبول في عبوة بلاستيكية.

وآوى **حسين اللاشي رمضان موسى**، وهو طالب طب يبلغ من العمر 27 سنة، 13 أو 14 من التبو من مرضى المستشفى في مكان إقامة الطلبة. وقال إنه ساعدهم على التسلل للخروج من مستشفى سبها، حيث كانوا يتلقون العلاج، بما في ذلك لجروح نجمت عن الاقتتال، خوفاً منه على سلامتهم في ضوء الاشتباكات القبلية. وقال:

"مكثنا في نزل الطلبة ثلاثة أيام دون أية حوادث. وفي اليوم الرابع، اقتحم المكان نحو 20 رجلاً مسلحاً من العرب، معظمهم يرتدون ملابس الميدان العسكرية. وراحوا يشتموننا، واصفينا بأننا حمير وكلاب، وضربوني بعقب بندقية على رأسي. وأخذوا حاسوبي النقال. وعندما احتججت، قال أحدهم: 'لو كنت مكانك لما قلقت من ذلك، حياتك نفسها في خطر'. ثم اقتادونا إلى مخيم عسكري على بعد نحو خمسة كيلومترات من المدينة. كان هناك نحو 35 شخصاً آخر محتجزين هناك، بمن فيهم تسعة مهاجرين تشاديين قبض عليهم من المزارع التي كانوا يعملون فيها. وتعرض هؤلاء للضرب واتهموا بأنهم مرتزقة...

" عقب أربعة أيام، لم يضربوني، ولكنهم استجوبوني وأجبروني على التوقيع على ورقة بأنني تشادي ولست ليبياً... وفي اليوم نفسه، أبلغونا بأنه سوف يخلى سبيلنا في عملية تبادل للسجناء... ثم دخل شخصان من الخارج [مركز الاعتقال] يرتديان ملابس نظامية وسألوا، 'أين التبو؟ أين الطبيب الذي خبأ الجرحى؟' وهاجمني أحدهما بسكين.

وتبين لي فيما بعد أن أخاه قد لقي حتفه في القتال، على ما يبدو. حاولت الهرب منه، ولكنه واصل طعني... وأول ما أتذكره عقب ذلك هو أنني استفقت في قسم العناية المركزة في المستشفى."

عقب ثلاثة أيام، نقل في طائرة عسكرية إلى مصراتة، وسافر عقب ذلك إلى تونس لتلقي العلاج النفسي وتشير التقارير الطبية التي تفحصتها منظمة العفو الدولية إلى أن حسين موسى عانى من جروح نجمت عن طعنه في الصدر والظهر والذراعين.

وأبلغ كلمة وردجو ، وهو طالب في كلية الآداب يبلغ من العمر 19 سنة، منظمة العفو الدولية أنه ذات صباح أثناء الاشتباكات، قدمت إلى سكن الطلبة ثلاث شاحنات بك أب وعلى ظهرها مدافع رشاشة مضادة للطائرات. فتشوا غرف الطلاب من التبو، ثم غادروا ومعهم حواسيبهم النقالة وهواتفهم ومقتنيات ثمينة أخرى. وادعى كلمة وردجو أن رجال الميليشيا أهانوا الطلاب التبو أيضاً ووصفوهم بأنهم "عبيد وأنصار القذافي".

وأبلغ **حامد أمين إبراهيم**، وهو طالب هندسة يبلغ من العمر 24 سنة، منظمة العفو الدولية أن حاسوبه النقال قد سرق بينما جرى تكسير حقيبته. وقال إن الميليشيا كتبت على أحد الجدران: "تبو، مرتزقة، عبيد".

وتقدم طلاب التبو بشكوى إلى إدارة الجامعة، وما زالوا ينتظرون الرد.

وفي خطوة تلقى من الترحيب، أصدر رئيس الوزراء، عبد الرحيم الكيب، في 23 أبريل/نيسان 2012، قرار رقم 108 لسنة 2012، بإنشاء لجنة لتقصي الحقائق بخصوص "أحداث سبها"، وكلفها بتقديم تقرير خلال أسبوعين. وينبغي أن تُعلن نتائج هذا التقرير على الملأ، وأن يخضع مرتكبو الانتهاكات للمحاسبة، ويتلقى الضحايا الإنصاف والجبر.

تراغن

كانت ميليشيات التبو مسؤولة أيضاً عن وفيات مدنيين،[56] وعن اعتقالات تعسفية وأعمال تعذيب، عندما هاجمت مدينة تراغن، على بعد نحو 120 كيلومتراً عن سبها. وخضعت تراغن لسيطرة المعارضة للمرة الأولى في أواخر سبتمبر/أيلول دون أي مقاومة مسلحة. فعقب ادعاءات بأن بقايا لحكم القذافي تنشط في تراغن وتختبئ بها، دخلت ميليشيات التبو المدينة في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2011. وقال سكان محليون إن مئات مقاتلي التبو دخلوا المدينة في شاحنات بك أب على ظهرها مدافع مضادة للطائرات كانت تستخدمها كقاذفات للصواريخ أيضاً في هجماتها. واعترف أحد قادة التبو باستخدام أسلحة ثقيلة. وأبلغ منظمة العفو الدولية بأنها "الحرب، ولم يكن ثوار التبو هم وحدهم الذين يستخدمون مثل هذه الأسلحة". وعندما زارت منظمة العفو الدولية تراغن في مايو/أيار، كانت الأضرار متطابقة مع ما وصف من قصف بنيران المدافع ولا تزال بادية للعيان، رغم ما أجري من ترميم. وكانت عدة عقارات قد أحرقت عن بكرة أبيها. وطبقاً لأهالي محليين وتقارير صادرة عن المستشفى، قتل ما مجموعه 13 شخصاً في أعمال العنف.

ففارقت **رتاج إدريس حبيب بركة**، البالغة من العمر 7 سنوات، الحياة في 6 نوفمبر/تشرين الثاني عقب إصابتها في تراغن في أكتوبر/تشرين الأول. وأبلغ والدها منظمة العفو الدولية ما يلي:

"نعيش في سبها، ولكن رتاج وأمها، التي كانت حاملاً في شهرها التاسع آنذاك، واثنين من أشقائها، كانوا في زيارة لأقارب في تراغن في ذاك الوقت. وكانت رتاج تلعب مع أطفال آخرين في غرفة المعيشة، عندما أصيب البيت بقذيفة

بعد الظهر. وجرحت رتاج في بطنها، واندلقت أمعاؤها خارج بطنها. وهرع بها أقرباء إلى مستشفى تراغن، ولكن لم يكونوا قادرين على فعل شيء هناك، ولذا نقلوها في سيارة خاصة إلى سبها. فأوقفوا عند نقطة تفتيش حوالي 30 دقيقة، ولم يتمكنوا من الوصول إلى سبها حتى حوالي الساعة 11 مساء. فجرى تنظيف جروحها، ونقلناها إلى طرابلس ومن ثم إلى مالطا للعلاج. ولكنها لم تستعد وعيها أبداً وتوفيت متأثرة بجروحها في مالطا."

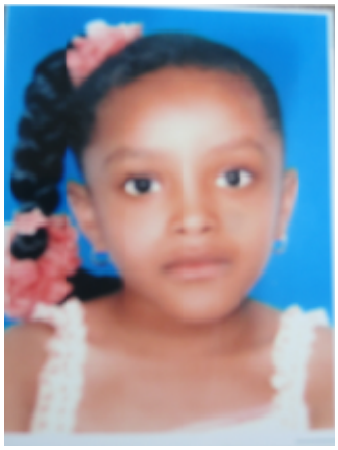

أصيبت رتاج، 7 سنوات، أثناء إقامتها في تراغن في أكتوبر/تشرين الأول، في هجوم شنته ميليشيات التبو. وتوفيت في مالطا في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 .
©Private

وقضى أشخاص آخرون إثر أصابتهم في منازلهم. فأبلغت زوجة **داود عبد الوهاب محمد علي**، البالغ من العمر 58 سنة، منظمة العفو الدولية أنها فرت من تراغن مع 11 من أطفالها، ولكن زوجها قرر البقاء في البيت لحمايته من اللصوص. وفي 13 أكتوبر/تشرين الأول، وجد الجيران جثته على سجادة الصلاة وقد استقرت عيارات نارية في صدره وبطنه. وطبقاً لما رواه أقاربه، لم يكن بحوزته أي سلاح.

حالات الاعتقال والتعذيب

منزل في تراغن تعرض للحرق نتيجة هجمات من قبل ميليشيات التبو في أكتوبر/تشرين الأول 2011. واشتكى الأهالي من أنهم لم يتلقوا بعد أي تعويضات من المجلس الوطني الانتقالي عن خسائرهم. مايو/أيار 2012 ©Amnesty International

أبلغ مقيمون في تراغن منظمة العفو الدولية أنه قبض على ما يربو على 60 شخصاً على أيدي ميليشيات التبو أثناء العنف؛ وتعرض العديد من هؤلاء للتعذيب. وأفرج عنهم جميعاً في وقت لاحق، باستثناء **محمد سليمان الأوجلي**، البالغ من العمر 32 سنة، والذي لا يزال مصيره مجهولاً. وبحسب رواية من كانوا معتقلين معه في مزرعة بشير صالح، سُمعت أصوات إطلاق نار بعد اقتياده إلى الساحة، ولم يُر بعدها. وبحث أقاربه عنه بلا جدوى في المستشفيات المحلية، وتقدموا بشكاوى إلى المجلس المحلي وإلى المجلس الوطني الانتقالي.

واعتقل **أيمن محمد عبد الله**، 30 سنة، في المزرعة التي شوهد فيها محمد سليمان الأوجلي للمرة الأخيرة. وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه قبض عليه مع والده وشقيقه على أيدي مجموعة من حوالي 10 من مقاتلي التبو. وواصل القول:

"في البدء فتشوا مزرعتنا وسرقوا سيارتين وجهاز حاسوب وحاسوب نقال، وكذلك بعض النقود... ثم نقلونا في سيارة إلى مزرعة بشير صالح. احتجزوني هناك في غرفة صغيرة مساحتها 3X3 أمتار. وقام خمسة منهم بضربي داخل الغرفة لثلاث ساعات بأسلاك كهربائية وبأعقاب البنادق؛ وركزوا على وجهي ورأسي وكتفيّ. وطيلة يوم ونصف، لم يعطوني أي طعام أو ماء، وكان عليّ أن أبول في زجاجة. وكانوا يسألونني عن مسؤولين في المنطقة وعن

أعضاء في الحكومة القديمة."

وأفرج عنه بعد ثلاثة أيام ليجد أن بيته قد نهب وحرق. وعندما زارت منظمة العفو الدولية البيت في أواخر مايو/أيار، كان البيت تحت الترميم.

رجل من تراغن يكشف لمنظمة العفو الدولية عن آثار التعذيب على جسده. مايو/أيار 2012
©Amnesty International .

وقبض تسعة من رجال التبو المسلحين يرتدون ملابس عسكرية على مفتش شرطة من تراغن يبلغ من العمر 38 سنة في أحد الشوارع حوالي الساعة 5 من مساء 10 أكتوبر/تشرين الأول. ووصف كيف تعرض للضرب بعقب بندقية عند القبض عليه، وكيف ألقوا بها في شاحنة مع شخصين آخرين قبضوا عليهما ومضوا بهم إلى سجن مرزق. ومضى إلى القول:

"*وضعت في زنزانة وحدي، وأجبرت على خلع ملابسي إلا من سروالي الداخلي، وجلدوني بالأحزمة وبأسلاك كهربائية على جميع أنحاء جسمي، ولا سيما ظهري. وتركت في هذه الحالة ليومين، وكان الحراس يأتون بين الفينة والأخرى ليواصلوا ضربي. كما شتموني بعبارات بذيئة، ووصفوني بالعبد والقذر.*"

وأخلي سبيله بعد 10 أيام دون اتهام. وما زالت آثار جروح لحقت به جراء التعذيب على ظهره تشير إلى صدق أقواله.

وأبلغت سلوى دغيلي، وهي عضو في المجلس الوطني الانتقالي ورئيسة لجنته القضائية، منظمة العفو الدولية أن لجنة لتقصي الحقائق أرسلت إلى تراغن وقدّمت تقريراً مكتوباً. بيد أن السكان المحليين اشتكوا من عدم اكتراث السلطات المركزية، ومن عدم اهتمامها بإصلاح الأضرار أو بتعويض الضحايا.

5. خلاصة وتوصيات

لافتة في بنغازي: "نعم لدولة القانون والمؤسسات" Amnesty International© .

لا بد وأن تواجه السلطات الليبية الجديدة- التي ستنبثق عن انتخابات يوليو/تموز- مهمة صعبة تتمثل في ترميم بلد عمه الخراب والانقسام خلال أربعة عقود من القمع والحكم التعسفي، حيث عاش بعض الأشخاص فوق القانون، بينما ظل آخرون خارج مظلة حمايته. وتظهر حقبة ما بعد النزاع المسلح، التي سادها انعدام القانون وتفشت فيها انتهاكات حقوق الإنسان، مدى التحدي الذي تواجهه مهمة كسر الحلقة المفرغة لإرث الإفلات من العقاب، ولا سيما في بلد تتسم مؤسساته بالضعف ولا تتمتع بالكثير من الثقة.

فعقب تسلمه السلطة، عمد حكم القذافي إلى قمع الأصوات المنشقة، وإلى القتل والسجن والتعذيب لعناصر "الثورة المضادة"، باسم حماية "ثورة الفاتح" لسنة 1969. والآن، ومن أجل تلافي الوصول إلى حصيلة مماثلة، يتعين على السلطات الليبية وضع حد للهجمات الثأرية والانتقامية ضد من يُزعم أنهم من الموالين والمؤيدين للقذافي، والتي ترتكب باسم حماية "ثورة 17 يناير". وقد حان الوقت لتحويل التعهدات باحترام حقوق الإنسان إلى واقع على الأرض، باتخاذ تدابير ملموسة للتحقيق في جميع جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات حقوق الإنسان، سواء أكانت قد ارتكبت على أيدي قوات القذافي أو المتحالفين معها، أم على أيدي المقاتلين المناهضين للقذافي وميليشياتهم.

ويتعين على السلطات الليبية الجديدة أن تبعث برسالة قوية إلى الميليشيات المسلحة، وإلى الجمهور عامة، بأن الوقت

قد حان لوضع حد للعدالة الانتقائية التي انتهت بسقوط حكم القذافي. فبناء نظام قضائي قوي يعمل بفاعلية من أجل محاسبة الجناة في محاكمات تفي بشروط المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وإنصاف آلاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم الجبر الوافي لهم، شروط أساسية لضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي أثناء ذلك، يتعين على السلطات الليبية استثناء جميع من يشتبه على نحو معقول بأنهم قد ارتكبوا أعمال القتل والتعذيب وغيرها من الانتهاكات الخطيرة من شغل المناصب التي يمكن أن يكرروا من خلالها جرائمهم هذه، بغض النظر عن مناصبهم ورتبهم أو انتماءاتهم.

ويتعين على السلطات الليبية أن تعترف أمام الملأ بنطاق ومدى جسامة الانتهاكات الجارية لحقوق الإنسان، وإدانة من يرتكبونها، دون السعي إلى تبرير مثل هذه الأعمال بإلقاء اللوم على أنصار القذافي أو عناصر إجرامية، وبذا تفاقم حالة اليأس التي تعاني منها الأسر والمجتمعات ومدن بأسرها يُرى على نطاق واسع أنها موالية للعقيد القذافي.

إن النسيج الاجتماعي والقبلي لليبيا يعني أن الانتهاكات المرتكبة ضد فرد واحد سوف تترك آثاراً معممة وتأثيراً نفسياً طويل الأجل على عائلات ومجتمعات بأسرها- وبما يقوض جهود المصالحة ويزيد من مخاطر الهجمات الثأرية. ويتعين أن يصل الليبيون إلى القناعة بأنه بإمكانهم الاتكال على النظام القضائي لتأمين حقوقهم، وبذا فليس ثمة حاجة لأن يمسكوا بخناق القانون بأيديهم أو لأن يلجؤوا للقنوات غير الرسمية وإلى الصلات الشخصية لالتماس العدالة.

ومن أجل الوفاء بآمال الحرية وحقوق الإنسان والعدالة، التي آمن بها من هبّوا في وجه أقدار قاسية وأسقطوا الحكم السابق، تدعو منظمة العفو الدولية السلطات الليبية إلى تنفيذ التوصيات التالية:

كبح جماح الميليشيات

- إقرار وتنفيذ عملية للتجريد من السلاح وتسريح المقاتلين وإدماجهم، دون إبطاء، على نحو يراعي بالكامل معايير حقوق الإنسان. وينبغي أن تتضمن هذه العملية آلية مستقلة للتحري لمنع اندماج في قوات الجيش أو الشرطة أو الأمن، أي أعضاء في الميليشيات أو غيرهم من الأفراد ممن يشتبه على نحو معقول بأنهم قد ارتكبوا جرائم بمقتضى القانون الدولي أو غير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان، ، أو شاركوا في مثل هذه الجرائم، إلى حين الانتهاء من التحقيق بشأنهم وتبرئتهم.

- اتخاذ تدابير ملموسة، وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، لضمان تعاون جميع الميليشيات، على وجه السرعة، في عمليات التجريد من السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم، عقب التدقيق في سجلاتهم وسيرتهم.

- تسريع عملية التجريد من السلاح؛ وجمع الأسلحة والذخائر الفائضة المخزنة لدى الميليشيات المسلحة ومع السكان، باستخدام مزيج من الحوافز الجماعية والفردية الرامية إلى تنظيم كل حيازة للأسلحة غير المخزنة لدى القوات المسلحة والشرطة وأي جهاز أمني آخر، وترخيص هذه الأسلحة، وتقليص ما هو موجود منها في أيدي الناس قدْر الإمكان.

وضع حد للقبض والاعتقال التعسفيين

- إنهاء عمليات القبض والاعتقال التعسفية فوراً، وضمان عدم حرمان أي شخص من حريته إلا وفقاً لإجراءات قانونية، وعلى الأسس التي يحددها القانون. وضمان تقيُّد القوانين الليبية في هذا الشأن بالمعايير الدولية.

- إغلاق جميع أماكن الاحتجاز غير الرسمية فوراً، ووضع جميع مراكز التوقيف تحت إشراف النيابة العامة ووزارة العدل، بناء على أحكام تكفل الرقابة المستقلة.

- إبلاغ أسر المعتقلين بمكان اعتقالهم، وضمان تمكُّن جميع من يحتجزون من الاتصال بعائلاتهم وبالمحامين، وإعطاؤهم فرصة الطعن في قانونية اعتقالهم أمام محكمة للقانون، وإلا فالإفراج عنهم.

- الإفراج عن جميع المعتقلين المحتجزين دون تهمة؛ أو توجيه الاتهام إليهم دونما تأخير بارتكاب جرائم جنائية معترف بها وتقديمهم على وجه السرعة للمحاكمة، وفق إجراءات تلبي شروط المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

منع التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة

- ضمان أن يعامل جميع المعتقلين معاملة إنسانية، وأن يتلقوا العناية الطبية اللازمة، وحمايتهم من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

- ضمان إجراء تحقيقات على وجه السرعة في جميع ما يعرف من حالات تعذيب أو سوء معاملة، أو يجري التبليغ عنه منها. وينبغي لمثل هذه التحقيقات أن تكون حيادية ومستقلة، وأن يقوم بها أفراد من ذوي الخبرة في تقصي مثل هذه الحالات؛ وعند الضرورة، طلب الحصول على مساعدة دولية في هذا الصدد. وينبغي تقديم من يشتبه بأنهم الجناة في مثل هذه الجرائم إلى ساحة العدالة وفق إجراءات تلبي أحكام المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

- إبعاد جميع من يشتبه على نحو معقول بأنهم قد أمروا بالتعذيب أو غيره من صنوف سوء المعاملة، أو ارتكبوه أو تواطؤوا فيه، عن المناصب التي يمكنهم من خلالها تكرار مثل هذه الانتهاكات، إلى حين اتضاح نتائج التحقيقات القضائية.

- ضمان احتجاز الأطفال في مراكز مناسبة، وأن لا يحتجز الأطفال غير المصحوبين بولي أو وصي مع الكبار.

- ضمان أن تتولى الإشراف على المعتقلات الإناث موظفات إناث.

إرساء سيادة القانون وضمان عدالة المحاكمات

- إرساء هيكلية واضحة للأمن الداخلي والعمل الشرطي والاحتجاز.

- إقرار معايير وإجراءات واضحة التفاصيل لانتقاء أفراد قوات الأمن وتجنيدهم وتدريبهم بغية ضمان فعاليتهم وخضوعهم للمساءلة وعملهم وفقاً للمبادئ والمعايير المهنية المناسبة. وينبغي إخضاع أي شخص لا يحترم هذه المبادئ للمساءلة.

- ضمان عدم استخدام "الاعترافات" التي تنتزع تحت التعذيب أو الإكراه كأدلة على الجرم في أية إجراءات.

- إنشاء آليات فعالة لحماية رجال الشرطة القضائية والمحققين الجنائيين والمدعين العامين والمحامين والقضاة والشهود، وتأمين مقار النيابة والمحاكم، بما في ذلك عن طريق ضمان عدم السماح للعناصر المسلحة غير المفوَّضة بدخولها.

مواءمة التشريع مع المعايير الدولية

- إلغاء المادة 4 من القانون رقم 38 لسنة 2012، الذي يمنح الحصانة من المقاضاة "للثوار" عما ارتكبوه من أفعال مدنية أو عسكرية أو أمنية بغرض "حماية ثورة 17 فبراير".

- تعديل المادة 2 من القانون رقم 38 لسنة 2012 لإيضاح أنه لن يُعتد بأي دليل انتزع نتيجة التعذيب أو غيره من صنوف المعاملة القاسية في أية إجراءات قانونية؛ وإيضاح حدود التقييد للقبول بالأدلة الأخرى التي يتم الحصول عليها بطرق غير قانونية.

- تعديل أحكام القانون 38 لسنة 2012 لمواءمتها مع القانون والمعايير الدوليين، وخاصة بالعلاقة مع حق الشخص في الحرية وفي الأمان على نفسه؛ والحق في الخصوصية؛ والحق في الإنصاف والجبر؛ والحق في حرية التنقل.

- تعديل أي تشريع لا يتماشى مع الزام ليبيا بالتحقيق بشأن من يشتبه بمسؤوليتهم الجنائية عن جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وجرائم اختفاء قسري وإعدام خارج نطاق القضاء، ومقاضاة هؤلاء حيثما توافرت أدلة مقبولة كافية لذلك.

حماية الأشخاص المهجرين داخلياً بصورة قسرية وعودتهم إلى ديارهم

- اتخاذ إجراءات فورية لضمان السماح لجميع من هجروا قسراً بالعودة على وجه السرعة إلى ديارهم، وكفالة سلامتهم وتلقيهم الإنصاف والجبر، بما في ذلك التعويض المالي والمساعدة اللازمة لإعادة بناء بيوتهم وحياتهم.

- ضمان تقديم الأشخاص المسؤولين عن أية هجمات على الأفراد أو المجتمعات بغرض تهجيرها قسراً، أو أدت إلى زوحها نتيجة قيامهم بهذه الهجمات، إلى ساحة العدالة.

التصدي لآثار الاشتباكات المسلحة

- مباشرة تحقيقات مستقلة ومحايدة ووافية في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في سياق الاشتباكات المسلحة بين الميليشيات؛ ومقاضاة جميع المسؤولين عنها؛ وإنصاف العائلات وتقديم التعويضات لها، بما في ذلك التعويض المالي عما خسرته من منازل ومصادر للرزق.

حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين

- كفالة عدم اعتقال أي طالب لجوء أو مهاجر إلا بناء على قرار فردي بائن القانونية، وطبقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين. وكفالة حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين في الاستعانة بمستشار قانوني وبخدمات الترجمة، وضمان حقهم في الطعن في قانونية احتجازهم، بما في ذلك الحق في استئناف القرارات.

- توقيع مذكرة تفاهم مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، والتصديق على "الاتفاقية الدولية الخاصة باللاجئين" وعلى البروتوكول الملحق بها لسنة 1967، وتبني تشريع للجوء يتماشى مع القانون والمعايير الدوليين.

- حماية من يشتبه بأنهم مهاجرون غير شرعيين من العنف والاستغلال والتهديد والترهيب والإساءة، وتقديم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة.

مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب

- اتخاذ خطوات لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز ضد الأفراد من ذوي البشرة السوداء، سواء أكانوا ليبيين أم أجانب، ووضع وتنفيذ استراتيجية للاحتفاء بالتنوع الإثني في ليبيا، والإسهام الإيجابي للمهاجرين في بناء البلد، بما في ذلك القادمون من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء.

الهوامش

[1] تم تأجيل موعد الانتخابات، المقررة أصلاً في 19 يونيو/حزيران، حتى 7 يوليو/تموز.

[2] القيادة السياسية التي أقيمت رسمياً في أوائل مارس/آذار 2011.

[3] مجلس الأمن الدولي، "كبير المبعوثين إلى ليبيا يحض المجتمع الدولي على "الصدق" مع نفسه، ومع الحكومة المؤقتة، في تحديد التحديات والثغرات"، 12 مايو/أيار 2012:
http://www.un.org/News/Press/docs/2012/sc10644.doc.htm

[4] أنظر، مثلاً، بي بي سي، "ليبيا: الأمم المتحدة تقول إن المتمردين السابقين ما زالوا يحتجزون 7,000 معتقلاً"، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2011: http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-15932105؛ وكذلك مجلس حقوق الإنسان، تقرير **لجنة التحقيق الدولية على ليبيا التابعة للأمم المتحدة** (A HRC/19/68)، 2 مارس/آذار: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/A_HRC_19_68_en%20_1_.pdf. وفي تحديثها العملياتي، أشارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أنها قد زارت ما يربو على 9,200 معتقل محتجزين في 66 مركز احتجاز ما بين يناير/كانون الثاني ومايو/أيار 2012. وتشمل هذه الأرقام رعايا أجانب محتجزين بجرائم تتعلق بالهجرة. وفي بيان صدر في 18 يونيو/حزيران 2012، أشارت "هيومان رايتس ووتش" إلى أنه يوجد 7,000 معتقل، بحسب مسؤولين حكوميين، وكذلك بحسب تقديرات الأمم المتحدة. أنظر:
http://www.hrw.org/news/2012/06/18/libya-candidates-should-address-torture-illegal-detention

[5] لا يشمل هذا الرقم الأفراد الذين أعدموا خارج نطاق القضاء مباشرة عقب القبض عليهم، وإنما الأفراد الذين أطلقت عليهم النار وهم معتقلون عقب احتجازهم من قبل ميليشيات مسلحة لأسابيع أو أشهر.

[6] نصت المادة 106 من "قانون الإجراءات الجنائية" على أنه ينبغي عدم استجواب المشتبه بهم في قضايا جنائية دون حضور محام، ما لم يمسكوا بالجرم المشهود أو ما لم تكن هناك مجازفة بضياع الأدلة. ولا تنطبق الضمانات نفسها على قضايا الجنح.

[7] استخدمت قوات القذافي مدينة التاورغاء كقاعدة لها أثناء حصار مدينة مصراتة وقصفها، حيث ارتكبت جرائم حرب وانتهاكات خطيرة أخرى للقانون الإنساني الدولي على أيدي قوات القذافي. أنظر منظمة العفو الدولية، *المعركة على ليبيا: القتل والاختفاء والتعذيب* (رقم الوثيقة: MDE 19/025/2011)، سبتمبر/أيلول 2011؛ ومنظمة العفو الدولية، *ليبيا: مصراتة تحت الحصار وفي مرمى النيران* (رقم الوثيقة: MDE 19/019/2011)، مايو/أيار:
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE19/019/2011

[8] بي بي سي، "الاشتباكات القبلية في ليبيا تخلِّف 105 قتلى"، 20 يونيو/حزيران 2012:
http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-18529139

[9] كانت غيداء التواتي إحدى قلة من الأشخاص الذين امتلكوا الشجاعة لانتقاد الحكومة بينما كان القذافي لا يزال في الحكم. وقبضت عليها قوات القذافي أثناء "ثورة 17 فبراير". وهي الآن من المنتقدين المفوهين لحالة انعدام القانون والفساد

والانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان.

[10] منظمة العفو الدولية، "**ليبيا: المجلس الوطني الانتقالي يجب ألا يفرض قيوداً على حرية التعبير باسم حماية 'الثورة'**" (رقم الوثيقة: PRE 01/240/2012)، 3 مايو/أيار 2012: http://www.amnesty.org/zh-hant/node/31305

[11] المادة 4 من القانون 38 لسنة 2012 بشأن بعض الإجراءات الخاصة بالمرحلة الانتقالية.

[12] أنظر الفصل الثاني لمزيد من المعلومات.

[13] أنظر، مثلاً، تصريحات الدكتورة فاطمة حمروش، وزيرة الصحة، التي حملت فيها عائلة العقيد القذافي وبقايا الحكومة القديمة مسؤولية العنف في يونيو/حزيران، الذي هز الكفرة وشقيقة، وخلّف 32 قتيلاً و162 جريحاً، طبقاً لتصريحاتها. أنظر، *قورينا الجديدة*، "حمروش تتهم أبناء القذافي بإشعال حرب أهلية في ليبيا"، 18 يونيو/حزيران 2012: http://www.qurynanew.com/36871

[14] أنظر منظمة العفو الدولية، *المعركة على ليبيا: القتل والاختفاء والتعذيب* (رقم الوثيقة: MDE 19/025/2011)، 13 سبتمبر/أيلول 2011: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE19/025/2011/en ؛ ومنظمة العفو الدولية، *انتهاكات حقوق المعتقلين إساءة لليبيا الجديدة* (رقم الوثيقة: MDE 19/036/2011)، 13 أكتوبر/ تشرين الأول: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE19/036/2011؛ ومنظمة العفو الدولية، *الميليشيات تتهدد الآمال المعقودة على ليبيا الجديدة* (رقم الوثيقة: MDE 19/002/2012)، 16 فبراير/شباط 2012: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE19/002/2012/en

[15] أنظر، مثلاً، المفوضية العليا لحقوق الإنسان، " بواعث قلق بشأن حقوق الإنسان للمعتقلين على أيدي الكتائب المسلحة في ليبيا"، 26 يناير/كانون الثاني 2012: http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/HRconcernsaboutarmedbrigadesholdingdetaineesinLibya.aspx

[16] المعطيات التي أوردها التقرير المعروض على الدورة 19 لمجلس حقوق الإنسان في مارس/آذار 2012.

[17] كان مركز اعتقال الكفرة يخضع بصورة مشتركة "لواء درع ليبيا"، التي انضمت إلى الجيش الوطني، و"ثوار" الكفرة المحليين.

[18] جرت معالجة عمليات القبض على الرعايا الأجانب واعتقالهم بصورة منفصلة في الفصل الثالث.

[19] أنظر الحاشية 4.

[20] هناك 2,950 معتقلاً في مراكز تسيطر عليها الشرطة القضائية، و380 محتجزون في السجن العسكري، طبقاً لأرقام تلقتها منظمة العفو الدولية من مسؤولين حكوميين في أوائل يونيو/حزيران 2012.

[21] أثناء النزاع وفي أعقابه مباشرة، أنشئت مجالس مدنية وعسكرية محلية على مستوى الأحياء أو المدن، وذلك بغرض تنسيق الشؤون المدنية والعسكرية والأمنية. وتصرفت على نحو مستقل إلى حد كبير عن سيطرة المجلس الوطني الانتقالي؛ وظلت تقوم بمهام الحكم عقب "إعلان التحرير" في 23 أكتوبر/تشرين الأول. وبينما قامت هذه المجالس بتعيين نفسها في بداية الأمر، إلا أن عدة مدن، بينها بنغازي ومصراتة، عقدت انتخابات محلية سمحت فيها للسكان باختيار مجالسهم المحلية. وأنشأت بعض المدن، مثل مصراتة، أيضاً "لجاناً أمنية" مسؤولة عن حفظ الأمن، وفي بعض الحالات مارست صلاحية القبض على الأفراد الذين يرى أنهم يشكلون تهديداً واعتقالهم. وعقب سقوط طرابلس مباشرة، أنشئت "اللجنة الأمنية العليا" للتصدي للمسائل

الأمنية في غياب قوات شرطة فاعلة. وأعطاها القرار 388 لسنة 2011، الصادر عن وزارة الداخلية، صلاحية تنسيق العمليات الأمنية، وحماية المباني الحكومية، والقبض وإجراء التحقيقات، وجمع المعلومات المتعلقة بقضايا الموالين للقذافي. ووفرت أحكام القرار الخاصة بإنشاء فروع محلية "للجنة الأمنية العليا" الأساس القانوني للجان المحلية التي أنشئت أثناء النزاع وفي أعقابه مباشرة. ويحتجز بعض المعتقلين لدى اللجان الأمنية العليا المحلية.

[22] مجلس الأمن الدولي، "كبير المبعوثين إلى ليبيا يحض المجتمع الدولي على "الصدق" مع نفسه، ومع الحكومة المؤقتة، بشأن تحديد التحديات والثغرات"، 12 مايو/أيار 2012:
http://www.un.org/News/Press/docs/2012/sc10644.doc.htm

[23] أنظر، مثلاً، منظمة العفو الدولية، *"لسنا آمنين في أي مكان": التاورغاء في ليبيا* (MDE 19/007/2012)، 8 يونيو/حزيران 2012: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE19/007/2012/en

[24] عرضت علينا في حالات نادرة مذكرات قبض موقعة من قبل الميليشيا نفسها.

[25] أنظر http://www.youtube.com/watch?feature=endscreen&NR=1&v=io9Zw_ZJ7Hk

[26] منظمة العفو الدولية، " ليبيا: ينبغي إما الإفراج عن الصحفيَّيْن البريطانيَّيْن وزملائهما الليبيين أو تسليمهم للسلطات " (رقم الوثيقة: PRE01/110/2012، 28 فبراير/شباط:
http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/libya-release-or-transfer-british-journalists-and-libyan-colleagues-2012-02

[27] أنظر منظمة العفو، "الجراح الليبي المتهم بالإهمال يواجه تهماً ملفقة" (رقم الوثيقة PRE/01/276/2012)، 7 يونيو/حزيران: http://www.amnesty.org/zh-hant/node/32457

[28] أنظر *الميليشيات تتهدد الآمال المعقودة على ليبيا الجديدة*، ص28.

[29] كلية ضابطات الشرطة.

[30] القضية رقم 45/2012.

[31] أنظر *الميليشيات تتهدد الآمال المعقودة على ليبيا الجديدة*، ص25- 28.

[32] بعثة الأمم المتحدة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، "أنسميل تدعو الحكومة إلى محاسبة من يقفون وراء وفاة وتعذيب المعتقلين"، 1 مايو/أيار 2012،
http://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=3543&ctl=Details&mid=6187&ItemID=223938&language=en-US

[33] قد يبلغ الخوف بالأقارب حداً يجعلهم لا يسألون بشكل مباشر أحياناً، خوفاً من الأعمال الانتقامية والاعتقال. وعلى سبيل المثال، لا يجرؤ أقارب التاورغاء الذين يقبض عليهم على مقاربة المسؤولين المحليين في مصراتة.

[34] ترجمة غير رسمية لمنظمة العفو الدولية.

[35] شغل عبد الفتاح يونس منصب الأمين العام للجنة الشعبية للأمن العام في ظل حكم القذافي قبل الانشقاق في أواخر فبراير/شباط 2011. وقتل في 28 يوليو/تموز 2011 على أيدي رجال مسلحين.

[36] في 18 فبراير/شباط 2011، فتحت النار على المحتجين بالقرب من الثكنة العسكرية لكتيبة الفضيل بو عمر في وسط

بنغازي. *أنظر المعركة على ليبيا: القتل* والاختفاء والتعذيب، ص40.

[37] المادة 435 من قانون العقوبات.

[38] نقلت المعتقلات الإناث من قنفودة إلى مخيمات تديرها منظمات إنسانية، بما في ذلك الهلال الأحمر الليبي، في بنغازي.

[39] أنظر، مثلاً، *المعركة على ليبيا: القتل* والاختفاء والتعذيب، وكذلك *الميليشيات تتهدد الآمال المعقودة على ليبيا الجديدة*.

[40] في مراكز الاعتقال نفسها، أنكرت نساء صوماليات أنهن قد أخضعن لمثل هذه الممارسات.

[41] تخضع رسمياً لوزارة الدفاع. ووجدت منظمة العفو الدولية أن الميليشيات التي انضمت رسمياً إلى وزارتي الدفاع والداخلية لا تزال تتصرف بصورة مستقلة إلى حد كبير.

[42] أنظر منظمة العفو الدولية، "يتعين على ايطاليا إلغاء الاتفاقية مع ليبيا بشأن السيطرة على الهجرة" (30/006/2012)، 20 يونيو/حزيران 2012:
http://www.amnesty.org/en/library/info/EUR30/006/2012/en

[43] حاجج مسؤولون من غريان بأن عناصر مسلحة موالية لمعمر القذافي بقيت في الأصابعة وكان لا بد من نزع أسلحتها. أنظر، http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-16570594

[44] عند حدوث هذه الاشتباكات عقب نهاية النزاع الداخلي، لم يعد القانون الإنساني الدولي ينطبق على الأوضاع.

[45] تعرف لجنة اللأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "عمليات الإخلاء القسري" بأنها "نقل الأفراد والأُسر و/أو المجتمعات المحلية، بشكل دائم أو مؤقت و رغم إرادتهم، من المنازل و/أو الأراضي التي يشغلونها، دون إتاحة سبل مناسبة من الحماية القانونية أو غيرها من أنواع الحماية أو إتاحة إمكانية الحصول عليها". وتضمِّن اللجنة في عداد عمليات الإخلاء هذه تلك التي تنجم عن "النزاعات المسلحة، والاقتتال الداخلي والعنف الطائفي أو الإثني".

[46] وكالة الأنباء الفرنسية، "ليبيا: مقتل 105 في أسبوع من الاشتباكات في غرب ليبيا"، 20 يونيو/حزيران 2012:
http://reliefweb.int/node/505177

[47] أنظر التحديث العملياتي للجنة الدولية للصليب الأحمر من الموقع http://reliefweb.int/node/505445

[48] أنظر منظمة العفو الدولية، "عشرات الأسر تواجه التشريد في ليبيا" (MDE 19/004/2010)، 31 مارس/آذار 2010.

[49] *قورينا الجديدة*، "تجدد الاشتباكات في الكفرة تخلف قتيلاً وأربعة جرحى من درع ليبيا"، 24 يونيو/حزيران 2012:
http://www.qurynanew.com/37201

[50] زعمت تقارير إعلامية في حينه أن ما يربو على 100 شخص قتلوا في الاشتباكات. أنظر، مثلاً،
http://www.tripolipost.com/articledetail.asp?c=1&i=7925

[51]

انظر
http://unsmil.unmissions.org/LinkClick.aspx?fileticket=pJNCo4ch9OA%3D&tabid=3543&mid=6187&language=en-US

[52] تقع، مثل الكفرة، على مفترق طرق للمهاجرين وطالبي اللجوء ومعقلاً مهماً للمهربين.

[53] أبلغت معظم المصادر منظمة العفو الدولية أن المفاوضات تناولت وفاة رجل عربي زعم أنه قتل على أيدي التبو. وأشارت مصادر أخرى إلى أن النقاشات شملت أيضاً مفاوضات حول الموارد المالية وصفقات لتقاسم السلطة.

[54] ذكر مسؤولون في حينه أن حوالي 150 شخصاً لقوا حتفهم في الاشتباكات. أنظر، مثلاً، "الاشتباكات القبلية في ليبيا تؤدي إلى مقتل ما لا يقل عن 147 شخصاً"، 31 مارس/آذار 2012:
http://www.guardian.co.uk/world/2012/mar/31/libya-tribal-clashes-sabha-deaths

[55] تضرر الطوارقة أيضاً من العنف، نظراً لأنهم يعيشون بصورة رئيسية في منطقة طيوري التي تعرضت للهجوم، وتداخلهم مع التبو. وإضافة إلى كونهم أقلية في ليبيا، يتواجد الطوارق كذلك في مالي والجزائر.

[56] وقعت هذه الحادثة في أوائل أكتوبر/تشرين الأول قبل نهاية النزاع الداخلي في ليبيا؛ ولذا فإن القانون الإنساني الدولي كان لا يزال نافذاً في ذلك الحين.

سواء كان الأمر يتعلق بصراع كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن منسي في الكرة الأرضية، فإن **منظمة العفو الدولية** تناضل في سبيل العدالة والحرية والكرامة للجميع، وتسعى لحشد الجهود من أجل بناء عالم أفضل.

ما الذي بيدك أن تفعله؟

لقد أظهر النشطاء في شتى أنحاء العالم أن بالإمكان مقاومة القوى الخطرة التي تقوِّض حقوق الإنسان. فلتكن عنصراً من عناصر هذه الحركة. ولتواجه أولئك الذين يتاجرون في الخوف والكراهية.

- انضم إلى منظمة العفو الدولية حتى تصبح عنصراً من عناصر حركة عالمية تناضل في سبيل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، وشارك مع منظمة العفو الدولية في بناء عالم أفضل.
- قدم تبرعاً لدعم عمل منظمة العفو الدولية.

معاً نستطيع أن نُسمع العالم أصواتنا.

أرغب في تلقي المزيد من المعلومات عن كيفية الانضمام إلى منظمة العفو الدولية.

الاسم

العنوان

البلد

البريد الإلكتروني

أود أن أقدم تبرعاً لمنظمة العفو الدولية (تُقبل التبرعات بالجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي واليورو)

المبلغ

يُرجى تقييده على بطاقة: ☐ Visa ☐ Mastercard

رقم ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐

تاريخ الانتهاء

التوقيع

يُرجى إرسال هذه الاستمارة إلى فرع منظمة العفو الدولية في بلدك (انظر www.amnesty.org/en/worldwide-sites لمزيد من المعلومات عن عناوين منظمة العفو الدولية في أنحاء العالم).
وفي حالة عدم وجود فرع للمنظمة في بلدك، يُرجى إرسال الاستمارة إلى الأمانة الدولية للمنظمة في لندن، على العنوان التالي:
Amnesty International, International Secretariat,
Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

www.amnesty.org

أريد أن أساعد

ليبيا: سيادة القانون أم حكم الميليشيات؟

تتهدد مئات الميليشيات المسلحة التي تشكلت إبان نزاع 2011 المسلح، الذي أطاح بحكم العقيد معمر القذافي، مستقبل ليبيا. فهي تتصرف وكأنها فوق القانون، وترتكب انتهاكات واسعة النطاق دونما خشية من عقاب. ويرفض العديد منها تسليم أسلحته أو الانضمام للجيش أو الشرطة، ولا يعير التفاتة لتوجيهات الحكومة الانتقالية.

ويصف هذا التقرير، الذي يستند إلى زيارة قامت بها منظمة العفو الدولية إلى ليبيا في مايو/أيار ويونيو/حزيران، طيفاً من الانتهاكات التي ارتكبتها، وترتكبها، الميليشيات، بما في ذلك القتل غير المشروع والقبض على المواطنين واعتقالهم وتعذيبهم. واستهدفت هذه الميليشيات، بانتهاكاتها بين من استهدفت، الليبيين من ذوي البشرة الداكنة والأفارقة من مواطني دول جنوب الصحراء، كما قامت بتهجير مجتمعات بأكملها قسراً من ديارها، بذريعة أنها مؤيدة للحكم السابق. بينما أدت الاشتباكات المتفرقة بين الميليشيات إلى مقتل العديد من المارة ممن لا ناقة لهم ولا جمل، ومن سكان المناطق المأهولة.

وبينما انشغل الليبيون بالتحضيرات للإدلاء بأصواتهم في انتخابات عامة شكلت مفصلاً تاريخياً، ظل عجز السلطات الانتقالية عن إخضاع الميليشيات للمحاسبة يقوِّض الآمال الشعبية في أن تضع «ثورة 17 فبراير» حداً لعقود من القمع والظلم. ويتعين على السلطات الجديدة أن تباشر، على وجه السرعة، بالمهمة الضخمة المتمثلة في بسط سلطة القانون واحترام حقوق الإنسان. ويتعين عليها كذلك الإمساك بقياد الميليشيات، وبناء المؤسسات الوطنية القوية القادرة على توفير العدالة والإنصاف. فمن شأن الفشل في تحقيق ذلك أن يزرع بذور أزمات أعمق لحقوق الإنسان في المستقبل.

amnesty.org

رقم الوثيقة: Index: MDE 19/012/2012 Arabic
يوليو/تموز July 2012

منظمة العفو الدولية